

الباب الخامس

العمل الإسلامي



- جماعات الضغط السياسي لدى الإسلاميين... تفعيل الدور وتقييم الممارسة
- انعكاسات الممارسة السياسية على العمل الدعوي لدى الحركات الإسلامية...الدعوة السلفية نموذجاً
- الإسلاميون وآفاق العلاقة مع الشباب الثوري (مصر نموذجاً)
- أداء الإسلاميين ودوره في تحديد شكل المرحلة الانتقالية في الدول الثورية
- العمل الاجتماعي وتأثيره على العمل السياسي الإسلامي في الدول الثورية

■ أحمد عمرو

■ محمد كمال الباز

■ محمد السيد عبد الرازق

■ هشام عليوان

■ عصام زيدان

جماعات الضغط السياسي لدى الإسلاميين... تفعيل الدور وتقييم الممارسة



أحمد عمرو

مدير وحدة الحركات الإسلامية بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

ملخص الدراسة

تلعب جماعات الضغط دورًا متزايد أهمية في التأثير على اتخاذ القرارات السياسية، والتأثير على بنية وهيكल السلطة؛ لهذا ومع سقوط أنظمة الديكورية وافتتاح أبواب السياسة بكافة آلياتها وأدواتها السياسية، صار من الواجب على الإسلاميين الذين دخلوا حلبة السياسة أن يقفوا على معايير وأدوات الجماعات الضاغطة، ودورها في الممارسة والتأثير السياسي، وألا تقتصر ممارستهم السياسية على صورتها الحزبية. وتهدف الدراسة إلى تطوير الحالة الإسلامية في المشهد السياسي على مستوى جماعات الضغط كما تطورت على مستوى الأداء الحزبي. خاصة أن المشهد السياسي في دول الربيع العربي أصبح مفتوحًا على كافة الممارسات السياسية.

قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية؛ تناول المحور الأول تعريف جماعات الضغط، ومفهومها، ووظيفتها، وأهم الآليات التي تعمل بها في المجال السياسي.

ثم تناول المحور الثاني جماعات الضغط الإسلامية، خاصة الهيئة الشرعية، وتناول الباحث المنطلقات والأهداف التي قامت من أجلها الهيئة الشرعية ودورها السياسي، وهل ينطبق هذا الدور السياسي على جماعات الضغط السياسي أم لا؟

ثم تناول المحور الثالث آليات تطوير الأداء السياسي لجماعات الضغط الإسلامية، ورأى الباحث أن جماعات الضغط تحوي عددًا من النقاط الإيجابية أكثر ملاءمة مع طبيعة ومرتكزات التيارات الإسلامية أكثر من الأحزاب السياسية، ومنها:

١- تجنب الدخول في المعضلات الشرعية والقانونية التي يتطلبها الدخول في المعترك الحزبي التنافسي، مثل الاعتراف بحق المواطنة، والموقف من حقوق المرأة - بالمضمون العلماني - وغيرها من الشروط والمعايير.

٢- تتيح الجماعات الضاغطة قدرًا كبيرًا من المرونة في التعامل مع كافة الأحزاب والمستقلين، ولا تضع التيارات الإسلامية في إطار واحد محدد قد يعيق حركتها.

٣- تجنب الدخول في معارك ونقاشات مع كافة الأحزاب الأخرى؛ إذ فكرة الحزب الأساسية تقوم على التنافسية بالأساس.

٤- تجنب محاولات الإجهاض، ففي حالة فوز الحزب الذي يمثل التيار باكتساح أو يبرز بقوة، فإن هذا سيجلب عليه الأعداء، ومن الممكن أن يتعرض لحالة إجهاض سريع، أو تحاك ضده المؤامرات، أو يتعرض لتشويه صورته لدى الجماهير أو التركيز على رموزه لإسقاطهم.

٥- تتيح التركيز على تحقيق الأهداف الكلية بشكل أوضح؛ إذ الحزب منوط به كثير من الأهداف الجزئية والإجرائية كإيجاد برامج تنموية من شأنها أن توفر مقومات الحياة للناس العاديين (الملبس والمسكن والوظيفة...)، بعكس جماعات الضغط التي يكون تركيزها على فكرة محددة تسعى لتحقيقها على أرض الواقع.

جماعات الضغط السياسي لدى الإسلاميين... تفعيل الدور وتقييم الممارسة



أحمد عمرو

مدير وحدة الحركات الإسلامية بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

تلعب جماعات الضغط دوراً تتزايد أهميته في التأثير على اتخاذ القرارات السياسية، والتأثير على بنية وهيكل السلطة؛ لهذا ومع سقوط أنظمة الديكتورية وانفتاح أبواب السياسة بكافة آلياتها وأدواتها السياسية، صار من الواجب على الإسلاميين الذين دخلوا حلبة السياسة أن يقفوا على معايير وأدوات الجماعات الضاغطة، ودورها في الممارسة والتأثير السياسي، وألا تقتصر ممارستهم السياسية على صورتها الحزبية. وتهدف الدراسة إلى تطوير الحالة الإسلامية في المشهد السياسي على مستوى جماعات الضغط كما تطورت على مستوى الأداء الحزبي. خاصة أن المشهد السياسي في دول الربيع العربي أصبح مفتوحاً على كافة الممارسات السياسية.

المشكلة البحثية:

في محاولة للملازمة الأسس والمقومات التي تقوم عليها جماعات الضغط تأتي هذه الورقة البحثية لتقف على تطوير الدور الجديد لجماعات الضغط السياسي لدى الإسلاميين.

الأسئلة البحثية:

الأسئلة المرجعية التي تسعى هذه الدراسة للإجابة عنها هي كالتالي:

- ما المقصود تحديداً بالجماعات والقوى الضاغطة؟
- ما الفرق بينها وبين الأحزاب السياسية؟
- ما أنواع وتصنيفات جماعات الضغط؟
- ما الوسائل والآليات التي تعتمدها؟
- كيف مارس الإسلاميون دور الجماعات الضاغطة؟
- ما آليات تطوير الجماعات الضاغطة لدى الإسلاميين؟

منهج الدراسة:

الاقتراب الذي سلكه الباحث هنا هو اقتراب (الجماعة): لأنه المناسب لطبيعة البحث؛ حيث يقوم هذا الاقتراب على الأسس الآتية:

المحور الأول الجماعات الضاغطة...التعريف والأنواع والآليات

أولاً التعريف والمفهوم :

الضغط السياسي أو اللوبي (lobby) بالإنجليزية تعني الرواق أو الردهة الأمامية في فندق، تستخدم هذه الكلمة في السياسة للتعبير عن الجماعات أو المنظمات التي يحاول أعضاؤها التأثير على صناعة القرار في هيئة أو جهة معينة.

وتعرفها دكتورة سعاد الشرفاوي بأنها تنظيم قائم للدفاع عن مصالح معينة، وهو يمارس عند الاقتضاء ضغطاً على السلطات العامة بهدف الحصول على قرارات تخدم مصالح هذه الجماعة.^(١) ويعرفها جيمس برايس على «أنها إغراء البرلمان للتصويت مع أو ضد مشروع قانون ما»^(٢). أما أدكار لاني فيقول فيقول: «هم أفراد يعملون في سبيل التأثير على قرارات الحكومة».^(٣) ومن التعريفات الشهيرة أيضاً عن جماعات الضغط تعريف (ن. هنت) أنها «أية منظمة تسعى إلى التأثير على سياسة الحكومة، بينما ترفض تحمل مسؤولية الحكم».^(٤)

أما جان دانييل فيعرفها على أنها «كل الجماعات التي تضغط للتأثير على السياسات العامة على الصعيد السياسي».^(٥)

أما الدكتور صادق الأسود فيعرف جماعة الضغط على أنها «جماعة من الأشخاص تربطهم علاقات

١- تمثل الجماعة وحدة التحليل السياسي، فتركيز الباحث ينتهي على الجماعة وليس الفرد، طالما أنها تؤثر في الحياة السياسية أكثر منه.

٢- يحتوي النظام السياسي على شبكة معقدة من الجماعات تتفاعل وتتضاغط فيما بينها باستمرار؛ فالضغوط والضغوط المضادة في النظام عبارة عن الصراع بين هذه الجماعات، وهذا الصراع هو الذي يقرر من يحكم، ويتوقف التغيير في النظام السياسي على التغيير في تكوين الجماعات.

٣- تؤثر الجماعات على اتجاهات وسلوك أعضائها؛ فقد أظهرت الدراسات الخاصة بالتنشئة السياسية أن الجماعات المرجعية Reference Group تمارس تأثيراً مهماً بهذا الصدد، ومن الأمثلة على ذلك: الأسرة، وجماعات الرفاق، والمدرسة، والحزب ... فهذه الجماعات تغرس القيم الخاصة بها في عقول أعضائها.

٤- تمارس الجماعات تأثيراً على النظام السياسي، تحقيقاً لمصالح تراها، وهي منظمات تطوعية تهدف إلى التأثير في رسم السياسات العامة، وبنفس الوقت تحجم من مسئولية المشاركة المباشرة في الحكم، وتأثيرها يتوقف على قوة نفوذها، وحجم تماسكها، ومواردها المالية. كما تلعب الجماعات وظائف مثل زيادة مشاركة وفاعلية الأفراد، والمساهمة في الاستقرار السياسي.^(١)

وقد وظفت هذه الآلية في البحث عند دراسة المواقف المصلحية الإسلامية العامة التي دعمتها الهيئة الشرعية (محاولة التوافق على مرشح رئاسي واحد، التوافق على مواد الشريعة الإسلامية في الدستور).

(٢) دكتورة سعاد الشرفاوي، الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، دار المعارف، ٢٠٠٠م، الطبعة الثانية، ص ٧٥.

(٣) د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الربيعان للنشر، الكويت ١٩٨٧م، ص ١٦٨.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المصدر السابق ص ١٦٩.

(١) د. عبد الماجد (مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية)، ط جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠م.

من أشهر جماعات الضغط والمصالح هي جماعة اللوبي اليهودي في أمريكا، وجماعات الفلاحين، والجماعة الكاثوليكية، وجماعة رجال الأعمال والجماعات العمالية.

بقيت نقطة مهمة، يمكن أن تكون جماعة الضغط مسجلة رسمياً تحت هذا المسمى كما يحدث في أمريكا، ويمكن أن تقوم بمهام جماعة الضغط حسب تعريفها السابق، ولكنها مسجلة تحت اسم آخر، كاتحاد عمال مهنيين أو جمعية حقوق إنسان أو مركز أبحاث أو مراكز للتأثير على الرأي العام.

وبناء على ذلك فإن جمعيات حقوق الإنسان بحكم مهامها تشكل جماعات ضغط، ومراكز الأبحاث تمثل هي الأخرى جماعات ضغط، فهي لا تنتج دراساتها عبثاً، وإنما تقوم ببعض هذه الدراسات لجماعات ضغط مسجلة وجماعات مصالح ضخمة، كما أنها تقوم ببعض الدراسات لتحقيق أهداف محددة خاصة بمركز الدراسات ذاته.

إذن كل من يضغط ويعمل من أجل التغيير السلمي في مجتمعه والمجتمعات الأخرى بدون السعي للسلطة يشكل جماعة ضغط وفقاً لهذا التوصيف.

وظيفة جماعات الضغط:

تمثل الجماعات الضاغطة أحد مستويات التفاعل وربما الصراع التي تؤثر على الحياة السياسية، مثلها مثل الأحزاب السياسية، رغم أنها تختلف عنها من حيث أهدافها وأساليبها كما سنشير إلى ذلك لاحقاً، إلا أن هذا الاختلاف لا يبعدها عن بعضها البعض بقدر ما يجعلهما كما يقول (Macridis) بمثابة قناتين أساسيتين في عملية التمثيل الشعبي؛ حيث تشكل

اجتماعية خاصة ذات صفة دائمة أو مؤقتة، بحيث تفرض على أعضائها نمطاً معيناً في السلوك الجماعي، وقد يجتمعون على أساس وجود هدف مشترك أو مصلحة مشتركة

بينهم يدافعون عنها بالوسائل المتيسرة لديهم»^(١).

وأخيراً يرى البروفسور موودي أن جماعة الضغط هي «أية جماعة منظمة تحاول التأثير على السياسات والقرارات الحكومية، دون

محاولتها السيطرة على المراكز الرسمية للدولة، وممارسة أساليب القوة الرسمية من خلالها»^(٢).

ونستطيع قراءة تلك التعريفات من خلال ثلاثة أطر:

١- مع تعدد التعريفات التي تحدثت عن جماعات الضغط إلا أننا نستطيع التوصل إلى أنها تعني وجود مجموعة من الأفراد مجتمعين في إطار تنظيمي محدد على أساس مبادئ أو مجموعة مصالح مشتركة، من أجل تحقيق تلك الأهداف أو المصالح المشتركة في إطار قانوني.

٢- ومن تلك التعريفات نلاحظ أن سعي الجماعات الضاغطة هو التأثير على السلطة أو الحكومة للوصول لأهدافها دون تولي المسؤولية المباشرة.

٣- تعمل جماعات الضغط على التأثير على مصدر القرارات التي تتوزع على السلطتين التشريعية والتنفيذية الحاكمة في البلاد، والتي تحدد صلاحياتهما من قبل دساتيرهما، فيحدد اللوبي نقطة تركيزه اعتماداً على مصدر اتخاذ القرار.

(١) د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مكتبة الوطنية، بغداد، ١٩٨٦م، ص ٢٥٥.

(٢) د. حسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، ص ١٨٢-١٨٤.

الأحزاب قناة التمثيل السياسي، بينما تمثل الجماعات - وخاصة العامة منها - قناة التمثيل الوظيفي.

وهذا يعني أن وظيفتها الأساسية لا تكمن في تقديم القيادات السياسية الممثلة للجمهور، كما الحال بالنسبة للأحزاب، بل تركز وظيفتها بالدرجة الأولى في تجميع اهتمامات ومطالب الفئات التي تمثلها وتقوم بتقديمها للسلطة والعمل من أجل تحقيقها.

كما أنها تقوم بتحضير قطاعات الشعب صاحبة المصلحة بذلك؛ ليقوموا بتأييد ودعم السلطة حين تستجيب لذلك، أو لمعارضتها ومجابتها حين تكون استجابة السلطة سلبية.

وهذا بالطبع لا يلغي دورها في تقديم القيادات السياسية وتوصيلها للسلطة، إلا أنها تبقى وظيفة ثانوية وغير مباشرة، وذلك بقيامها بدعم حزب معين مالياً وإعلامياً من أجل نصرته في الحصول على الأصوات اللازمة لنجاحه أو مواجهته لبرامج الأحزاب الأخرى التي تتناقض مع مصالحها. (١)

أنواع جماعات الضغط :

لما كانت جماعات الضغط هي منظمات داخل المجتمع هدفها ممارسة نشاط عام، والتأثير على السلطات السياسية؛ فإنها تضم مجموعة متباينة الاتجاهات ومختلفة في تركيبها، لذا فمن المستحسن محاولة تصنيف جماعات الضغط على الرغم من صعوبة القيام بهذه العملية.

ويقترح علماء السياسة عدة تصنيفات لجماعات الضغط تختلف باختلاف المعيار الذي يؤخذ في الاعتبار، من أهم هذه المعايير ما يلي:

١- التصنيف الأول لجماعات الضغط يعتمد على أهمية عملية الضغط على السلطة بالنسبة للجماعة، فبعض الجماعات مهمتها الأساسية أو الوحيدة هي التأثير على السلطة، ومثالها الجمعية البرلمانية الفرنسية للدفاع عن حرية التعليم، وكذلك اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية. والبعض الآخر من جماعات الضغط لا تمارس الضغط إلا بصفة عرضية وبشكل ثانوي إلى جانب نشاطها الرئيس، الذي قد يكون نشاطاً صناعياً أو زراعياً أو دينياً أو غير ذلك، والأمثلة على هذه الجماعات عديدة: الجمعيات الأدبية، المصانع... إلخ، من هنا يمكن أن نقول: إنه يمكن التمييز بين جماعات ضغط بحتة، *groupes de pression exclusives* وجماعات ضغط جزئية *groupes de pression partiels*. (٢)

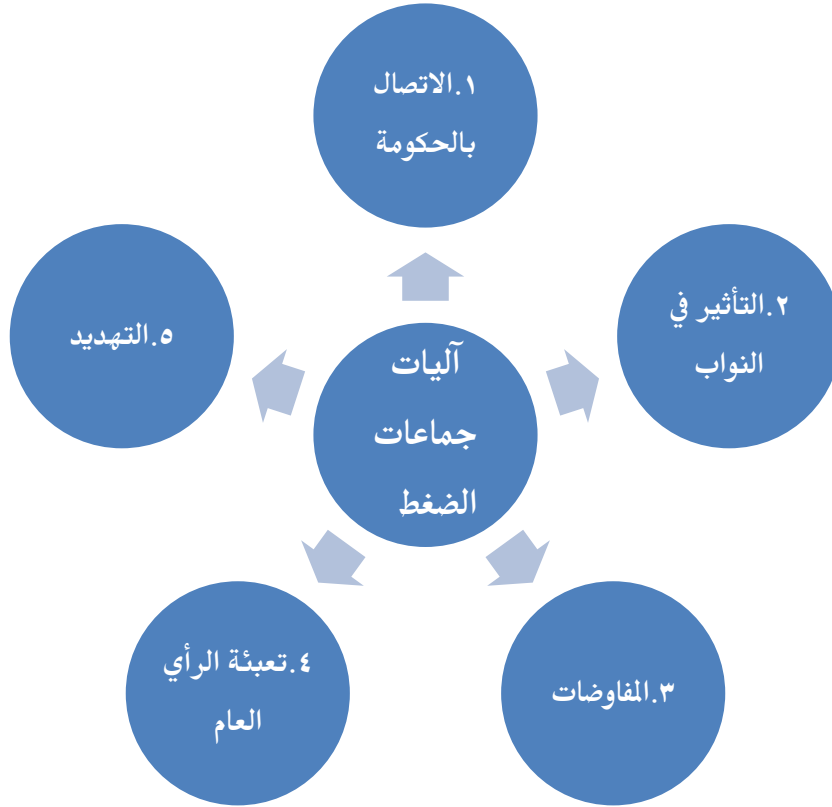
٢- أما التصنيف الثاني لجماعات الضغط فهو تصنيفها إلى جماعات ضغط عامة وجماعات ضغط خاصة؛ إذ توجد داخل تنظيمات الدولة هيئات تمارس ضغطاً على هيئات أخرى، وقد تزايدت جماعات الضغط العامة نتيجة لتدخل الدولة في مجالات لم تكن تطرقها من قبل، مما أدى إلى ازدياد الأجهزة والمنظمات التابعة للدولة. غير أن الفقه الكلاسيكي يرفض الاعتراف بوجود ضغط من داخل السلطة؛ لأنه لا يزال يتمسك بوحدة الدولة، ومن ثم لا يتصور إمكان ممارسة ضغط من وحدات السلطة بعضها على بعض.

٣- التصنيف الثالث لجماعات الضغط يعتمد على المصلحة التي تدافع عنها الجماعة، ومن ثم يمكن التمييز بين جماعات ضغط ذات أهداف أيديولوجية، ويسميتها البعض جماعات ذات فكر، وبين جماعات ضغط ذات مصالح مادية. (٣) فجماعة الأفكار تسعى إلى فرض أفكار وقيم معينة سواء أخلاقية أو سياسية،

(١) يونس زكور، الجماعات والقوى الضاغطة، ماهيتها، وحدود وظيفتها في الحقل السياسي، موقع الحوار المتمدن-العدد: ١٨٥٧ - ٢٠٠٧م/ ٣ / ١٧، على الرابط التالي: <http://www.ahewar.org/debat/show?art.asp?aid=91386>

(٢) دكتورة سعاد الشرفاوي، الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، سلسلة أقرأ الشهرية، دار المعارف المصرية، ط٢، ص ٩١.

(٣) دكتورة سعاد الشرفاوي، المصدر السابق، ص ٩٢.



أكانت مصلحة مادية أم معنوية، ومثال جماعات القلة: الجمعيات الفكرية والمراكز البحثية.

٥- التصنيف الخامس: يمكن تصنيف جماعات الضغط السياسي على أساس الوسائل الفنية التي تستخدمها للتأثير على السلطة، وهذه الوسائل قد تكون مباشرة، وقد تكون غير مباشرة.

آليات جماعات الضغط :

يمكن تحديد أهم الوسائل التي تستخدمها الجماعات والقوى الضاغطة على الشكل التالي :

١- الاتصال بالحكومة:

لكي تتمكن جماعات الضغط من التأثير على الحكومة يجب أن تقيم شبكة من العلاقات الدائمة الثابتة مع الهيئات العامة، وفي أغلب الأحيان تكون هذه العلاقات ذات طبيعة شخصية، وتتطلب حضور

مثل جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان، أما جماعات المصالح فهي التي تدافع عن مصالح مادية أساساً مثل: جماعات التجار وأصحاب الأعمال، والنقابات، والاتحادات المهنية.

٤- التصنيف الرابع: إذا أخذنا في الاعتبار عدد الأفراد الذين تضمهم الجماعة يبرز لنا التصنيف الرابع لجماعات الضغط وهو جماعات جماهيرية وجماعات قلة منتقاة، تسعى جماعات الضغط الجماهيرية إلى ضم أكبر عدد من الأفراد؛ لأن ضخامة عدد المنضمين إليها يعتبر مصدر قوتها الرئيس، وهذا النوع من جماعات الضغط يحتاج إلى تنظيم قوي، والأمثلة عديدة على جماعات الضغط الجماهيرية، فنقابات العمال والفلاحين والجمعيات النسائية كلها تضم أعداداً هائلة من الأفراد. أما جماعات الضغط التي تتكون من قلة منتقاة فليس المهم هو عدد الأفراد المنضمين تحت لواء الجماعة، وإنما المهم هو قوة المصلحة التي تمثلها جماعة الضغط سواء

باسم الجماعة يتفاوض مع الحكومة وحتى الوصول إلى المظاهرات والإضرابات العامة من أجل تنفيذ المطالب. (٢)

٤- تعبئة الرأي العام:

مختلف الأنظمة الحاكمة تهمها مساندة الرأي العام لها، لذا تلجأ الجماعات الضاغطة إلى استخدام الرأي العام ضد السلطة بتعبئته، خدمة لمصالحها بكل الوسائل، كإصدار النشرات وعقد الندوات وإلقاء المحاضرات، واستخدام الفضائيات، وإصدار الجرائد والمجلات وكل وسائل الإعلام.

٥- التهديد:

للتهديد أشكال متعددة؛ منها التهديد بسحب الثقة من أعضاء البرلمان، وعدم تأييد العضو الراض في المستقبل، وقد يشمل التهديد خلق أزمات مالية واقتصادية

للحكومات، كالتحريض على

عدم دفع الضرائب أو التهديد باستخدام القوة المتمثلة بالإضرابات عن العمل.

نستطيع أن نقول في الأخير: إن الجماعة الضاغطة لكي تكون فاعلة، أي تملك القدرة على تحقيق أهدافها؛ عليها أن تملك: اقتصاداً قوياً، فاستمرارية غالبية جماعات الضغط بفاعلية تعتمد على قوة الجماعة الاقتصادية.

كما لا بد أن تتمتع بقوة إعلامية فاعلة عن طريق فتح قنوات اتصالية قوية لتعبئة الرأي العام، مثل: المحطات الفضائية والصحف والمجلات، وغيرها من الوسائل التي تتيح التأثير في الرأي العام.

احتفالات واجتماعات ولقاءات^(١)، ومن أشكال هذا الاتصال: الصداقات، والعلاقات الشخصية، الإغراءات المالية، الحفلات والولائم تكريماً للحكام والموظفين الكبار، انتهاز الفرصة لتقديم الهدايا والخدمات.

٢- التأثير في النواب:

لا شك أن الاتصال بأعضاء البرلمان، يعتبر وسيلة مهمة للضغط وتحقيق أهداف الجماعات ومصالحها^(٢)، وتعمل الجماعات على استصدار قانون لصالحها أو تعديل قانون، أو استبعاد قانون معين، بل ربما تضغط لتغيير الدستور نفسه. الضغط

على النواب قد يكون مباشرة بمطالبة النواب بتنفيذ وعودهم الانتخابية بإرسال رسائل إليهم قبل التصويت على قانون معين، قد تتضمن التهديد بعدم المساعدة والدعم الانتخابي.

٣- المفاوضات:

تستخدم جماعات الضغط المفاوضات كوسيلة للحصول على ما تريد، وتأخذ المفاوضات شكلين: شكلاً رسمياً وشكلاً غير رسمي.

الشكل الرسمي: يكون بتكوين لجان تفاوض تشرح وجهة نظرها للحكومة أو البرلمان، ففي الولايات المتحدة تسمح اللجان المسماة Standing committees للمنظمات التي لها مصالح متعلقة بتشريع معين بعرض وجهة نظرها في جلسة عامة علنية، ويتبع هذا العرض مناقشة وأسئلة.

أما الشكل غير الرسمي للمفاوضات فتلجأ إليه جماعات الضغط، وخاصة النقابات، ويبدأ من إرسال متحدث

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق، ص ٩٦.

إلى أطر وقواعد العلوم السياسية البحتة.

والذي نرنو الوصول إليه: هل تلك الأدوار الإيجابية
تدرج سياسياً تحت توصيف جماعة الضغط أم لا؟

وفي كل الأحوال فإن محاولة النقد العلمي يصب
في النهاية إلى ترشيد الممارسة السياسية للإسلاميين
بكافة أشكالها، سواء أكانت أحزاباً أو تيارات أو
جماعات ضاغطة.

الهيئة الشرعية... وصف الذات

توصف الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح بأنها
هيئة علمية إسلامية وسطية مستقلة، تتكون من
مجموعة من العلماء والحكماء والخبراء. (1)

وتعرف الهيئة نفسها عبر عدد من المحددات والأهداف
والوسائل من خلال العناوين التالية:

أغراض الهيئة وأهدافها:

تتوخى الهيئة تحقيق الأهداف التالية:

١- البحث في القضايا والمستجدات المعاصرة، بما
يساعد على حماية الحريات والحقوق المشروعة،
وتحقيق العدالة الاجتماعية.

٢- إيجاد مرجعية راشدة تُحيي وظيفة العلماء
والحكماء في الأمة، لمعاونة أهل الحل والعقد في
تدعيم الحريات وتحقيق الإصلاح.

٣- العمل على وحدة الصف وجمع الكلمة، وتقديم
الحلول للمشكلات المعاصرة وفقاً لمنهج الوسطية
النابع من عقيدة أهل السنة والجماعة.

٤- حماية الحريات الإنسانية، والحقوق الشرعية.

٥- التنسيق مع مختلف القوى والمؤسسات الإسلامية

(1) موقع الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح، على الرابط التالي...

عن-الهيئة/containers/pages/www.forislah.com

المحور الثاني

الإسلاميون كجماعة ضغط (الهيئة الشرعية نموذجاً)

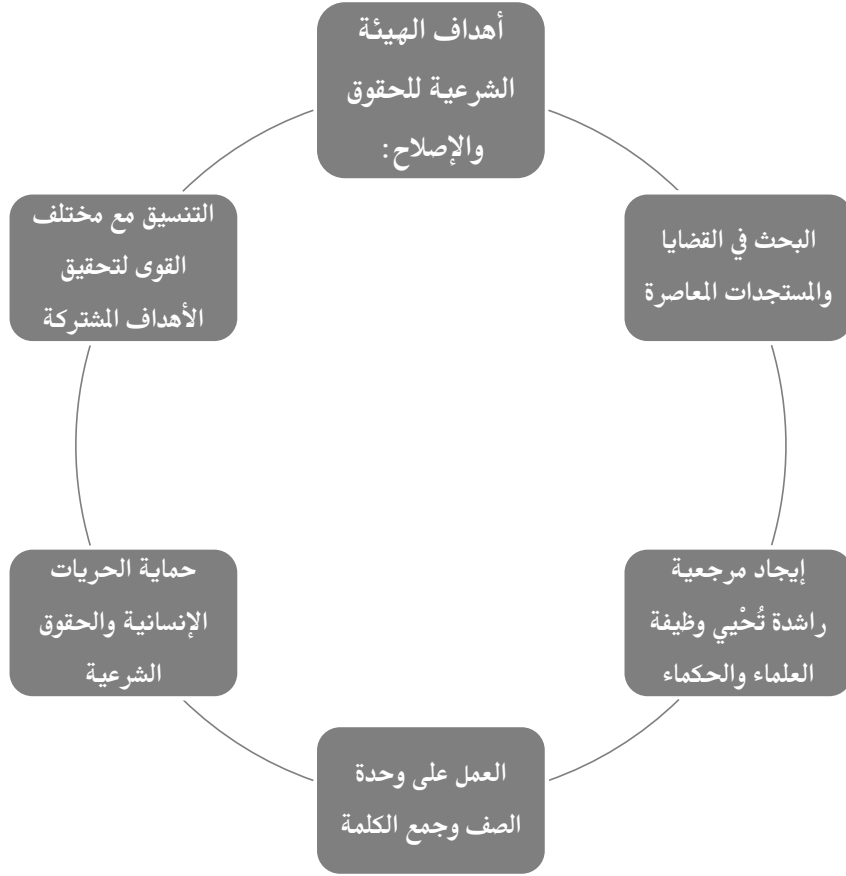
السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المحور: هل مارس
الإسلاميون آلية جماعات الضغط في مشاركتهم في
الساحة السياسية؟ وما هي الجهة أو المؤسسة التي
مارست تلك الآلية السياسية؟ وهل مارستها بشكل
صحيح؟

هذه التساؤلات سنحاول الإجابة عنها من خلال
ذلك المبحث.

من واقع دراسة الحالة السياسية للإسلاميين بعد
الثورة يتبين لنا أن هناك من الائتلافات والتيارات من
مارس عمل جماعات الضغط بصيغة أو بأخرى، مثل:
الجبهة السلفية، واتتلاف دعم المسلمين الجدد.....
إلخ، إلا أن الجهة الوحيدة التي عبرت عن نفسها بهذا
الوصف هي (الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح)،
على لسان أمينها العام الدكتور محمد يسري. لذلك
ستكون الهيئة الشرعية هي مستهدف هذا البحث
بالدراسة، خاصة أن لها كياناً مؤسسياً واضح المعالم،
وأطراً محددة تتعامل من خلالها؛ لذا سنحاول وضع
(الهيئة الشرعية) على مقياس معايير الجماعات
الضاغطة لنعرف هل ينطبق عليها هذا الوصف
حقيقة؟ وهل مارسته بصورة صحيحة؟

وابتداء لا بد من الإشارة إلى أن أية نتيجة نصل
إليها في هذا الفصل سواء بالإيجاب أو السلب، هي لا
تنفي أبداً الدور الإيجابي والمواقف السياسية المؤثرة
التي قامت بها الهيئة.

فهي قامت بأدوار عظيمة، وكان لها دور إيجابي
في جمع الكلمة والتنسيق بين العديد من تجمعات
الإسلاميين، لكننا نهدف إلى التوصيف العلمي المستند



- ١- تشكيل لجان متخصصة ذات مهام دائمة أو مؤقتة، ويعهد إليها القيام بالأعمال التي تحقق أغراض الهيئة وأهدافها.
- ٢- عقد الاجتماعات الدورية والطارئة لاتخاذ المواقف المناسبة، وبحث القضايا المهمة أو العاجلة.
- ٣- عقد الندوات والملتقيات التي توضح رأي الهيئة في القضايا المثارة.
- ٤- إصدار البيانات، ومكاتبة ومحاوره الأفراد والجهات والهيئات الرسمية وغير الرسمية.
- ٥- إنشاء موقع إلكتروني على شبكة المعلومات الدولية يتضمن بحوث الهيئة، وأنشطتها، وأخبارها.
- ٦- الاستعانة بالخبراء والمتخصصين؛ للاستبصار فيما يعرض من قضايا معاصرة.
- ٧- التفاعل المباشر مع وسائل الإعلام المختلفة.
- ٨- إصدار دورية أو مجلة باسم الهيئة تتضمن

والشعبية لتحقيق الأهداف المشتركة، وترسيخ القيم الإسلامية في الحياة المعاصرة بما يعيد بناء الإنسان وتنميته لإحداث نهضة حضارية شاملة.

تهدف الهيئة الشرعية إلى العمل لوحد الصف الإسلامي، والتنسيق مع مختلف القوى العاملة في مجال الدعوة، وبفضل الله استطاعت الهيئة الشرعية عمل تنسيق بين جميع القوى الإسلامية، لتحقيق أكبر قدر من وحدة الصف الإسلامي؛ حيث تعتبر الهيئة الشرعية أكبر تحالف إسلامي يضم جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين وبعض مشايخ الأزهر الشريف. (١)

وسائل الهيئة:

تسعى الهيئة لتحقيق أهدافها عبر الوسائل الآتية:

(١) الأهرام المسائي، مصدر سابق.

حددنا في المحور الأول عددًا من الآليات التي تستخدمها جماعات الضغط، منها: الاتصال بالحكومة، والتأثير على النواب، والمفاوضات، وتعبئة الرأي العام والتهديد. وبالطبع فإن عدم توفر المعلومات الكافية - اللهم إلا ما يُنشر في الإعلام عن طبيعة ممارسة الهيئة للقضايا السياسية - يؤثر على طبيعة تقييمنا للوضع، كما أن حداثة التجربة السياسية المصرية في شكلها الرسمي ممثلة في الحكومة أو الشعبي الجماهيري من الأحزاب والجماعات؛ كل ذلك يؤثر في ضبابية المشهد في ظل علاقات متشابكة ومتشابهة، فعلى صعيد الاتصال بالحكومة أو بأعضاء البرلمان مثلاً كآلية من آليات جماعات الضغط، لم يتضح بالمشهد الإعلامي المقروء والمسموع حدوث حالة من الاتصال المباشر والمستمر، رغم أن ذلك قد يكون حدث - سواء بشكل فردي أو جماعي، مستمر أو متقطع - لكن لم تبرز تلك الأمور على السطح الإعلامي، مما يتبدى للباحث أن تلك الآليات لم تستخدمها الهيئة بالشكل القوي والمطلوب. وإن كان دورها في تعبئة الرأي العام يشهد بحضور قوي من خلال المؤتمرات واللقاءات والنشرات والبيانات التي أصدرتها الهيئة، إضافة إلى دعم بعض المظاهرات التي طالبت بتحكيم الشريعة، فقد دعمت الهيئة الشرعية جمعة ٢٩ يوليو للمطالبة بتحكيم الشريعة والتي كان له أثر بالغ في إسقاط وثيقة السلمي، التي كانت تحتوي على مبادئ فوق دستورية. (٣)

ولا شك أن الاقتصاد والإعلام هما أهم أدوات التأثير لدى جماعات الضغط.

الاقتصاد يُستخدم في دعم وتمويل من يؤيد مصالح أو أفكار الجماعات الضاغطة، والإعلام يُستخدم في

البحوث والمقالات العلمية.

٩- عقد ندوات ودورات علمية مختلفة، وبرامج متخصصة.

١٠- وللهيئة أن تتخذ من الوسائل والأساليب المشروعة ما تراه محققاً لأهدافها. (١)

الهيئة الشرعية كجماعة ضاغطة:

في عدد من الأحاديث والحوارات الصحفية وصف أمين عام الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح الدكتور محمد يسري الهيئة بأنها جماعة ضغط سياسي إسلامي. فقد عنون أحد صحفيي جريدة الأهرام المسائي حواراً مع الدكتور محمد يسري بـ«الدكتور محمد يسري: لسنا حزباً سياسياً ولكن جماعة ضغط سياسي إسلامي».

وقد سُئل الدكتور يسري: هل ستخوض الهيئة الشرعية الانتخابات البرلمانية القادمة؟

فأجاب: نحن لسنا حزباً سياسياً أو جماعة لها طموح سياسي، ولكن نحن جماعة ضغط سياسي إسلامي، لذلك لن نرشح أي شخص في الانتخابات البرلمانية القادمة، كما أننا لن نقدم دعماً لأي مرشح، ولن نقف وراء أي مرشح من التيار الإسلامي. (٢)

وهنا وصف الدكتور محمد يسري الهيئة الشرعية بشكل واضح أنها جماعة ضغط.

ولنا بعد هذا الوصف أن نطرح سؤالاً مهماً .. ماذا تملك الهيئة الشرعية من أدوات التأثير السياسي لدى جماعات الضغط؟

(١) موقع الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح على الرابط التالي: <http://www.forislah.com/container-pages> عن-الهيئة

(٢) حوار في الأهرام المسائي، أجراه حضي وافي مع دكتور محمد يسري، الجمعة ١١ من شوال ١٤٢٢ هـ - ٩ سبتمبر ٢٠١١م السنة ٢١ العدد ٧٤٢٩.. على الرابط <http://massai.ahram.org.eg/asp/39722/News>

(٣) راجع بيان الهيئة الشرعية (البيان السادس عشر حول مليونية الجمعة ٢٩/٧/٢٠١١) المنشور يوم الاثنين، ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١١ على الرابط التالي: <http://www.forislah.com/البيانات-النصية/البيان-السادس-عشر-حول-مليونية-الجمعة-٢٩-٧-٢٠١١م>.

من أهم المعايير ذات الصلة بالجماعات الضاغطة. وعلى مقياس التأثير الجماهيري فإن مقارنة بسيطة بين الهيئة الشرعية وجماعات الضغط العلمانية التي تمتلك وسائل الإعلام وتمتلك المال السياسي، نرى أن تلك الجماعات حققت نجاحات كبيرة في الدستور وفي كثير من قضايا الشأن العام والسياسة المصرية في الفترة الأخيرة، رغم أنهم بالتعريف السياسي الانتخابي أقلية.

وجماعات الضغط العلمانية وإن كانت لم تعرف نفسها كجماعة ضغط ولم تتخذ شكلاً أو إطاراً محدداً، إلا أن تشارك الأفكار والأهداف بين العديد من القطاعات العلمانية أنتجت نوعاً من الضغط السياسي أدى لنتائج إيجابية كبيرة بالمعيار العلماني.

إعلامياً لا تملك الهيئة وسائل اتصال جماهيرية واسعة النطاق كالتى يمتلكها اللوبي العلماني. ربما موقعاً إلكترونيًا وبعض البيانات واللقاءات الجماهيرية في بعض المحافظات، كما رعت الهيئة بعض المظاهرات التي تصب في مصلحة المشروع الإسلامي. لذلك فإن المقارنة قد تكون محففة، لكن الذي يعيننا أننا نحتاج إلى عدد من الاستراتيجيات والآليات لتفعيل دور حقيقي لجماعات ضغط إسلامية يكون لها تأثير جماهيري وسياسي قوي في واقع ما يزال قابلاً للتشكيل في مرحلة ما بعد الثورات العربية. وهذا ما سنطرحه بقوة في المحور الثالث.

والخلاصة أن الهيئة الشرعية لا تملك الكثير من أدوات الضغط السياسي التي تمكنها من القيام بدورها السياسي كجماعة ضغط نتيجة لما يلي:

١- الضعف الإعلامي مقارنة بالحضور الإعلامي القوي للوبي العلماني.

على الرغم من تصريحات أمين عام الهيئة الشرعية

كسب الجماهير واصطفاف الرأي العام تجاه تلك القضايا. وهذان العاملان ليسا بالقوة لدى التيارات الإسلامية أو الهيئة الشرعية.

لكن هناك عاملاً إيجابياً قوياً لدى الهيئة الشرعية؛ وهي أنها تملك رصيماً جماهيرياً كبيراً، فجمهور مؤيدي ومحبي الشخصيات والكيانات المكونة للهيئة عريض وواسع وله تأثير سياسي قوي بلا شك.

ويحضرني هنا وصف الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح بجماعة الدول العربية - من جانب واحد فقط - وهو أن الإرادة السياسية للجماعة العربية تعبر عن مجموع إرادات الدول العربية، وليست إرادة منفصلة، والهيئة الشرعية تشبهها من هذا الجانب، فليس للهيئة الشرعية إرادة منفردة بل تعبر عن مجموع إرادات الكيانات والشخصيات المكونة لها، وتلك الكيانات والشخصيات الممثلة في الهيئة إن فشلت في تكوين رأي جامع عام ملزم لأعضائها أصبحت إرادتها السياسية ضعيفة.

ورغم أن لدى الهيئة العديد من الشخصيات والكيانات الإسلامية ذات الجماهيرية الواسعة، إلا أن تلك الكيانات خطابها إلى الجماهير موسوم باسمها ولا يعبر عن الهيئة إلا في القليل.

وفي العديد من القضايا ذات الشأن السياسي والتي كانت تحتاج إلى كلمة واحدة من الهيئة حتى نستطيع أن نقول إنها شكلت ضغطاً سياسياً قوياً، لم يجتمع أعضاء الهيئة على قرار ملزم، وصار كل شخص أو تيار ممثل بالهيئة الشرعية يخرج على الناس ليعبر عن رأيه الشخصي كما في انتخابات رئيس الجمهورية؛ حيث أيدت الدعوة السلفية د. أبو الفتوح في حين دعم فريق آخر داخل الهيئة د. محمد مرسي.

إن الوجود الإعلامي المستمر، وتطوير آليات الاتصال والإلحاح المتزايد والمتراكم على القضايا ذات الاهتمام

المجال لرسم أهداف الهيئة المرحلية بدقة، وإيجاد الوسائل والطرائق التي من خلالها تتجز وتحقق هذه الأهداف).^(٢)

المحور الثالث

نحو آلية لإيجاد جماعات ضغط إسلامية

يظن البعض أن جماعات الضغط تتمثل فقط في موقف سياسي تجاه قضية من القضايا أو أمر من الأمور السياسية، بينما العمل داخل جماعات الضغط

والسعي لجعل جماعات ضغط

ما قوة مؤثرة على الصعيد السياسي يحتاج إلى كثير عمل. من المهم في البداية أن نشير إلى أن معايير نجاح الجماعات الضاغطة السياسية ليس

فقط دعم المرشح الانتخابي أو

تأييد كتلة انتخابية معينة، وإنما تشكيل الرأي العام والضغط عليه بمجموعة من القيم والمفاهيم التي تصبح مع الوقت قادرة على تشكيل الكيان الوجداني الجماعي أو العقل الجمعي للجماهير.

فاللوبي الصهيوني في أمريكا على سبيل المثال، لم يصل لتلك الدرجة من التأثير على القرار السياسي الأمريكي إلا بالعديد من الاستراتيجيات؛ لذلك فإن أيًا من جماعات الضغط الأخرى لم يحقق نجاحًا مماثل أو يداني ما أحرزه اللوبي «الإسرائيلي» من انتصارات.

فعلى الرغم من قلة عدد اليهود بالنسبة إلى عدد السكان في الولايات المتحدة (أقل من ٢٪ من مجموع السكان)، إلا أنهم يدفعون أموالاً طائلة للحملات

(٢) محمد يسري: الهيئة الشرعية تحتاج الآن إلى وقفة للتخطيط الاستراتيجي، موقع الهيئة الشرعية، بتاريخ الأربعاء، ١٢ سبتمبر ٢٠١٢م، على الرابط التالي: <http://www.forislah.com/> الأخبار/د-محمد-يسري-الهيئة-الشرعية-تحتاج-الآن-إلى-وقفة-للتخطيط-الاستراتيجي.

بأن الهيئة تتوي - بمشيئة الله - تعالى إصدار جريدة، وتتوي إصدار مجلة، وتتوي إنشاء قناة فضائية إسلامية منوعة، تهتم بالقضايا العلمية والدعوية والاجتماعية والسياسية على حد سواء.^(١) ولم يبدن من ذلك إلا الموقع الإلكتروني، على حد علم الباحث.

٢- تفرق الهيئة بحيث أصبحت لكياناتها وأفرادها المؤسسين آراء متباينة في القضية الواحدة. وكان في استطاعة الهيئة التي تكونت من العديد من العلماء

لو اجتمعت كلمتهم أن تكون

جماعة ضغط ذات (سلطة روحية)، وربما تكون في قوتها منافسة لسلطة الدولة نفسها؛ إذ السلطة الروحية المكونة من علماء الدين عند المسلمين أكبر منها بكثير عند الدول الغربية،

وما يزال الإسلام مكوناً رئيساً في وجدان الشعب المصري.

٣- في برنامج وأهداف الهيئة لم يتضح بشكل قوي دورها كجماعة ضغط سياسية لها آلياتها ووسائلها في التأثير السياسي، بل تهدف الهيئة الشرعية إلى العمل لوحدة الصف الإسلامي والتنسيق مع مختلف القوى العاملة في مجال الدعوة، والتنسيق بين جميع القوى الإسلامية، لتحقيق أكبر قدر من وحدة الصف الإسلامي... وهي ما قد تكون نجحت فيه إلى حد ما.

ولعل تلك الكلمات تساهم فيما دعا إليه د. محمد يسري في حوار له منشور على موقع الهيئة حين دعا إلى (تشكيل لجنة تعنى بالتخطيط الاستراتيجي للهيئة، والتواصل مع عدد من الخبراء في هذا

(١) حوار مع الدكتور محمد يسري الأمين العام للهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح، حاوره عبد الرحمن المراكبي لموقع الألوكة بتاريخ ١٦/١١/٢٠١١م - ١٩/١٢/١٤٢٢ هـ، على الرابط التالي: <http://www.alukah.net/Culture/1035/36046/>

الإعلامي المعروف، واستطاع أن يحرم التيار الإسلامي من أن يجني أي مكاسب سياسية تذكر حتى الآن.

إذن النخبة المصرية المسيطرة على المؤسسات الإعلامية والقضائية والعسكرية نخبة منتقاة تعرضت عبر سنوات طويلة إلى فرز وتكرير وتصفية من كل

ما هو إسلامي- حتى الأزهر الشريف لم يسلم من سيطرة بعض أصابع العلمانية على مقاليد- وصار هذا اللوبي صاحب قوة تمكنه من عرقلة أي مسيرة تباين توجهاته وأفكاره حتى لو جاءت محمولة على أكتاف الشعب المصري على أكتاف الشعب المصري

سالكة الطرق الشرعية والديمقراطية!

فآل الأمر إلى أن هذا اللوبي صار يمثل خطراً داهماً على المشروع الإسلامي يهدد مسيرته ومسايعه تجاه عودة المنهج الإسلامي إلى مظاهر حياة المسلمين، وأخشى أننا لو لم ننتبه لخطورة هذا اللوبي، ونقدر له قدره، ونخطط لمواجهة أن نرى الحلم الإسلامي يبتعد مرة أخرى بعد اقترابه. (١)

برنامج عملي لتطوير آليات الجماعات الضاغطة لدى الإسلاميين.

الأهداف :

- ١- التأكيد على أهمية الهوية الإسلامية بالنسبة لمصر.
- ٢- السعي إلى إحلال قوانين الشريعة الإسلامية موضع التنفيذ.
- ٣- السعي إلى عدم إصدار قوانين أو تشريعات

(١) عمر عفيفي، جماعات الضغط الإسلامي، موقع رابطة النهضة والإصلاح، الخميس ٩ ذو الحجة ١٤٢٣ هـ - ٢٥ أكتوبر ٢٠١٢ م، على الرابط التالي: <http://www.nahdaislah.com/article/729>

الانتخابية للمرشحين من كلا الحزبين. وقدرت صحيفة «الواشنطن بوست» ذات مرة أن مرشحي الرئاسة الديمقراطيون «يعتمدون على الأنصار اليهود لتزويدهم بما يبلغ ٦٠٪ من الأموال» كما تتغلغل القوى الموالية لـ«إسرائيل» في كافة مناحي مؤسسات ومعاهد الدراسات والبحوث والتخطيط الاستراتيجي والفكري في الولايات المتحدة وتهيمن عليها. ولا يخفى أن هذه المراكز والمعاقل الفكرية تلعب دوراً مهماً في صياغة الجدل العام ومساراته في المحافل والمنابر، إضافة إلى ما تقوم به من دور خطير في صياغة السياسة الحقيقية.

وإن نقلنا المشهد سريعاً إلى دول الربيع العربي نجد أن هناك لوبي علمانياً أخذ في التشكل سريعاً بعد سقوط الأنظمة الديكتاتورية وتولي الإسلاميين السلطة، ففي مصر على سبيل المثال (لوبي علماني) قوي- حجمه الجماهيري قليل ومحدود ولكن تأثيره الفعلي كبير ومؤثر -، ومن آخر معاركه التي أظهرت قوته هي الجمعية التأسيسية للدستور التي احتكم الجميع في طريقة تكوينها إلى آليات الديمقراطية، ثم بعد فوز الإسلاميين الكاسح في انتخابات الشعب والشورى والذي يؤهلهم لحصد أغلبية في الجمعية التأسيسية للدستور، مما يعطيهم الحق في إظهار توجهاتهم السياسية في بعض مواد الدستور ولو بقدر يسير يناسب المرحلة، ولا يقدر في مساعي التوافق، نجد أن الضغوط السابق ذكرها تحرمهم من أي مكسب سياسي يذكر في تأسيسية الدستور، بل تدفعهم للتراجع في بعض الأوقات!!

ومع ذلك روج اللوبي العلماني لأفكاره هذه بسلطانه

السعي لامتلاك مصادر القوة :

١- إيجاد قوة اقتصادية تستطيع دعم المرشحين
الموالين لها في الانتخابات.

فعلى سبيل المثال: يملك اللوبي الصهيوني في
أمريكا نفوذاً واسعاً على الفرع التنفيذي. وتتبع
تلك السلطة جزئياً من تأثير الناخبين اليهود على
الانتخابات الرئاسية. وعلى الرغم من قلة عددهم
بالنسبة إلى عدد السكان (فهم أقل من ٣٪ من
مجموع السكان)، إلا أنهم يدفعون أموالاً طائلة
لحملات الانتخابية للمرشحين من كلا الحزبين.
وقدرت صحيفة «الواشنطن بوست» أن مرشحي
الرئاسة الديمقراطيون «يعتمدون على الأنصار اليهود
لتزويدهم بما يبلغ ٦٠٪ من الأموال»^(١).

٢- إيجاد قنوات اتصالية قوية تحظى بالحرفية
والمهنية والمصدقية (قنوات فضائية- مجلات-
صحف).

٣- العمل على الحصول على قوة تصويتية عالية
ونسبة مشاركة قوية.

وأرى أن جماعات الضغط تحوي عددًا من النقاط
الإيجابية أكثر ملائمة مع طبيعة ومرتكزات التيارات
الإسلامية أكثر من الأحزاب السياسية، ومن ذلك:

١- تجنب الدخول في العضلات الشرعية والقانونية
التي يتطلبها الدخول في المعترك الحزبي التنافسي،
مثل الاعتراف بحق المواطنة، والموقف من حقوق المرأة
بالمضمون العلماني - وغيرها من الشروط والمعايير.

٢- تتيح الجماعات الضاغطة قدرًا كبيرًا من المرونة
في التعامل مع كافة الأحزاب والمستقلين، ولا تضع

تخالف الشريعة الإسلامية.

٤- دعم النواب أو الشخصيات الموجودة في الجهاز
التنفيذي بالدولة والذين لهم توجه أو ميول إسلامية.

آلية العمل :

- العمل على إيجاد كوادر متميزة من المديرين
المتخصصين، وعلى درجة عالية من الكفاءة السياسية
والشرعية.

- العمل على إيجاد مراكز أبحاث تكون وظيفتها
تقديم تقرير لكل عضو من أعضاء مجالس النواب
مزودًا بالبيانات والوثائق الخاصة بالمواضيع التي
تعرض على البرلمان والتي تعتلي سلم الاهتمام لدى
التيار الإسلامي بوجه عام.

- التركيز على الأعضاء المؤثرين، وتعزيز ذلك
بوسائل الاتصال المختلفة.

- إيجاد قائمة بأسماء الأعضاء المؤيدين للأفكار
الإسلامية، والعمل على إبرازهم إعلاميًا، أو تكريمهم
في المؤتمرات والحفلات الخاصة.

- تقديم نشرات دورية للأعضاء عن كثير من
القضايا السياسية، سواء الداخلية منها أو الخارجية،
بحيث تتمتع بحرفية شديدة وتكون موضع ثقة الجميع.

- تفعيل آلية المظاهرات وحملات المقاطعة لكل ما
هو معادٍ أو متصادم مع المشروع الإسلامي.

- تقديم البرامج الجاهزة والتي كان من أهمها:

١- مشروع صياغة القوانين؛ بحيث تكون موافقة
للشريعة الإسلامية.

٢- برنامج الأقليات ويشمل كيفية التعامل مع
الأقليات غير الإسلامية في المجتمعات المسلمة.

(١) ستيفن وولت: جون ميرشايمر، اللوبي «الإسرائيلي» والسياسة
الخارجية الأمريكية، ترجمة دراسة بواسطة مركز الزيتونة، على
الرابط التالي <http://www.alzaytouna.net/arabic/print.php?a=4901>

السياسية: أن الجماعات الضاغطة لا تهدف للوصول المباشر للسلطة، بل هدفها الحقيقي تحقيق ما تدعو إليه من قيم وأيديولوجيات أو مصالح مشتركة.

٣- هناك محاولات مبكرة من قوى إسلامية لتكوين ما يعرف بجماعات الضغط السياسي الإسلامي مثل (الجهة السلفية، الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح، ائتلاف دعم المسلمين الجدد) لكنها لم تكن واضحة في التوجه نحو تلك الآلية، وافترقت لكثير من معايير وآليات عمل تلك الجماعات.

٤- يتناسب أسلوب الجماعات الضاغطة في الممارسة السياسية مع توجهات بعض التيارات الإسلامية، خاصة السلفية منها؛ لاحتوائها على كثير من المرونة في الممارسة السياسية بطريقة أسهل من الأحزاب السياسية.

ثانياً التوصيات:

توصي الدراسة بعدد من التوصيات، من أهمها:

١- إعداد خطة قصيرة المدى لمواجهة اللوبي العلماني، وذلك بتجميع القوى عن طريق تكوين لوبي إسلامي يمثل جماعات ضغط في الشارع السياسي، وهو ما قامت به الهيئة الشرعية وعدد من الكيانات الأخرى مثل مجلس شورى العلماء، لكن يحتاج إلى كثير من التفعيل. فالحركة الإسلامية لديها العديد من الخيارات بشأن أدوات الإقناع لكنها تهدر أكثرها.

فمن أوراق الضغط الفعالة أيضاً: شن حملات إعلامية كبيرة ومنظمة وواسعة النطاق ضد الشخصيات أو الهيئات التي تعادي الفكرة الإسلامية، أو شن الحملات القانونية ورفع القضايا ضد من يتصادم مع المشروع الإسلامي.

وهناك أمثلة ناجحة، مثل الحملة ضد يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء السابق، وهناك الحملة القانونية

التيارات الإسلامية في إطار واحد محدد قد يعيق حركتها.

٣- تجنب الدخول في معارك ونقاشات مع كافة الأحزاب الأخرى؛ إذ فكرة الحزب الأساسية تقوم على التنافسية بالأساس.

٤- تجنب محاولات الإجهاد، ففي حالة فوز الحزب الذي يمثل التيار باكتساح أو بروزه بقوة، هذا سيجلب عليه الأعداء، ومن الممكن أن يتعرض لحالة إجهاد سريع أو تُحاك ضده المؤامرات، أو يتعرض لتشويه صورته لدى الجماهير، أو التركيز على رموزه لإسقاطهم.

٥- تتيح التركيز على تحقيق الأهداف الكلية بشكل أوضح؛ إذ الحزب منوط به كثير من الأهداف الجزئية والإجرائية؛ كإيجاد برامج تموية من شأنها أن توفر مقومات الحياة للناس العاديين (الملبس والمسكن والوظيفة...)، بعكس الجماعات الضاغطة التي يكون تركيزها على فكرة محددة تسعى لتحقيقها على أرض الواقع.

نتائج وتوصيات الدراسة

أولاً النتائج:

١- جماعات الضغط السياسي أحد أهم آليات الممارسة السياسية، وتعد مع الأحزاب السياسية جناحي العمل السياسي في الأنظمة الديمقراطية الحديثة، ومع ذلك فإن كثيراً من الإسلاميين اتجهوا إلى ممارسة السياسة عبر بوابة واحدة وهي بوابة الأحزاب السياسية، مع أن جماعات الضغط لا تقل في أهميتها وتأثيرها السياسي عن الأحزاب السياسية، إن لم تكن أقوى على نحو ما ذكرنا في المحور الأول.

٢- أهم الاختلافات بين جماعات الضغط والأحزاب

والاقتصادية، كما تُعنى بالتغلغل داخل كافة مؤسسات الدولة المختلفة.

٤- العناية بمراكز الأبحاث والدراسات السياسية والاستراتيجية والتوسع بها، فمراكز الأبحاث هي جزء أصيل في تكوين جماعات الضغط، فمن جهة توفر رؤية استراتيجية للواقع وكيفية التعامل معه، ومن جهة تحاول عمل مظلة علمية للرؤى التي تتبناها جماعات الضغط.

٥- محاولة الاتفاق على وضع مادة في الدستور تتيح حرية إنشاء جماعات ضغط بشكل رسمي، كما هو مقرر في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول.

التي يشنها عصام سلطان ضد المرشح السابق أحمد شفيق.

٢- تعديل مسار ما توفر من أدوات التأثير الإعلامي كالقنوات الفضائية والصحف والمجلات، فرغم قلة تلك الأدوات بالمقارنة بالإعلام العلماني، إلا أنها -ورغم قلتها- بعيدة عن الممارسة الرشيدة القوية والمؤثرة، وتحتاج إلى إعادة تخطيط وبلورة للأهداف مع طبيعة المرحلة. فالفضائيات الإسلامية الكثيرة كلها تقريباً لا تهتم بالسياسة أصلاً، وبالتالي لا تنشر الوعي السياسي الإسلامي، كما لا تدافع عن المواقف السياسية للحركة الإسلامية، ولا تهاجم خصومها السياسيين وتتنصر منهم.

٢- إعداد خطة استراتيجية بعيدة المدى تُعنى بتكوين الكوادر الفعالة في كافة المجالات السياسية والإعلامية

معلومات إضافية

الفرق بين الجماعات الضاغطة والأحزاب السياسية:

تختلف الجماعات الضاغطة عن الأحزاب في أهدافها ووسائل تكوينها، فهي في أهدافها تسعى لتحقيق مصالح مرتبطة بتكويناتها الاجتماعية والطبقية، فإذا كانت جماعات مصلحة اقتصادية كنقابات العمال فإنها تدافع عن الأجور ودعم صناديق الاكتتاب بوسائل مختلفة؛ كإضراب عن العمل، واحتلال المصانع، بينما تهدف الأحزاب بالأساس إلى الوصول إلى السلطة، وتكون وسائلها كسب التأييد الشعبي والنجاح في الانتخابات، واستخدام الوسائل الأجدر للترويج لمبادئها.

والأحزاب السياسية حين تفضل في الانتخابات، تتحول إلى معارضة سياسية، بينما تبقى الجماعات والقوى الضاغطة ساعية لتحقيق مكاسب لأعضائها، سواء نجحت في ذلك أو فشلت، ولعل الجماعات والقوى الضاغطة هي أكثر نشاطاً من بعض الأحزاب، سيما أحزاب الأطر التي لا تتشط إلا في أوقات الانتخابات، وقد تلتقي الجماعات والقوى الضاغطة مع الأحزاب السياسية في التنظيم والعضوية والتمويل، وربما يكون التأثير الضاغط على الحكومات لدى هذه الجماعات أقوى من تأثير الأحزاب إذا كانت مرتبطة مع بعضها، وهناك أحزاب سياسية لها جماعات وقوى ضاغطة متحالفة معها لتحقيق بعض الأهداف المعينة.

وقد تتحول بعض الجماعات والقوى الضاغطة إلى أحزاب سياسية كمنظمة التضامن البولندية التي كان لها دور كبير في زعزعة النظام الاشتراكي الماركسي في بولندا قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، ثم تحولت إلى حزب سياسي فاز في أول انتخابات بعد انهيار الحكم السابق، ووصل إلى الحكم بزعامة (فاليسا).

بالإضافة إلى أن وسائل الجماعات والقوى الضاغطة التي تستخدمها قد لا تكون علنية أو شرعية، بينما الأحزاب تستخدم أساليب معلنة ومشروعة، ومن الناحية التنظيمية فإن الجماعات الضاغطة قد لا تكون منظمة عكس الأحزاب السياسية التي لها هياكل تنظيمية، ولا تخضع هذه الجماعات للرقابة الشعبية بينما تخضع الأحزاب السياسية لها.

العلاقة بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية:

تتخذ جماعات الضغط مواقف متباينة من الأحزاب السياسية، وهذه المواقف تحدد كيفية تأثير جماعات الضغط على السلطات العامة، ويمكن التمييز بين خمسة مواقف تتخذها جماعات الضغط من الأحزاب:

١- الحياد حيال الأحزاب المختلفة، ونتيجة لذلك فإن جماعة الضغط تقيم علاقات مباشرة مع رجال السلطة دون وساطة من أي حزب، ولعل أحسن مثال على ذلك هو الاتحاد الوطني للفلاحين في إنجلترا وويلز.

٢- أما الموقف الثاني، فهو قريب من الموقف السابق، ويتمثل في مساندة رجال السلطة الذين يقدمون خدمات لجماعة الضغط، بغض النظر عن انتمائهم الحزبي أو ميولهم الأيديولوجية، وهذا الموقف هو الذي تتخذه كثير من جماعات الضغط الفرنسية في أثناء الانتخابات، كما أنه هو ذات موقف النقابات الأمريكية، فهي تتبع أسلوب مكافأة الأصدقاء ومعاقبة الأعداء، وتكون الانتخابات هي الفرصة المتاحة أمام جماعات الضغط لمنح

المكافأة أو توقيع العقوبة.

٣- الموقف الثالث الذي يمكن أن تتخذه جماعة الضغط هو إقامة علاقات مع حزب من الأحزاب ومناصرة الأحزاب بشكل عام، وهذا هو الموقف الذي يتخذه اتحاد الصناعات البريطانية. إذ يقيم علاقة ثابتة مع حزب المحافظين، بحيث يلتزم الحزب بمساندة الاتحاد، كما يتعهد الاتحاد باعتباره أحد جماعات الضغط بتأييد الحزب ومساعدته، في مثل هذه الحالات يستجيب الحزب لمطالب جماعة الضغط، وتقدم جماعة الضغط مساهمة مالية تعضد بها الحزب.

٤- الموقف الرابع الذي يمكن أن تتخذه جماعة الضغط هو تكوين حزب للدفاع عن مصالحها، وأوضح مثال على هذا الموقف نشأة حزب العمال البريطاني، والحزب الاشتراكي النرويجي، والحزب الاشتراكي السويدي.

٥- الموقف الأخير هو الخضوع التام لحزب قائم، ويتيح هذا الموقف للحزب التغلغل في أوساط اقتصادية وصناعية وثقافية مختلفة.

موقع جماعات الضغط من القوى السياسية الأخرى:

يمكن التمييز بين نوعين من القوى السياسية: القوى السياسية المنظمة، والقوى السياسية المنتشرة بلا تنظيم. وتدرج جماعات الضغط تحت القوى السياسية المنظمة. ذلك أن القوى السياسية المنتشرة بلا تنظيم هي التي تستخلص من عقلية الأفراد، دون أن يكون لها قاعدة قانونية محددة أي دون أن تكون مؤسسة، والتي غالباً ما يكون تأثيرها محدوداً؛ لأنها ليست منظمة، ومن ثم لا يمكنها أن تناضل للوصول إلى هدف محدد، أما القوى المنظمة مثل الأحزاب وجماعات الضغط والصحافة فإنها تملك وسائل يمكن تنسيقها واستخدامها للتأثير وتحقيق الأهداف السياسية.

كما أن هناك علاقات بين القوى السياسية المنظمة والقوى السياسية المنتشرة، فهذه الأخيرة هي محرك الحياة السياسية، وتدرج القوى السياسية المنظمة تماماً أنها لا تستطيع إحراز نجاح إلا إذا لمست وعي المواطنين واستمالت الرأي العام.

وقد رتب الفقيه الدستوري الفرنسي جورج بيردو القوى السياسية، وحدد مكانة كل منها من مركز النظام، الذي يتمثل في القادة والحكومة، ونجد على الحدود الخارجية من مركز الجاذبية المجتمع ككل، تليها الجماعات الجزئية، ونجد في مكانة أقرب من مركز النظام القوى المنظمة، ثم تأتي الطبقة السياسية، وفي وسط النظام أي في مركز الجاذبية يظهر القادة والحكومة.

وتعتبر جماعات الضغط إحدى القوى السياسية المنظمة، وبذلك فهي ليست بعيدة عن مركز الجاذبية، أي أنها تلعب دوراً مهماً في الحياة السياسية.

العوامل الأساسية التي تحدد طبيعة أدوار الجماعات ودرجة قوتها أو ضعفها، وأهمها :

١- البيئة السياسية: وتمثل أهم هذه العوامل ، وتحدد البيئة السياسية عادة بطبيعة النظام السياسي ، هل هو ليبرالي أم شمولي ، ديمقراطي أو ديكتاتوري ؟

فالنظم الليبرالية تعتبر المرتع الخصب اللازم لنمو هذه الجماعات، وبالذات الجماعات الخاصة؛ وذلك نظراً لعدم الممانعة من قبل الأيديولوجية العامة للنظام، حيث تقوم على حرية عمل مثل هذه الجماعات وغيرها.

أما النظام الديكتاتوري، فإنه لا يسمح بنمو هذه الجماعات، وغالباً ما نجدها - حيث يوجد - محدودةً وضعيفاً، وخاصة الجماعات العامة، بينما قد تكون للجماعات الخاصة فرصة كبيرة، وخاصة الجماعات الاقتصادية حيث ليس من السهل تقييد حريتها ببساطة، وخاصة أنها تعمل بالطرق الخفية عادة.

كذلك الأمر بالنسبة للنظم الشمولية، وإن كانت هذه النظم تقاوم بشدة وجود الجماعات الخاصة، مع تسامحها بعض الشيء فيما يتعلق بالجماعات العامة، شريطة أن تظل مستوعبة داخل أجهزة السلطة، أما أن تبرز هذه الجماعات بصفة مستقلة عن أجهزة السلطة فغالباً ما يكون ذلك أمراً مرفوضاً.

وبالطبع فإن ظاهرة الجماعات تظل موجودة في أي مجتمع، وخاصة الجماعات الخاصة، وكما يقول (DJORD- JEVIC): إنها ظاهرة حتمية لا يستطيع أي نظام تجنبها، وإن الجماعات تملك أساليب متنوعة للتعبير عن نفسها مما يمكنها من البروز بطرق مختلفة، يساعدها على ذلك تضخم المجتمعات المعاصرة، وتعميد علاقاتها.

ب- التنظيم أو التشكيل الرسمي للسلطة: ويتضمن هذا العامل عنصرين رئيسيين لهما قوتها في التأثير على الجماعات الضاغطة من حيث قدرتها وقوتها وهما:

- مدى الأخذ بأسلوب اللامركزية أو المركزية في النظام، فمعظم النظم التي تطبق أسلوب السلطة المركزية الواحدة والقوية، تتميز بعدم وجود جماعات الضغط الضاغطة، أو القدرة على عقد صفقات مع السلطة، وتأثير هذه الجماعات لا يمكنها من فرض مطالب محددة، ولا يتعدى في أحسن الأحوال تقديم التماسات أو تظلمات أو آراء.

أما في النظم ذات التوجه اللامركزي، فإن فرصة نمو وتغلغل هذه القوى، تكون مضاعفة كثيراً بالقياس مع الحالة الأولى؛ وذلك لأن تعدد مراكز السلطة عبر المستويات التنظيمية المختلفة تزيد عدد القوى التي قد تلجأ إليها هذه الجماعات فيما لو فشلت على المستوى المركزي أو على بعض المستويات اللامركزية الأخرى.

- مدى الفصل بين السلطات : فتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات يخلق ويضعف الفرصة الحقيقية لتمارس هذه الجماعات نشاطها وفعاليتها، فإذا فشلت في الضغط على إحدى السلطات تتحول للسلطات الأخرى.

ج- وضع الأحزاب السياسية: إن متابعة طبيعة العلاقة بين أوضاع الأحزاب السياسية ودرجة قوتها، وبين أوضاع الجماعات الضاغطة وفعاليتها تولد استنتاجاً يبرز غالباً كقاعدة عامة، مفادها أن قوة وفعالية الجماعة الضاغطة تتناسب طردياً مع ضعف الأحزاب السياسية وعكسياً مع قوتها.

ومؤداه، أن العلاقة بين هذين القناتين قد تبرز ضمن إحدى الصورتين التاليتين:

- علاقة تكامل وظيفي، وهذه العلاقة واقعية فعلاً، حيث إن كل طرف منهما يحاول أن يملأ الفراغ الذي لم يستطع الآخر أن يملأه.

- علاقة إحلالية أو استبدالية؛ بحيث يبرز أحد هذين الطرفين كبديل للطرف الآخر، وربما على أنقاضه،

ومتابعة الظروف المختلفة في النظم السياسية تؤكد هذه النتيجة.

المصدر:

يونس زكور، الجماعات والقوى الضاغطة، ماهيتها وحدود وظيفتها في الحقل السياسي، موقع الحوار
المتمدن- العدد: ١٨٥٧ - ٢٠٠٧ / ٣ / ١٧، على الرابط التالي:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=91386>

انعكاسات الممارسة السياسية على العمل الدعوي لدى الحركات الإسلامية .. الدعوة السلفية نموذجاً



محمد كمال الباز
باحث في الحركات الإسلامية

ملخص الدراسة

لقد استلزمت أحداث الثورة المصرية في يناير ٢٠١١ إعادة التقدير للعديد من المواقف والرؤى لدى الحركات الإسلامية، وجاء الموقف من ممارسة العمل السياسي على رأس هذه التقديرات، وتنوعت آراء أبناء الحركة الإسلامية بين مؤيدٍ ومعارض. وتهدف هذه الدراسة إلى تناول الأحزاب التي اتخذت قرار المشاركة السياسية بفاعلية وبشكل مباشر. وعلى رأسهم حركة الإخوان المسلمين عبر حزب الحرية والعدالة، والدعوة السلفية عبر حزب النور، والجماعة الإسلامية عبر حزب البناء والتنمية.

وتناولت الدراسة شرح مصطلح «العمل الدعوي»، وهو فرع عن فهم معنى كلمة «الدعوة»، التي هي لغة: مطلق الطلب لأي شيء حسي أو معنوي، وفي اللغة أيضاً أنها: إمالة الشيء إليك بصوت وكلام منك. أما في الاصطلاح الشرعي فعند إطلاقها يقصد بها أوجه ثلاثة هي: الدين بأسره والرسالة، وفعل تبليغ الرسالة، وفن التبليغ ذاته. والعمل الدعوي يقصد به في الاصطلاح المعاصر: المناشط التي تسعى لتربية المجتمع على جوهر الدين، وإرشاده للخير والفضائل. وشرح مصطلح العمل السياسي وهو فرع عن فهم كلمة «سياسة»، وهي لغة: الرياسة والقيادة، والقيام على الأمور بما يصلحها، ومنها قيادة الرعية وأمرهم ونهيهم.

أما في الاصطلاح الشرعي فيقول الأستاذ عبد الوهاب خلاف رحمه الله: «تدبير الشئون العامة للدولة الإسلامية، بما يكفل تحقيق المصالح، ودفع المضار، بما لا يتعدى حدود الشريعة ومصالحها الكلية».

ثم ألفت الدراسة الضوء على التأثيرات السلبية للعمل السياسي على العمل الدعوي: مثل جعل العمل السياسي ضرباً من التعلم بالمحاولة والخطأ، الأمر الذي كلف الدعوة طاقة كبيرة، ووجهتها لمدة لا تقل عن السنة والنصف بعيداً عن وجهتها الأصلية استجابةً لواجب الوقت. كما أدى التكوين السريع للأحزاب السلفية إلى ضم كوادر سياسية لم تحظ بفرص تربوية كافية.

بجانب التأثيرات الإيجابية للعمل السياسي على العمل الدعوي: مثل توسيع العمل الدعوي خارج إطار المساجد إلى آفاق أرحب في المؤتمرات والندوات وال النوادي الاجتماعية، ومكن الدعوة من إقامة حملات على مستوى الدولة لتوجيه الرأي العام في القضايا الكبرى، كقضية المادة الثانية في الدستور المصري.

انعكاسات الممارسة السياسية على العمل الدعوي لدى الحركات الإسلامية .. الدعوة السلفية نموذجاً



محمد كمال الباز

باحث في الحركات الإسلامية

تمهيد:

أحدثت الثورة المصرية في يناير ٢٠١١م واقعة غير مسبوقة على جميع الأصعدة في مصر، مما استلزم إعادة التقدير للعديد من المواقف والرؤى لدى الحركات الإسلامية، وجاء الموقف من ممارسة العمل السياسي على رأس هذه التقديرات، وتنوعت آراء أبناء الحركة الإسلامية بين مانع البتة، ومشارك بكل قوة.

يعنينا في هذا المقام من اتخذوا قرار المشاركة السياسية بفاعلية وبشكل مباشر، وهم حركة الإخوان المسلمين عبر حزب الحرية والعدالة، والدعوة السلفية عبر حزب النور، والجماعة الإسلامية عبر حزب البناء والتنمية، وقد اتخذت الدعوة السلفية نموذجاً للدراسة؛ نظراً لمعاصرتي لمسيرتها الدعوية منذ الثمانينيات، ومشاركتي المباشرة في تأسيس حزب النور، واطلاعي المستمر على تطور عمله عن كثب، الأمر الذي يتيح فرصة كبيرة للوقوف على تفاصيل ربما لم تتح الفرصة لغيري للوقوف عليها.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من الآتي:

١. خصوصية الحالة المصرية: تتعدد التجارب التي خاض الإسلاميون فيها في العمل السياسي، ولكن تتميز التجربة المصرية بأنها أتت في أعقاب ثورة اقتلعت النظام القائم، وفتحت الباب للإسلاميين أن يشاركوا لأول مرة في تأسيس نظام جديد، ودستور جديد.
٢. دراسة أثر الانتقال المفاجئ: في كثير من الحالات السابقة، كالأردن والمغرب، كان التغيير تدريجياً أتاح للإسلاميين تكويناً متدرجاً لكوادر العمل السياسي، وأتاح الفرصة لبحث متأن لعلاقة العمل السياسي بالعمل الدعوي، بينما اتسم التغيير بالمفاجأة في مصر وخاصة في الفصيل السلفي، مما اضطر السلفيين إلى خوض التجربة بالكوادر الدعوية، رغم ما يمثله ذلك من خطورة على الخط الدعوي الأساسي.
٣. يعد البحث القراءة الأولى لرؤية القائمين على إدارة العمل السياسي من الدعاة السلفيين، واستجلاءً للشكل الذي يرسمونه لعلاقة العمل السياسي بالعمل الدعوي، ورؤيتهم لتأثير العمل السياسي على العمل الدعوي، سعياً لاستجلاء الموقف، وتبنيهاً للقائمين على العمل لبعض ما شابه من سلبيات، وتأكيداً على ما أحرزه من إيجابيات.

مشكلة البحث:

كان للدعوة السلفية منذ نشأتها في أواخر السبعينيات من القرن الماضي موقف رافض للمشاركة السياسية، يتأسس على فساد النظام القائم من جهة، واعتبار المشاركة في العملية السياسية مشاركة في مسرحية مقسمة الأدوار سلفاً من جهة أخرى، إضافة إلى الرفض للفكرة المؤسسة للنظام السياسي، وهي الديمقراطية؛ لمضادتها فكرة الحاكمية والسيادة لله، وإحلال الشعب مشرعاً ومقنناً بدلاً من الشريعة الإسلامية.

الترمز خط الدعوة السلفية طوال مسيرتها قبل الثورة الشكل التربوي والتعليمي، في إطار تنظيمي غير معقد، ورغم الضغط الأمني على الدعوة لم تتراجع عن أن يكون لها موقف سياسي واضح في العديد من الحالات والوقائع، عبرت عنه في أدبياتها المطبوعة ومواقعها الإلكترونية. ونظراً لأن مثل هذا الموقف كان في حقيقته يمثل نوعاً من النصح وإبراء الذمة والبيان الشرعي للعامة حول الوقائع، انفرد شيوخ الدعوة بوضعه وصياغته، فلم يكن في مخطط الدعوة تكوين أي كادر سياسي، وختل برامجه التعليمية أو التربوية من أي تأهيل للعمل السياسي لا في الجانب النظري ولا العملي.

بتغير الواقع عقب قيام الثورة، تغيرت موازين القوى، مما حوّل اجتهاد القائمين على الدعوة، حيث رأوا أن ثمة مصلحة شرعية راجحة في المشاركة في العمل السياسي، رغم عدم إقرارهم بمشروعية النظام الديمقراطي، فأنشأت الدعوة حزباً، هو حزب النور، ليمثل الذراع السياسي لها، وقدمت الكثير من الجهد والكوادر، وأقامت العديد من الفعاليات لتدعيم هذا الحزب، وترسيخ وجوده على الأرض، مما أثمر فوزاً بما يزيد على الربع من مجموع مقاعد مجلسي الشعب والشورى، وإثباتاً لحق التيار السلفي في التمثيل في اللجنة التأسيسية للدستور بنسبة واضحة.

وقد تباينت الآراء حول مدى تأثير الدخول في المعتكف السياسي على العمل الدعوي عند الدعوة السلفية، ومن هنا توجه الباحث إلى هذه القضية لاستجلاء أبعادها، من خلال إجراء مقابلات شخصية مع الشيوخ الأفاضل: سعيد عبد العظيم، وياسر برهامي، وعبد المنعم الشحات.

أسئلة البحث:

السؤال الرئيس: ما تأثير العمل السياسي على العمل الدعوي بعد الثورة؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية:

ما المقصود بالعمل الدعوي والعمل السياسي وعناصر كل منهما؟

كيف أثر العمل السياسي على العمل الدعوي؟

ما التصور المستقبلي الذي يُتوقع أن تسير فيه العلاقة بين العمل السياسي والدعوي؟

منهج البحث:

استخدمت في البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث سعت إلى الوقوف على طبيعة التداخل بين ظاهرتين (العمل السياسي - العمل الدعوي)، وتحديد شكل التأثير المتبادل بينهما، واستخدمت أداة المقابلة الشخصية المفتوحة، ثم المقابلة الشخصية الموجهة، لطرح مجموعة من الأسئلة على عدة شخصيات بارزة، تتنوع ممارساتها بين العمل الدعوي والسياسي، لاستجلاء إجابة أسئلة البحث الرئيسية والفرعية من خلال إجاباتهم، علماً بأن أسئلة المقابلة الشخصية الموجهة التي تم طرحها قُننّت بعرضها على مجموعة من الباحثين المتخصصين، وتم التحقق من صدقها ووفائها بالإجابة عن أسئلة البحث الرئيسية والفرعية.

حسي أو معنوي^(١)، وفي اللغة أيضًا أنها: إمالة الشيء إليك بصوت وكلام منك^(٢). أما في الاصطلاح الشرعي فعند إطلاقها يقصد بها أوجه ثلاثة هي: الدين بأسره والرسالة، وفعل تبليغ الرسالة، وفن التبليغ ذاته^(٣).

والعمل الدعوي يقصد به في الاصطلاح المعاصر: المناشط التي تسعى لتربية المجتمع على جوهر الدين، وإرشاده للخير والفضائل^(٤)، سواء بالخطاب الوعظي المباشر بخطب الجمعة والأعياد، أو الفعاليات التربوية كالمعسكرات والرحلات، أو الفعاليات التعليمية كالدروس والدورات العلمية، ويتسع أيضًا العمل الدعوي ليشمل التعاون على إقامة فروض الكفايات كجمع الزكاة، والإصلاح بين الناس، وإقامة مراكز الرعاية الصحية، وغيرها من أوجه التعاون على الخير. ويتضح من ذلك أن مصطلح العمل الدعوي المعاصر تأثر بنوع من التحجيم الذي فرض على ظروف الدعوة في العصر الحديث، فبدلاً من أن يكون العمل الدعوي شاملاً للدين بأسره والرسالة بكليتها، كما يحمل الاصطلاح الشرعي من معان، فيدخل فيه حينها العمل السياسي؛ لأنه - وبتوافق - من أعمال الدين، نجده يكاد يقتصر في دلالته على فعل التبليغ وفنه، والمناشط التابعة لذلك.

أيًا ما كان من أمر، فسنعتمد المعنى المعاصر الذي يحمل الدلالات المحدودة للدعوة عند استخدام مصطلح العمل الدعوي؛ لأنه الأكثر تبادراً لذهن المتلقي المعاصر، مع التبييه على خلاف ذلك عند الحاجة.

(١) المعجم الوسيط: مادة (دعا)، مجمع اللغة العربية - القاهرة ١٩٨٥م، ٢٨٦/١ (بتصرف يسير).

(٢) مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون ٢٧٩/٢ (بتصرف يسير).

(٣) الدكتور محمد الزهراني مفهوم الدعوة، موقع الدعوة. (مختصراً) <http://www.aldaawah.com/?p=3861>

(٤) د. عبد الكريم بكار، حول الممارسة السياسية، موقع الإسلام اليوم (بتصرف). <http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-42-146900.htm>

صعوبات البحث:

١. قِصر مدة الظاهرة محل الدراسة، حيث لم تتجاوز مدة دخول الدعوة السلفية في المضمار السياسي السنة والنصف، حتى إجراء هذا البحث، فالظاهرة لم تتبلور بعد، ولم تستقر لتبين معالمها النهائية.

٢. حداثة ظاهرة العمل السياسي في الدعوة السلفية، بحيث لم يسبق إجراء أي دراسات ميدانية - على حد علم الباحث - لقياسها بأدوات استقصائية واسعة المجال، تعين الباحث على تحديد مؤشرات سابقة للتحرك.

٣. أثناء إعداد البحث وقعت أحداث مؤسفة تتعلق بإجراء الانتخابات الداخلية في الحزب، الأمر الذي تطور إلى خلاف علني تصاعد على وسائل الإعلام بين القائمين على إدارة حزب النور والقائمين على إدارة الدعوة السلفية المؤسسة له، هددت هذه الخلافات البحث بعدم الاكتمال، وعلى إثر هذه الخلافات اعتذرت بعض الشخصيات التي كان من المفترض إجراء المقابلة معها.

٤. صعوبة عزل وقياس العمل السياسي كمؤثر وحيد على العمل الدعوي، في ظل تداخل عوامل أخرى كمنافسة الانفتاح والحرية، وتحول الدعوة لبناء هياكل تنظيمية استوعبت كماً من الطاقات يوازي ما استوعبه بناء الحزب، وغيرها من العوامل.

مدخل مفاهيمي

أولاً: العمل الدعوي:

فهم مصطلح «العمل الدعوي» فرع عن فهم معنى كلمة «الدعوة»، التي هي لغة: مطلق الطلب لأي شيء

ثانياً: العمل السياسي:

كمثل ما انتهجت في تعريف العمل الدعوي، فمصطلح العمل السياسي فرع عن فهم كلمة «سياسة»، وهي لغة: الرياسة والقيادة، والقيام على الأمور بما يصلحها، ومنها قيادة الرعية وأمرهم ونهيهم^(١).. أما في الاصطلاح الشرعي فيقول الأستاذ عبد الوهاب خلاف رحمه الله: «تدبير الشؤون العامة للدولة الإسلامية، بما يكفل تحقيق المصالح، ودفع المضار، بما لا يتعدى حدود الشريعة ومصالحها الكلية»^(٢). ويعني هنا بالطبع «السياسة الشرعية»، وفيما عدا الانضباط بالضوابط الشرعية، يكاد يتفق مع مصطلح السياسة عند غير الإسلاميين، حيث نجد الدكتور ثروت بدوي حين يتكلم عن القدر المتفق عليه بين

المعاصرين فيما يتعلق بمعنى مصطلح السياسة، وهو أنها «تتعلق بالسلطة في الدولة، والسلطة تتضمن جانبين: جانباً عضوياً أو شكلياً يتعلق بتنظيم السلطة، وتحديد أشكال ممارستها، وجانباً موضوعياً أو مادياً، يتعلق بعمل السلطة ومجالات نشاطها»^(٣).

وعليه فالعمل السياسي، هو «الانخراط في الشأن العام في الدولة من خلال الاشتراك في السلطة ومؤسساتها سواء الحاكمة التنفيذية، أو المؤسسة لهذه السلطة كالمجالس التشريعية».

وبالمنظور الشرعي يعد العمل السياسي عملاً من أعمال التعبد، ومن أسس الدين، وسواها المصطفى- صلى الله عليه وسلم- بالصلاة، كعروة من عرى الإسلام، فقد روى أحمد في المسند من حديث أبي

أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَتُنْقَضَنَّ عُرَى الْإِسْلَامِ عُرْوَةً عُرْوَةً، فَكَلَّمَا انْتَقَضَتْ عُرْوَةٌ تَشَبَّثَ النَّاسُ بِالتِّي تَلِيهَا، فَأَوْلَهُنَّ نَقْضًا الْحُكْمُ، وَأَخْرَهُنَّ الصَّلَاةُ»، ويلزم للقيام بحقه - كسائر أعمال فروض الكفايات - أن يقوم به من ألم بأصوله الفنية التخصصية، سواء أكانت نظرية أم تطبيقية.

المبحث الأول

أداة البحث:

تعد المقابلة الشخصية إحدى أدوات البحث المعتمدة في المنهج الوصفي، وتعمد إلى إجراء اجتماع مع شخص أو أشخاص ذوي خبرة

ودراية، لجمع المعلومات حول الظاهرة محل الدراسة.

تتعدد أنواع المقابلات الشخصية، وفي حالتنا قمت بالمرحلة الأولى بإجراء مقابلة تمهيدية مفتوحة مع الشيوخ الخمسة الذين كان من المقرر أن يجري معهم البحث، كل على

حدة، ليكون الباحث رؤية لأبعاد الموضوع محل البحث من خلال المناقشة المفتوحة، وللاستعانة بهذه المقابلة في وضع الأسئلة التي استخدمت لاحقاً في «مقابلة شخصية موجهة»، حيث وجهت الحوار ليدور حول محور محدد، من خلال أسئلة عامة حول هذا المحور، وتركت للشخصيات المقابلة حرية الإجابة، لتكون إجاباتها شخصية، ويمكن لها الاستطراد فيها.

يتميز هذا الأسلوب بأنه اتصال ذو اتجاهين، أي أن الشيخ المقابل أجاب على الأسئلة، وأمكنه أيضاً أن يطرح الأسئلة الاستيضاحية، بما يخدم استمرار المقابلة حول محورها الأساس، كما أنها سمحت بالتعرف على انفعالات ومشاعر الشيوخ، مما أفادني

مصطلح العمل الدعوي المعاصر تأثر بنوع من التحجيم الذي فرض على ظروف الدعوة في العصر الحديث، فبدلاً من أن يكون العمل الدعوي شاملاً للدين بأسره والرسالة بكليتها، كما يحمل الاصطلاح الشرعي من معان، فيدخل فيه حينها العمل السياسي، لأنه - وبتوافق - من أعمال الدين، نجد يكاد يقتصر في دلالته على فعل التبليغ وفنه، والمناشط التابعة لذلك.

(١) لسان العرب، ابن منظور دار صادر، بيروت، ج ٧، مادة (سوس).

(٢) السياسة الشرعية، الأستاذ عبد الوهاب خلاف. مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٣م.

(٣) د. ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٨م، ص ٤.

١٥. كم عدد الحاضرين في دروسك؟ والفعاليات الأخرى؟

١٦. ما المراحل العمرية التي يتوزعون عليها؟ وما الخلفيات الفكرية لهم؟

١٧. ما إمكانية الدعاية للفعاليات الدعوية؟

١٨. هل شغلت الموضوعات السياسية حيزاً من فعالياتك الدعوية؟ بأي نسبة؟

١٩. هل قدم الحزب دعماً سياسياً للعمل الدعوي؟ وما صورته؟

٢٠. هل قدمت الدعوة السلفية دعماً لحزب النور؟ وما صورته؟

٢١. اختلاف مجالات العمل الدعوي بعد الثورة مرجعه للدعم السياسي أم لمناخ الثورة والحرية؟

٢٢. هل أثرت بعض الاختيارات السياسية للدعوة على توجيه العمل الدعوي؟ كيف كان التأثير؟ وما أمثلته؟

٢٣. هل أثرت اختلافات مواقف الدعاة السياسية على العمل الدعوي؟ وكيف كان التأثير؟ وما أمثلته؟

٢٤. كيف أثر دعم الدعوة السلفية للحزب على: كوادر الدعوة - أفرادها - فعالياتها الدعوية؟

٢٥. كيف تحاول الدعوة السلفية الموازنة بين الجهد الدعوي والسياسي؟

٢٦. كيف ترى تطور مفهوم المشاركة السياسية من حماية الدعوة إلى المشاركة الكاملة المباشرة؟

٢٧. هل أثرت مشاركة الدعوة السلفية في العمل السياسي على الاستعداد النفسي للجمهور للتفاعل معها والتقبل منها؟

٢٨. هل هناك تصور مستقبلي للعلاقة بين العمل الدعوي والسياسي؟

في تكوين تصور متكامل عن دقة تصوراتهم وتكامل رؤيتهم.

وإن عاب هذا الأسلوب ما لاحظته نادراً من أن بعض الشيوخ قد حاول أن يؤثر أو يعيد صياغة بعض الأسئلة، أو يستشف ما أريد الوقوف عليه من المعاني فيتحوّل عن الإجابة عليها، خاصة عند وقوع بعض الأحداث التي أشرت إليها في صعوبات البحث، من خلاف بين إدارتي الدعوة السلفية وحزب النور.

أسئلة المقابلة:

جاءت أسئلة المقابلة في ثمانية وعشرين سؤالاً على النحو التالي:

١. ما الممارسات الدعوية التي مارستها قبل ثورة يناير ٢٠١١م؟ وما مدى انتظامك فيها؟

٢. ما حدود تحركك الجغرافي قبل الثورة؟

٣. كم عدد الحاضرين في دروسك قبل الثورة؟

٤. ما المراحل العمرية التي يتوزعون عليها؟ وما الخلفيات الفكرية لهم؟

٥. ما إمكانية الدعاية للفعاليات الدعوية؟

٦. هل شغلت الموضوعات السياسية حيزاً من فعالياتك الدعوية قبل الثورة؟ بأي نسبة؟

٧. هل مارست عملاً سياسياً قبل الثورة؟ ولماذا؟

٨. ما هو تصورك عن الممارسة الدعوية؟

٩. ما هو تصورك عن الممارسة السياسية؟ وما مدى مشروعيتها؟

١٠. ما العوامل الجامعة بينهما؟

١١. ما العوامل الفارقة بينهما؟

١٢. هل مارست عملاً سياسياً بعد الثورة؟ ولماذا؟

١٣. ما الممارسات الدعوية التي مارستها بعد ثورة يناير ٢٠١١م؟ وما مدى انتظامك فيها؟

١٤. ما حدود تحركك الجغرافي بعد الثورة؟

تحليل أسئلة المقابلة الشخصية:

- المجموعة السادسة (١٩-٢٠)، (٢٢-٢٥) مستعلمة عن صورة التفاعل بين الكيان الحزبي والكيان الدعوي، ومدى ونوع التأثير المتبادل، وأثر تباين مواقف بعض شيوخ الدعوة نحو بعض القرارات السياسية التي اتخذتها الدعوة، على توجيه وإدارة العمل الدعوي والطاقت والكوادر الدعوية.
- المجموعة السابعة (٢١) محاولة لعزل وتحديد أحد العوامل المتداخلة في الدراسة مع تأثير العمل السياسي على العمل الدعوي، وهو عامل مناخ الحرية.
- المجموعة الثامنة (٢٦) استيضاح لتأثير العمل السياسي والاختيارات السياسية على تطوير فكر الدعوة في العمل السياسي.
- المجموعة التاسعة (٢٨) استشراف لوجود تصور مستقبلي للعلاقة بين العمل الدعوي والسياسي، واستكشاف مدى حضور إيجابيات العلاقة وسلبياتها في ذهن الشيخ.
- المجموعة الأولى (١-٥) مستعلمة عن شكل وكثافة العمل الدعوي قبل الثورة، كما استعلمت عن المحاذير والمخاطر التي أحاطت به، ونوعية الحضور وأعمارهم، للوقوف على القاعدة التي شكلت جمهور الدعوة قبل الثورة، للمقارنة لاحقاً بالوضع بعدها، في المجموعة الخامسة.
- المجموعة الثانية (٦-٧) مستعلمة عن الموقف الدعوي من العمل السياسي، وحصص التثقيف السياسي في برامجها العلمية والتأهيلية لكوادرها، وعن الممارسة التطبيقية على الأرض للعمل السياسي.
- المجموعة الثالثة (٨-١١) مستعلمة عن التصور النظري والمفاهيمي عن العمل السياسي والعمل الدعوي والعلاقة بينهما، إذ إن هذا التصور هو الذي سيوضح الإطار المعتمد لدى الدعوة للعلاقات بين الإدارتين، الدعوية والحزبية.
- المجموعة الرابعة (١٢-١٣) مستعلمة عن الدور السياسي الجديد الذي أضيف للشيخ، والذي يمثل قدوة في الدعوة السلفية، وموجهاً لشكل ونوع الحركة بطبيعة سلوكه، بما يُبين عن مدى التوجيه الدعوي نحو العمل السياسي في المرحلة الجديدة، وبما يوضح كم استهلاك العمل السياسي لطاقة الشيخ وبالتالي الدعوة.
- المجموعة الخامسة (١٤-١٨) (٢٧) كاشفة من خلال المقارنة مع إجابات المجموعة الأولى عن مدى تأثير العمل السياسي على مكون مهم من مكونات العمل الدعوي، وهو الدروس والفعاليات الدعوية، وكاشف أيضاً عن طبيعة قاعدة الجمهور وتكوينه بعد الثورة، وكذلك تكشف عن التغيير النوعي في الموضوعات المطروحة دعويًا وتعليميًا.

المبحث الثاني

عرض إجابات المقابلة:

نقصد في هذا المبحث إلى عرض وتحليل إجابات المشايخ على أسئلة المقابلة الشخصية مقسمة على المجموعات العشرة التي تكونت منها أسئلة الأداة، وقد جاءت الإجابات كالتالي:

المجموعة الأولى (١-٥):

اتفقت الإجابات على أن ممارساتهم الدعوية المنتظمة قبل الثورة تنوعت بين الخطبة والدرس والحلقات العلمية، علاوة على كتابة الكتب والرسائل، إضافة إلى تنظيم أنشطة دعوية في الجامعات والمدارس، وفاعليات كالأسابيع والأيام الإسلامية والاعتكافات، وكانت هناك إدارة اجتماعية في الدعوة السلفية تتولى جمع الزكاة والصدقات والإشراف

كإقامة الأحزاب والترشح في الانتخابات سواء التشريعية أو المجالس المحلية، فلم يشارك أي من الشيوخ في أي من هذه الأنشطة، لاعتبارهم أن المناخ السياسي السائد كان فاسداً، وأن المشاركة فيه على هذه الحالة ستكون ثمناً باهظاً لا يتناسب مع المصالح المتحققة، كما سيمثل نوعاً من منح الشرعية للنظام خلافاً للحقيقة، وأن دعوى المشاركة للتغيير - كما رأوا - أثبتت عدم جدواها على مر التجارب التي خاضها غيرهم.

إلا أنهم أكدوا أن العمل السياسي يتنوع صورته، وأنه لا يقتصر على العمل الحزبي والانتخابات، فالتوجيه السياسي والموقف السياسي للدعوة وفي كل الحوادث المتعلقة بالوطن أو خارجه، بل وحتى في قضية التوريث في

بشأن العمل السياسي والاشتراك في فعالياته كإقامة الأحزاب والترشح في الانتخابات سواء التشريعية أو المجالس المحلية، فلم يشارك أي من الشيوخ في أي من هذه الأنشطة، لاعتبارهم أن المناخ السياسي السائد كان فاسداً، وأن المشاركة فيه على هذه الحالة ستكون ثمناً باهظاً لا يتناسب مع المصالح المتحققة، كما سيمثل نوعاً من منح الشرعية للنظام خلافاً للحقيقة.

الحكم التي كانت تعد من أكثر الموضوعات حساسية وقتها، كان الموقف السياسي للدعوة ظاهراً وبوضوح في ضمن الفعاليات الدعوية كالخطب والمقالات المطبوعة والمنشورة على الإنترنت، والندوات، والكتب والرسائل المطبوعة، سواء كانت معالجة مباشرة صريحة أو غير مباشرة لمراعاة العديد من الضغوط الأمنية، وأنهم يعدون ذلك من ممارسة العمل السياسي، فصاحب ياسين ومؤمن آل فرعون كانا سياسيين شرعيين (على حد تعبير د. سعيد عبد العظيم)، وكان المراقبون للشأن الإسلامي والأوساط الصحفية يتحدثون عن الدعوة السلفية بأنها «تتشغل بالسياسة ولا تشغل بها».

واتفقت المشايخ على أنه لم تكن ثمة برامج ضمن إطار خطط الدعوة للإعداد السياسي المتخصص، أو تأهيل الكوادر السياسية.

علي توزيعها في مصارفها، إلى جانب مشاريع لرعاية الأيتام والأرامل، كما كان للدعوة معهد لإعداد الدعاة تم إغلاقه ومصادرته في مطلع التسعينيات، وأشرف على تنظيم كل ما سبق مجلس إداري يتابع ويوجه الأنشطة في الإسكندرية وخارجها، وفي محافظات الوجه البحري غالباً ومحافظات الصعيد بدرجة أقل، كما أصدرت الدعوة السلفية نشرات علمية (السبيل) وأخرى خبرية (أخبار العالم الإسلامي)، ومجلة (صوت الدعوة) تصدر كل شهرين، وموقع

(صوت السلف) و (أنا السلفي)

على الشبكة العنكبوتية اهتمت جميعها بالشأن العلمي والتربوي والسياسي الداخلي والخارجي، كما كانت النافذة التي تطل منها الدعوة لبيان مواقفها في قضايا الأمة بأسرها، وأكدوا على أن الدعوة مرت بمرحلة من الحصار وتجميد العديد من

أنشطتها ووقف مطبوعاتها، ومنع شيوخها من الانتقال في أنحاء مصر أو خارجها منذ ١٩٩٤ وحتى الثورة.

وفيما يتعلق بعدد الحضور في الدروس تراوح بين العشرات والمئات والآلاف تبعاً لنوع المادة المطروحة والظرف الذي يتم الدرس فيه وظروف الإعلان عنه، وشكل الشباب - من كافة الخلفيات العلمية، ومختلف المؤهلات الدراسية - غالب الحاضرين في هذه الدروس والفعاليات، إلا أن كافة المراحل العمرية وكافة الخلفيات الفكرية كانت حاضرة وبنسب كبيرة في الفعاليات الكبرى كالندوات، والمؤتمرات التي أقيمت في أحداث مهمة كالحرب على البوسنة والحرب على غزة، والندوات الشهرية المنتظمة وخاصة قبل فترة الحصار.

المجموعة الثانية (٦-٧):

بشأن العمل السياسي والاشتراك في فعالياته

المجموعة الثالثة (٨-١١):

مستوى تخصيص بعض الأفراد ذوي المواهب الخاصة في التواصل الجماهيري، والقدرة على الحركة والتفاعل مع المشكلات العامة للعمل السياسي، قياساً أيضاً على العمل الدعوي، فبعض الدعاة أكثر توفيقاً في بعض الفنون من بعض، وأكثر تحصيلاً في بعض العلوم دون بعض.

المجموعة الرابعة (١٢-١٣):

خاض الشيخ الثلاثة غمار العمل السياسي رسمياً ومباشرة، فالشيخان سعيد عبد العظيم وياسر برهامي أعضاء في اللجنة التأسيسية للدستور بصفتهم شخصيات عامة، والشيخ عبد المنعم الشحات

كان مرشحاً لمجلس الشعب عن حزب النور، وإن لم يكن من أعضائه ولم يحالفه التوفيق، إضافة إلى أنه المتحدث الرسمي للدعوة السلفية والمعبّر عن مواقفها الرسمية السياسية وغيرها.

أما عن خوضهم غير المباشر، فالأولان هما نائباً رئيس مجلس أمناء الدعوة السلفية، والثالث عضو مجلس إدارتها، وقد تفرع حزب النور عن هذه الدعوة وتبنى فكرها في العمل السياسي، والثلاثة وإن كانوا غير أعضاء في الحزب إلا أنهم من أهم الموجهين لحركته ورؤيته عبر أجهزة الدعوة ومناصبهم فيها.

وبشأن ممارساتهم الدعوية وتأثير العمل السياسي عليها بعد الثورة، كان ثمة تفصيل جدير بالتوضيح:

فقد عبر الشيخان ياسر برهامي وعبد المنعم الشحات عن أن التغيير في الوضع السياسي أثر إيجابياً على التغيير في الأشكال الدعوية، فدخلتها الحملات والمؤتمرات الجماهيرية الكبرى والتحركات المنظمة على مستوى القطر بأسره، كالتي حدثت في حملة الحفاظ على الهوية المصرية، ودعوة الناس للتصديق على التعديلات الدستورية في مارس ٢٠١١م، وما تلا ذلك من تنظيم الحزب والانتخابات لمجلسي الشعب

اتفق الشيخ على أن العلاقة بين العمل الدعوي والعمل السياسي علاقة توحّد، وأن العمل السياسي فرع تحت العمل الدعوي، والمقصود عندهم بالعمل الدعوي هو العمل بالإسلام وللإسلام بكلّيته، وهو أوسع من المفهوم الذي أشرت إليه في المدخل

اتفق الشيخ على أن العلاقة بين العمل الدعوي والعمل السياسي علاقة توحّد، وأن العمل السياسي فرع تحت العمل الدعوي، والمقصود عندهم بالعمل الدعوي هو العمل بالإسلام وللإسلام بكلّيته، وهو أوسع من المفهوم الذي أشرت إليه في المدخل المفاهيمي للبحث، كالعلاقة بين الإيمان والعمل الصالح، فالعطف هنا من باب عطف الخاص على العام.

المفاهيمي للبحث، (كالعلاقة بين الإيمان والعمل الصالح، فالعطف هنا من باب عطف الخاص على العام - الشيخ عبد المنعم الشحات)، (الفصل بين الدين والسياسة أقصر طريق للكفر، والرسول صلى الله عليه وسلم قاد أمة بكل

شؤونها، الدعوة كالماء والعمل السياسي شراب منه - الشيخ سعيد عبد العظيم)، (تحديد المواقف السياسية كان قبل الثورة وبعدها جزءاً من العمل الدعوي، والعمل السياسي بعد الثورة عمل دعوي ولكن في ميادين جديدة - الشيخ ياسر برهامي)، ولا حاجة حتى للفصل بين العاملين في الجانبين لتداخلهما بمقتضى وحدة الهدف، وبمقتضى وحدة الطريق عبر الضبط الشرعي، وبمقتضى أن الجماهير تحمل كلاً منهما على الآخر، ولا تفرق بينهما، وكل منهما يتحمل من خطايا الآخر ومحاسنه، والفصل بينهما اسمي وشكلي فقط.

وردًا على دعوى تنزيه الدعاة عن العمل السياسي، أشاروا إلى أن ذلك سيستتبع دفع شخصيات ناقصي الأهلية الشرعية وغير جديرين بالاستقلال بالنظر والاجتهاد، وأن العديد، بل أغلب القضايا السياسية - وخاصة في هذه المرحلة الحرجة - تستلزم نظرًا شرعيًا راسخًا، لا يكفي فيه الرجوع للمشايخ ومشاورتهم، وعلى أي حال سيظل الدعاة مسئولين عن التوجيه والنتائج السياسية.

والمستوى الوحيد الذي تم فيه التفريق بدرجة ما هو

المجموعة الخامسة (١٤- ١٨) (٢٧):

تحدث الشيوخ الثلاثة عن أن عدد الحضور في الدروس العلمية المنهجية قد تأثر سلباً عقب الثورة، في حين اجتمعوا على أن أنواعاً من الأشكال الدعوية قد اتسعت بسبب أن العمل السياسي قد جذب جمهوراً جديداً للدعوة لم يكن من شأنه قبل العمل السياسي أن يتعرف عليها، كما أن الفرص النظامية التي صارت متاحة أمام طلبة العلم للحضور في معاهد الفرقان العلمية التي أقامتها الدعوة عبر البلاد، قد قلصت من جمهور الدروس الخاصة التي كانت تقام على استحياء قبل الثورة أو كانت تقام سراً.

كما اتسعت الخلفية الثقافية والفكرية للحضور في المؤتمرات والندوات العامة، واتسعت أيضاً المراحل السنوية التي تحضرها من المرحلة الإعدادية حتى أرباب المعاشات فوق الستين.

وأكدوا أن العمل السياسي للدعوة السلفية غير تصور الجماهير عن الشخصية السلفية المنعزلة الجامدة، حتى إن النصارى تغيرت عندهم الصورة بعد التلاقي المباشر مع السلفيين والاستماع منهم عن تصوراتهم الشرعية المدعمة لرؤيتهم السياسية، كما صححت الرؤية المغلوطة عند البعض، التي كانت تنسب الشخصية السلفية للعصمة والملائكية، ليتعامل معها الناس بشكل أكثر تقبلاً وبشرية.

المجموعة السادسة (١٩- ٢٠) (٢٢- ٢٥):

اتفق الشيوخ الثلاثة على أن العمل السياسي نقل الدعوة وشيوخها وكوادرها إلى آفاق جديدة أكثر رحابة، وإلى قطاعات من المجتمع لم تكن سمعت عنها من قبل، وصحح ما كان مجافياً للحقيقة ومشوهاً من تصورات سابقة، كما أن نجاح الحزب في العمل البرلماني عبر نوابه، وتفاعلهم مع الجماهير في قضاياهم، ساهم في تقريب القلوب للدعوة، وأكسب العمل الدعوي أرضاً جديدة، ورغم اتفاهه إلا أن

والشورى والرئاسة، إضافة إلى الظهور الإعلامي للدعوة وكوادرها في الفضائيات ووسائل الإعلام التي كانت ممنوعة قبل الثورة، وتوضيهم عبرها للعديد من القضايا السياسية الكبرى، وهكذا العمل السياسي لا يعد خصماً للعمل الدعوي، بل إضافة وإثراء له، وإن ما يلحظه البعض ويظنه من تقصير في العمل الدعوي في إطاره الوعظي والتعليمي، يمكن توضيحه على محورين هما:

أولاً: العمل الدعوي بمعناه الخاص (الوعظي والتعليمي) تضاعف عدة مرات بعد الثورة، إلا أن الأفراد لا يستطيعون أن يحصوا ذلك على مستوى المكان الواحد لضعف التغطية الإعلامية، ولأن العمل صار ممتداً عبر البلاد، ولأن بعض المناطق الغنية بالدعاة والأنشطة قبل الثورة، قد سحب من رصيدها لصالح مناطق أخرى كانت منعدمة الدعاة والأنشطة، فبدت هذه المناطق كما لو أن العمل الدعوي قد تقلص فيها.

ثانياً: الانشغال بالعمل السياسي وخاصة في هذه المرحلة الحرجة والدقيقة في تاريخ مصر هو انشغال بواجب الوقت، وانشغال بالبيان في وقت الحاجة، فلم يكن في الوسع الانصراف عنه إلى غيره، وشبيه بذلك احتشاد الدعوات بأسرها في وقت سابق للرد على فتنة التكفير، أو الدعوة للتغيير في المجتمع بالوسائل العنيفة.

وقد حذر الشيخ سعيد عبد العظيم من طغيان العمل السياسي على سائر الجوانب الدعوية، وخطورة ذلك على الانشغال بالتربية والإعداد للأفراد والكوادر الدعوية، والتي هي في ذات الوقت تمثل القاعدة السياسية أيضاً، كما حذر من تحول الوضع المؤقت المصاحب للجهد الزائد لتدعيم العمل السياسي إلى وضع دائم، بما يمثل تغيراً في مسار الدعوة وثوابتها، كما حذر من تسلل بعض الأمراض عبر العمل السياسي إلى كيان الدعوة؛ كالخصومات والتنافس على المناصب، وتجميع الغنائم.

السياسي من خبرات سياسية وإدارية على هذه الكوادر، لم يكن من الممكن تحصيلها خارج العمل السياسي.

وحول الموازنة بين الجهد الدعوي والسياسي دعا الشيخ سعيد عبد العظيم إلى وقفة للمراجعة والمحاسبة لوضع ضوابط دقيقة للعمل السياسي في ضوء التجربة الماضية، ولتطلق منها الدعوة إلى المرحلة الجديدة، وأكد الشيخ ياسر برهامي على أن الأساس هو العمل الدعوي؛ لأنه القاعدة للعمل السياسي، مع مراعاة متطلبات كل مرحلة، وهو الأمر الذي أكده الشيخ عبد المنعم الشحات أيضاً، مع إشارته إلى أهمية مراعاة الإمكانيات والاستعدادات في توظيف الكوادر.

المجموعة السابعة (٢١):

أقر الشيوخ الثلاثة بأن مناخ الحرية بعد الثورة أثراً بالغاً في العمل الدعوي وثماره، إلا أنهم أشاروا إلى أن مناخ الحرية في الفترات القادمة يحتاج لمؤسسات وكيانات سياسية ترعاه وتقننه وتضع له الضوابط الكفيلة باستمراره، ومن هنا تأتي أهمية العمل السياسي في الحفاظ على مناخ الحرية الذي تعيشه الدعوة، ومن جانب آخر فإن مناخ الحرية أطلق العديد من الطاقات المعطلة، فجاءت بإنتاج موفق سياسياً ودعويًا.

وانفرد الشيخ ياسر برهامي بالإشارة إلى أن مناخ الحرية أتيح للدعوة السلفية وغيرها من الاتجاهات الإسلامية، ولكن الدعوة السلفية هي من اختارت العمل السياسي وهي أكثر المستفيدين من آثاره دعويًا، وأكد أن التيار السلفي العام في مصر استفاد بقوة من الغطاء السياسي لحزب النور الذي رعته الدعوة، ومثال ذلك التحالف الإسلامي للتيارات السلفية تحت قائمة النور في الانتخابات التشريعية وما حققه من نجاح.

الشيخ سعيد عبد العظيم تحفظ للمرة الثانية من تأثير المناخ الحزبي على الكيان الدعوي، وخاصة فيما يتعلق باستنزاف الكوادر، مع الرجاء بأن يكون هذا الوضع مؤقتًا.

وعلى الجانب الآخر، كانت الدعوة السلفية هي الوعاء الاجتماعي الحاضن لحزب النور، حيث قدمت الدعوة للحزب الدعم الجماهيري؛ من خلال حشد كوادرها على الأرض من خلفه، وهي التي تحملت عبء تأسيس الحزب وإدارة العملية الانتخابية، وقبل ذلك فإن أبناء الدعوة هم مؤسسو الحزب، والدعوة هي من اختارت أحد شيوخها، وهو الشيخ عماد عبد الغفور لقيادة الحزب وتأسيس قواعده الأولى.

ورأى الشيخ ياسر برهامي أن مراعاة المصالح والمفاسد تستلزم في بعض الأحيان اتخاذ بعض المواقف السياسية، ويتم دعمها دعويًا بالتناول العلمي للمسألة وشرحها لأبناء الدعوة وللعامّة عبر قنواتها الدعوية، ضاربًا المثل بموافقة الدعوة على نزول النساء في ذيل قائمة حزب النور، وفاءً بشرط القانون مع الأمن من أن دخولها غير حاصل.

ونفى الشيخ عبد المنعم الشحات أن الاختيارات السياسية المختلفة للدعاة تؤثر على العمل الدعوي، مع إقراره بتأثيرها السلبي على العمل السياسي، وقد أكد ذلك الشيخ ياسر برهامي، مع تأكده على أن الالتزام بمبادئ الشورى المأخوذ بها في الدعوة منذ نشأتها كفيلة بتقليص هذه الآثار السلبية سياسياً ودعويًا، ولم ير الشيخ سعيد عبد العظيم اختلاف الاختيارات السياسية داخل الدعوة أمرًا مذمومًا بل هو من اختلاف التنوع.

رأى الشيخان ياسر برهامي وعبد المنعم الشحات أن العمل السياسي قد استنزف كوادر الدعوة، إلا أن ذلك وفقًا لرؤية الدعوة يعد استثمارًا موظفًا في محله، وسرعان ما تستعيد الدعوة جهود أبنائها مع نتائج هذا الاستثمار، بالإضافة إلى ما عاد به العمل

المجموعة الثامنة (٢٦):

تحليل إجابات المقابلة:

عند استحضار السؤال الرئيس للبحث عن تأثير العمل السياسي على العمل الدعوي، نجد من خلال تحليل إجابات المقابلة، ومن خلال معايشة الباحث للحدث الدعوي والسياسي في الواقع، نجد أن الرد بعبارة مطلقة، بأنه أثر سلبيًا أو إيجابًا على العمل الدعوي، ضرب من التعسف، فثمة كمّ من العوامل المتداخلة، والخصوصيات المتعلقة بالحالة تحول دون ذلك، أضف إلى ذلك أن النسبية والذاتية في كثير من الأحكام تجعل ما يعده أطراف المقابلة نوعًا من الإيجابيات يأتي في ميزان السلبيات عند آخرين، والعكس بالعكس.

أقر الشيوخ الثلاثة بأن مناخ الحرية بعد الثورة أثرًا بالغًا في العمل الدعوي وثماره، إلا أنهم أشاروا إلى أن مناخ الحرية في الفترات القادمة يحتاج لمؤسسات وكيانات سياسية ترعاه وتقننه وتضع له الضوابط الكفيلة باستمراره، ومن هنا تأتي أهمية العمل السياسي في الحفاظ على مناخ الحرية الذي تعيشه الدعوة.

نقى الشيخ ياسر برهامي أن يكون ثمة تحول في رؤية الدعوة من العمل السياسي من حماية الدعوة إلى المشاركة في الأعمال التنفيذية للدولة مباشرة، ومرجع نفيه أن ما يظن البعض أنه تطور إنما كان هدفًا أصليًا منذ البداية، ولكنه كان الثاني في ترتيب الأولويات بعد حماية الكيان الدعوي، ولذلك كان التركيز دائمًا على الهدف الأول.

بينما كانت رؤية الشيخ سعيد عبد العظيم أنه مع التأكيد على المشاركة السياسية ودعم كيان الحزب السياسي، إلا أن الانتقال إلى المشاركة في أعمال

الإدارة في الدولة سيكون مجاوزًا للهدف الأصيل للدعوة.

وعليه ساعمد إلى تعديد السلبيات والإيجابيات المستخلصة من المقابلة ومن تجربة الباحث الشخصية في هذا الإطار، ثم أجري مقارنة بينهما.

ورأى الشيخ عبد المنعم الشحات أن الأمر أتى وفقًا لتغير الأحوال، والقرارات تختلف حسب عللها وجودًا وعدمًا.

المجموعة التاسعة (٢٨):

أولاً التأثيرات السلبية للعمل السياسي على العمل الدعوي:

- شكلت المفاجأة في قيام الثورة المصرية، وما تلاها من تداعيات، عائقًا أمام الإعداد المناسب لقرار الدخول في العمل السياسي، وعائقًا أمام بناء دراسات تتبني على الواقع المصري، وتستفيد من التجارب السابقة للإسلاميين، فخاضت الدعوة في العمل السياسي دون استبصار كافٍ له، ولعواقبه على الدعوة، مما أثر لاحقًا على رؤية الدعوة؛ إذ جاءت تبريرية لا تأصيلية.

وضع الشيوخ تصورًا مستقبليًا للعلاقة بين العمل الدعوي والسياسي في صورة أشبه بالصورة التي تكون في بعض المجتمعات السياسية، حيث توجد أحزاب تتبع من حركة اجتماعية، تعبر عن رؤية الحركة سياسيًا، وتدعمها الحركة اجتماعيًا، وضرب الشيخ عبد المنعم الشحات لذلك مثالاً بحزب العمال البريطاني والحركة النقابية البريطانية، وذكر أن هناك أوراقًا بحثية يعكف عليها متخصصون لبلورة شكل للعلاقة بين الدعوة السلفية وحزب النور، تراعي خصوصية التجربة المصرية وظروفها. (ضبابية في الرؤية وعدم تحديد المدة).

- غابت عن مناهج الدعوة قبل الثورة أي برامج للتأهيل السياسي على كافة المستويات للكوادر الدعوية، مما جعل العمل السياسي ضربًا من التعلم

التأثيرات	خوض الدعوة في العمل السياسي دون استبصار كافٍ له.
السلبية	غياب التأهيل السياسي للكوادر الدعوية.
للعمل	وقوع خلط بين الموقف والرأي السياسي من جهة والممارسة
السياسي	السياسية من جهة أخرى.
على	غياب تصور واضح عن العلاقة بين العمل الدعوي والسياسي.
العمل	أدى التكوين السريع للحزب في زمن قياسي نسبياً إلى ضم كوادر
الدعوي:	سياسية لم تحظَ بفرص تربية كافية.

القرار السياسي في دائرة ضيقة من الشخصيات القائدة والمحيطين بهم من أهل ثقتهم.

كان لغياب تصور واضح عن العلاقة بين العمل الدعوي والسياسي على مستوى التخصص والتوظيف والتنسيق بين الهيكلين الإداريين أثر بالغ في تعرض الكيانين للاصطدام ببعضهما في مواقف متعددة؛ أبرزها الخلاف الذي وقع على مدى شهر سبتمبر ونصف أكتوبر ٢٠١٢ بشأن الانتخابات الداخلية في الحزب.

- عدم التجربة والاستيعاب السابق لتوابع العمل السياسي على الهيكل الحاملة للدعوة أثر في عدم قدرة الدعوة على التوقع للأمراض والمشكلات المصاحبة للعمل السياسي، وخطورة هذه الأمراض على الكوادر الدعوية، وتجهيز البرامج المناسبة للوقاية والعلاج.

أدى تغير شكل المتلقين في الفعاليات الدعوية بعد الثورة إلى تغير لغة الخطاب لتأخذ شكلاً جماهيرياً عاماً، يختلف عن الخطاب التأصيلي العميق؛ لكسب تعاطف هذه الجماهير، مما حرم أبناء الدعوة من هذه

بالمحاولة والخطأ، الأمر الذي كلف الدعوة طاقة كبيرة وجهتها لمدة لا تقل عن السنة والنصف بعيداً عن وجهتها الأصلية، استجابةً لواجب الوقت.

- كان من أثر غياب التأهيل السياسي قبل الثورة وقوع خلط خطير بين الموقف والرأي السياسي من جهة، والممارسة السياسية من جهة أخرى، فتصورت الدعوة أنها طالما كانت دائماً ذات رأي سياسي أن ذلك كفيلاً وحده بالإقدام على العمل والمشاركة السياسية.

- غياب الكوادر المؤهلة والمثقفة سياسياً والمدركة لأبعاد هذا النشاط وتشعبه، واعتماد النشاط السياسي على شخصيات مؤهلة ذاتياً، أدى لاعتماد تصور سطحي عن العمل السياسي، وأنه مجرد «تواصل مع الجماهير وبذل في حل مشكلاتهم الحياتية»، مما عرض الدعوة لكثير من المشكلات بوقوعها في أفخاخ سياسية تتجاوز قضايا الانتخابات والنتائج المحققة فيها، كمثل العلاقة مع اللاعبين السياسيين كالمجلس العسكري، والإعلاميين، والليبراليين.

- كما أدى غياب الكوادر المؤهلة والمثقفة سياسياً والمدركة لأبعاد هذا النشاط وتشعبه إلى انحصار

القضية الأكثر تأثيراً في مستقبل مصر بعد الثورة.
- مكن الدعاة من دخول المجالس التشريعية وتقديم مشاريع القوانين الموافقة للشريعة الإسلامية، ومراقبة الجهات التنفيذية والمساهمة في القضاء على الفساد الذي عصف بمقدرات الأمة.
- وسع من رؤية الكوادر الدعوية وجعلها أكثر انفتاحاً، ومنحهم فرصة للاختلاط والتفاعل مع كافة طبقات المجتمع.

- فتح الباب أمام اكتشاف وتوظيف طاقات دعوية وسياسية لم تكن ظاهرة في المراحل السابقة.
- منح اعترافاً رسمياً ومظلة قانونية للعديد من القيادات الدعوية للتفاعل مع مشكلات الجماهير ومساءلة الجهات التنفيذية، أو إعطاء التعاون مع هذه الجهات شكلاً رسمياً.

أتاح الفرصة أمام الشخصيات السلفية المؤهلة من ذوي الكفاءات للمشاركة في الإدارات والهيئات الرسمية، والمشاركة في الإدارة التنفيذية في الدولة، مثل اختيار الشيخ الدكتور عماد عبد الغفور كأحد المساعدين الأربعة لرئيس الجمهورية، واختيار اثنين من كوادر الحزب ضمن هيئة الرئيس الاستشارية.

مهد الطريق الرسمي للتعامل مع الخارج عبر المظلة الحزبية لتقديم الدعم السياسي والإغاثي للمسلمين، كما في زيارة رئيس الحزب ونوابه بمجلس الشعب لغزة، واللاجئين السوريين في تركيا.

مقارنة بين السلبيات والإيجابيات:

تأتي غالبية السلبيات بسبب الظرف المفاجئ الذي صاحب قيام الثورة، وبالرغم من رؤية الدعوة السلفية للعمل الدعوي بمنظور واسع يشمل أعمال الدين والحياة كافة، إلا أن التجربة الدعوية قبل الثورة كانت محدودة بالسقف الأمني، فتصور البعض - وبفعل الزمن أيضاً - أن هذا هو الحد الأقصى للدعوة مما حد من التخطيط المستقبلي، واستبعد التخطيط

اللغة التأصيلية، وغير نموذج القدوة المطروح لأبناء الدعوة.

- مثل الانخراط في العمل السياسي تضييقاً لفرصة ذهبية بديلة للتركيز في تطوير العمل الدعوي باتساعه، وفرصة لتأهيل الكوادر بمعزل عن الصراعات لاختيار أفضلها للدفع بهم في وقت لاحق تتجمع فيه المزيد من أسباب النجاح بعد ترتيب القاعدة الدعوية بشكل أفضل.

- أدى التكوين السريع للحزب وانتشاره على مستوى الدولة في زمن قياسي نسبياً إلى ضم كوادر سياسية لم تحظ بفرص تربية كافية، وأخرى لم تقف الدعوة ولم يقف الحزب بدرجة مطمئنة على تاريخهم الشخصي وانتماؤاتهم السابقة، مما أدى إلى تحمل الحزب والدعوة لتبعات وجود هذه الشخصيات، الأمر الذي شوّه صورة الدعوة في بعض الوقائع.

ثانياً التأثيرات الإيجابية للعمل السياسي على العمل الدعوي:

قدمت الدعوة كياناً سياسياً كبيراً ممثلاً في حزب النور، الذي أصبح المظلة الشاملة للعديد من التيارات السلفية، والراعي الأول لرؤيتها السياسية، والمدافع الأساس عن قضية الهوية الإسلامية للدولة المصرية.

- غير الصورة الذهنية لدى الجمهور عن الشخصية السلفية، وعرضها بشكل حقيقي بعيداً عن رميها بالانعزال والجمود والتعصب، وبعيداً عن وصفها بالملائكية والعصمة.

- وسع العمل الدعوي خارج إطار المساجد إلى آفاق أرحب في المؤتمرات والندوات والنوادي الاجتماعية، ويمكن الدعوة من إقامة حملات على مستوى الدولة لتوجيه الرأي العام في القضايا الكبرى، كقضية المادة الثانية في الدستور المصري.

- مهد العمل السياسي لاشتراك الدعاة السلفيين في اللجنة التأسيسية للدستور المصري، والتي تعد

وعليه، يرى الباحث أنه رغم قوة السلبيات وتأثيرها الواسع على العمل الدعوي، إلا أن الإيجابيات المتحصلة - وخاصة في ظل الظرف التاريخي والسياسي الحالي - تبرر تلك السلبيات، وعليه فإن تأثير العمل السياسي على العمل الدعوي في حالة الدعوة السلفية إيجابي في الجملة.

استشراف لسيناريوهات المستقبل

السيناريو الأول:

وهو السيناريو الذي يرجحه الباحث في ظل تصور إدارة الدعوة السلفية عن مفهوم الدعوة الشامل لكافة جوانب الدين، والذي يأتي العمل السياسي كجزئية من جزئياته، وعدم التفريق بينهما إلا في حدود ضيقة، وفي ظل عدم التفريق الإجرائي المنضبط بين الشخصية الدعوية والشخصية السياسية، أرى أن إدارة الدعوة السلفية ستظل ممسكة بزمام الإدارة الحزبية بشكل مباشر، وإن بدا للمراقبين استقلال القرار الحزبي، إلا أن اليد العليا ستظل للدعوة ولإدارتها، وستظل السلبيات الموجودة مرشحة للاستمرار، مع المخاطرة باستمرار وجود شخصيات يغلب عليها الطابع الحزبي تتنازع الإدارة الدعوية، وتستنزف جهداً من المفترض أن يُستثمر سياسياً، فيصبح خصماً من الرصيد الدعوي والسياسي على حد سواء.

السيناريو الثاني:

وهو سيناريو يتبناه بعض أصحاب الرؤى التطويرية داخل إدارة الدعوة، حيث يرجحون أنه على المدى الطويل ستتحمل نتائج التجربة السياسية والدراسة المتعمقة للسلبيات والإيجابيات في علاقة العمل الدعوي بالعمل الحزبي، ستحمل إدارة الدعوة السلفية، على الفصل بين الكيانين على مستوى الكوادر الدنيا والمتوسطة، مع إتاحة الحرية في بعض القرارات للمستويات العليا، كمدخل للفصل بين العمل الدعوي والسياسي على المدى البعيد، مع احتفاظ القيادات

السياسي من البرامج الدعوية، وأتت بعض السلبيات بسبب السرعة الواضحة التي تأسس بها حزب النور وتأهل فيها للعمل السياسي والتمثيل التشريعي، وهذه الظروف التي سببت السلبيات آخذة في التلاشي مع ما تراه إدارة الدعوة من التطور في رؤيتها للعمل السياسي ومتطلباته.

كما أنه من خلال أعمال قاعدة أن دفع المفاصد أولى من جلب المصالح، فقد كانت المفاصد المترتبة على إخلاء ساحة العمل السياسي من الصوت السلفي، والذي يرى البعض أنه أكثر التزاماً بالضوابط الشرعية للعمل السياسي، فإن عاقبة هذا الإخلاء كانت ستترتب ضرراً بالغاً على كيان الدعوة في الترتيبات السياسية التي كانت في محل الصياغة حينها ولا زالت.

وكان من شأن إخلاء العمل السياسي من الصوت السلفي أن يحرم الفصيل السياسي القديم الممثل في جماعة الإخوان المسلمين من دعم مباشر من أصحاب الاتجاه السلفي، وحرمانه أيضاً من وجود جمهور واسع يمثل رؤية تتكامل في أحيان كثيرة مع رؤية الإخوان المسلمين، مما غلب اختيار دخول الدعوة السلفية للعمل السياسي بالرغم من عدم التأهل الكافي، وبالرغم من السلبيات المترتبة على قلة هذا التأهل، وعلى أمل تلافي هذه السلبيات.

إضافة لما سبق، كان التريث في اللحاق بالمعركة السياسية سيفوت لحظة تاريخية دقيقة من الصعب تكرارها، حتى لو أدى التريث لبناء هيكل سياسي أكثر إحكاماً وترتيباً، فسيمتلئ الفراغ السياسي الذي تولد بعد الثورة بقوى أغلبها من غير أصحاب الرؤية الإسلامية، إضافة إلى أن مصر تعيش حتى اللحظة الراهنة مرحلة مفتوحة على كافة الاحتمالات، بما فيها الاحتمالات الأسوأ من عودة للنظام السابق بشكله السابق، أو عبر صور أخرى تعيد إنتاج نفس السياسة القمعية، ولكن بغطاء يستمد شرعيته من الثورة ذاتها.

تأثيراً في الدعوة السلفية، ليستنتج عبر أسئلة المقابلة معالم التأثير المراد دراسته، فتوصل لهذه النتائج:

١. تستخدم الدعوة السلفية مفهومًا واسعًا للعمل الدعوي يندرج تحته العمل السياسي، فلا تفرق بينهما، على أي مستوى، إلا في حدود تكليف بعض الشخصيات من أبناء الدعوة الذين يتميزون بأنهم أبرز أداءً في العمل السياسي.

٢. تغير شكل العمل الدعوي بعد الثورة ليصبح أكثر اتساعًا وجماهيرية، مما أضاف المزيد من الأنصار للدعوة، ولكن على حساب الخط التعليمي والتربوي الأصلي لها.

٣. أثر العمل السياسي على استهلاك الكوادر الدعوية، ورغم وعي القائمين على الدعوة بذلك إلا أنهم يعتبرونه تكتيكيًا ومؤقتًا، وأنه سرعان ما سيستعيد هؤلاء الدعاة أدوارهم الأصلية، وهو أمر متروك تقديره للمراقبين في الفترة القادمة.

٤. أفاد العمل السياسي الدعوة السلفية في توصيل دعائها إلى اللجنة التأسيسية للدستور، الأمر الذي سيجعل الفكر والرؤية السلفية حاضرة وبقوة في هذا العمل البالغ الأثر على مستقبل مصر.

٥. تسعى الدعوة السلفية لتكوين شكل من الفصل بين البناء الدعوي والبناء السياسي على المدى البعيد.

٦. كشفت المقابلة عن وعي داخل الدعوة واتجاه محافظ على خطها الأساس، يدعو إلى الانخراط في العمل السياسي بشكل محدود، يحجم التوسع الحالي.

٧. ساهم العمل السياسي في تحسين صورة الدعوة وتقريبها من الجمهور العام.

٨. العلاقة بين العمل الدعوي والسياسي قد تسير

الدعوية بحقها في الاشتراك مع القيادات العليا في الحزب في صناعة القرارات الكبرى والمصيرية.

وهذا السيناريو بغرض تجنب كلا الكيانين تحمل إخفاقات الجانب الآخر، وتجنب الدعوة أن تدفع ثمنًا مقابل قرارات الحزب التي قد تنتج عن بعض الموائمات السياسية.

السيناريو الثالث:

في مقابل الطرحين السابقين هناك اتجاه آخر، حيث تنور حركة دعوية نشيطة وقوية، سواء على

مستوى بعض القيادات أو في القاعدة الشبابية، تدعو قيادات الدعوة لترك العمل السياسي، والاكتفاء بالعمل الدعوي، واستغلال مناخ الحرية والقاعدة الجماهيرية العريضة في تحويل الدعوة السلفية لجماعة ضغط سياسي، دون الانخراط مباشرة في المشاركة

السياسية؛ توفيرًا للتكلفة السياسية برمتها، وإعطاء الدعوة مرونة واسعة في خياراتها السياسية للتحالف مع الاتجاهات التي تقدم لها ما تبغيه من مكاسب سياسية دون تحمل عبء العمل السياسي.

الخاتمة

النتائج:

حاول الباحث عبر هذه الدراسة أن يستكشف تأثير العمل السياسي على العمل الدعوي في الدعوة السلفية في مصر، فاستخدم أداة المقابلة الشخصية الموجهة، مطبقًا للمنهج الوصفي التحليلي، وأجرى المقابلة مع ثلاث من الشخصيات التي تعد من الأكثر

٢. إجراء بحوث توثيقية لمراحل العمل السياسي والدعوي بعد الثورة في التيارات الإسلامية لحفظ التجربة تاريخياً، وإمداد المخططين بمادة تعين على استشراف المستقبل.

٣. إجراء أبحاث نظرية وميدانية في الأقطار الإسلامية التي تعيش فيها الاتجاهات الإسلامية تجربة العمل السياسي.

في سيناريوهات ثلاثة محتملة؛ تتراوح بين عدم الفصل، والفصل الجزئي، وتحول أسلوب العمل السياسي من الصورة الحزبية إلى أسلوب جماعة الضغط.

التوصيات:

يوصي الباحث في ختام الدراسة بالآتي:

١. إجراء أبحاث ميدانية على عينة واسعة من الطيف السياسي الإسلامي للوقوف على أبعاد العلاقة بين العمل السياسي والعمل الدعوي، والتأثير المتبادل بينهما.

معلومات إضافية

المقومات المنهجية للمنهج السلفي:

١- مرجعية القرآن والسنة: هذا هو المعلم المنهجي الكبير الذي فارق به المنهج السلفي المناهج الأخرى عقدياً وفكرية وسياسية، فالسلف يجعلون الوحي: قرآنًا وسنة صحيحة المرجع الأول الذي يستمدون منه عقيدتهم، ويستنبطون منه أحكام حياتهم، معتقدين أن ما جاء به هذا المصدر من أمور قطعية حق لا ريب فيه، وأنها منزهة عن الخطأ والنقص، غير متأثرين بتغير الزمان أو المكان، خلافاً للمصادر الأخرى عقلية أو حدسية أو كشفية.

٢- الأخذ بالإسلام بخارطته الكاملة، وفق مراتبه المفصلة التي نُظِّهًا حديث جبريل المشهور حينما سأل الرسول - صلى الله عليه وسلم - عن الإسلام والإيمان والإحسان، فأجاب موضحاً أركان كل منها، ويعتمدون كل ما جاءت به الشريعة من شُعب ومقتضيات لهذه الأصول الثلاثة.

٣- التوحيد: وهو المعلم الموضوعي الكبير للمنهج السلفي؛ ولهذا كان مدار جهودهم المتواصلة تاريخياً، وكان منطلق حركاتهم التجديدية.. والتوحيد عند السلف ثلاثة أنواع:

أ - توحيد الربوبية.

ب - توحيد الألوهية أو توحيد العبادة.

ج - توحيد الأسماء والصفات. بهذا التوحيد يحرر السلف أنفسهم ويسعون لتحرير الناس من العبوديات الزائفة التي خنقت حرية الإنسان، وعبّده لبشر مثله أو أقل منه.

٤- الشرك: وهو الخطر الماحق، مما جعل التاريخ البشري صراعاً بينه وبين التوحيد.

والشرك- وفق المنهج السلفي- هو كما قرره الوحي نوعان:

أ - شرك مدمر للتوحيد تماماً، ولذا يخرج صاحبه من الإيمان، سواءً اعتقد أن لله شريكاً في الملك، أو وحد الله في ملكه وآمن، ولكنه أشرك في شيء من أنواع العبادة لسواه.

ب - شرك أصغر من السابق، ورغم خطورته إلا أنه لا يُخرج من الإيمان، ولكنه دليل على ضعف الإيمان ونقصه كالرياء اليسير في العبادة، وكالحلف بغير الله .. ونحو ذلك.

٥- الدين والإيمان في المنهج السلفي: اعتقاد بالقلب وإعلام باللسان وعمل وتطبيق بالأعضاء مجتمعة مع بعضها، وهذا الإيمان يزيد وينقص. وهذا الإيمان لدى السلف أصل وفرع، فإذا انحصر الأمر بإنكار وجود الله، أو اعتقاد أن معه إلهاً آخر، أو التكذيب برسالة محمد - صلى الله عليه وسلم - ونحوها فقد بطل الإيمان تماماً.

أما الفروع المشتملة على الأعمال، فإن نقص شيء منها لا يزيل الإيمان تماماً وإن أخل به، ولهذا لا يكفر السلف أحداً من المسلمين بمطلق فعل المعصية، ولا يقولون بخلوده في النار حتى لو مات دون توبة منها.

٦- الولاء في المنهج السلفي ديني، فهو ابتداء للحق وحده، ومن ثم لكل من التزم الحق وعمل به، وعلى هذا المنطلق تذوب حزبيات العرق والعصبيّة والإقليم، ويكون الإيمان والعمل الصالح والتقوى هي معايير الولاء حباً ومظاهرة.

٧- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: متلازم مع أصل شرعي وهو الحفاظ على الجماعة وتوقي حدوث مفاسد أعظم

من المصالح المرتجاة، ولهذا اقترن هذا المعلم بالعلاقة بالأحكام، فإذا كانت بعض الفرق قد اتخذته وسيلة لنشر الفوضى في المجتمع المسلم، وسهلت من خلاله الإخلال بالأمن، فإن المنهج السلفي يقرر هنا أن وجوبه قائم، ولكنه في إطار مسالك منتجة محققة للمصالح الشرعية.

٨- ضبط العلاقة بين التوكل والأسباب: عبودية المسلم لله تعالى تتضمن مهمة أناطها الله بالإنسان وهي الخلافة في هذه الأرض، فالإنسان مستخلف فيها، مسخرة له مخلوقاتها جماداً ونباتاً وحيواناً، فهو في جمعه بين العبودية لخالقه والسيادة الاستخلافية على الكون من حوله يستطيع تحقيق وجوده الإنساني الأسمى فردياً وحضارياً.

٩- العبودية لله تعالى التي تقتضي التعويل عليه تعالى دعاءً واستعانةً وتوكلاً لا تعني إبطال السببية في حركة الكون والحياة الإنسانية. فهذا الوجود أسباب يجري الله حركته على أساسها، فلا هي مستقلة بنفسها كما يزعم الماديون، ولا هي منكورة كما يتصور من يجعل القول بها شركاً بالله.

١٠- الوسطية والاعتدال: لما كان الإسلام دين الوسط والاعتدال، كان الملتزمون هديه هم الوسط المعتدل بين المنحرفين عنه، الذين لا محيد لهم عن أن يكون انحرافهم إلى جانب التفريط أو إلى جانب الإفراط. ولالتزام أهل السنة في هدي الإسلام ظل هذا المنهج قائماً على معيار الوسطية والاعتدال بين صور التطرف على مر العصور، ولهذا لا تجد قضية من القضايا العقدية التي اختلفت فيها فرق الأمة إلا والسلف الصالح فيها وسط بين طائفتين أخذ كل منهما بطرف مقابل للآخر.

١١- المنهج السلفي نتيجة لالتزامه الكتاب والسنة يرتبط فيه العلم بالعمل دون انفكاك، وهو في هذا المعلم وسط بين منهج النظريين من الفلاسفة وأهل الكلام المستغرق في جدلهم ونظرياتهم التجريدية عن الممارسة العلمية، ومنهج بعض الزهاد والصوفية الذين اهتموا بالجانب التعبدية مع إهمال الجانب العلمي، فكثرت فيهم الضلال والبدع.

١٢- المنهج السلفي يربي أتباعه على أن يكونوا خير الناس لخلق الله، يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف ويرحمون عباد الله، ويحرصون على اجتماع كلمة المسلمين وتآلفهم على تعاليم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وهم أبعد الناس عن تكفير الآخرين من مخالفيهم في اجتهاد أو في فهم خاطئ، يرحمون خلق الله ويدعونهم إلى الكلمة السواء والمنطق الحق الذي تقرره النصوص الشرعية.

١٣- الأخذ الشمولي لدين الإسلام في عقيدته وعباداته ومنهجه الخلقي ونظمه الاجتماعية في السياسة والاقتصاد والتعليم وسائر جوانب الحياة؛ اتباعاً لقوله سبحانه لنبيه صلى الله عليه وسلم: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [١١٣] لَا شَرِيكَ لَهُ. ﴿[الأنعام: ١٦٢، ١٦٣]، وهذا خلاف ما سلكته الفرق الأخرى التي جزأت الإسلام، وأخذ كل منها جزءاً ضخماً حتى جعله الإسلام كله، وأهمل الأجزاء الأخرى الباقية، فقد جعله المتكلمون فلسفة فكرية في الوجود والمعرفة معزولة عن الجانب العملي، وجعله بعض الصوفية حالات وجد وفناء في الحب الإلهي حتى أضعوا شعائره الكبرى، وقصره أناس على العبادات الشعائرية صلاةً وصياماً وحجاً، وأخرجوا نظمته الاجتماعية.

المصدر:

١- دراسة بعنوان «السلفية... التاريخ والمفهوم»، السكينة للحوار، مركز البحوث والدراسات على الرابط التالي:

<http://www.assakina.com/center/parties/10405.html>

الإسلاميون وآفاق العلاقة مع الشباب الثوري (مصر نموذجاً)



محمد السيد عبد الرازق

باحث وأكاديمي مصري

ملخص الدراسة

لا ينكر أحد أن ثورات الربيع العربي هي في المقام الأول ثورات الشباب، فقد كانوا أول الداعين إلى التظاهر، وأول النازلين في بدايتها، ولم تكن لها قيادة موحدة، وإنما وُلد من رحمها عدة رموز كلهم من الشباب، وقد تأخر نزول الإسلاميين فيها قليلاً على اختلاف توجهاتهم؛ مما أثار حفيظة العديد من الشباب، ونسج خيطاً خفياً من التوتر بين الإسلاميين والشباب الثوري.

وفي هذه الدراسة نظرات في توتر العلاقة بين الإسلاميين والشباب الثوري، والمراحل التي مر بها هذا التوتر؛ بدايةً من اليوم الأول لثورة ٢٥ يناير، ومروراً بتتحي الرئيس السابق، وبدء الخطوات التدريجية للتحويل الديمقراطي، ثم نتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي شهدت فوزاً كاسحاً للإسلاميين، ولم يمثل شباب الثورة في البرلمان إلا بضعة أفراد يُعدون على أصابع اليد الواحدة.

وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة؛ حيث قدمت فيها بحثاً عن العلاقة بين الإسلاميين والشباب الثوري، وآفاقها المستقبلية، واقتصرت على مصر؛ لوضوح المشكلة البحثية فيها. وأحاول هنا تقديم الإجابة للعديد من التساؤلات أهمها: ما المقصود بالشباب الثوري؟ وما المقصود بالإسلاميين؟ وما هي أسباب ومظاهر توتر العلاقة بين الإسلاميين والشباب الثوري أثناء وبعد الثورة؟ وكيف يمكن تحسين العلاقة بين الإسلاميين وشباب الثورة؟ وما هو دور الإسلاميين والشباب الثوري كل على حدة في تحسين العلاقة؟

ومن ثم فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، وهي: (١) تعريف الإسلاميين والشباب الثوري، (٢) علاقة الإسلاميين بالشباب الثوري أثناء وبعد الثورة وأسباب توترها، (٣) كيفية توطيد العلاقة والوصول بها إلى مستوى أفضل بين الإسلاميين وشباب الثورة.

ويُقصد بالإسلاميين هنا الحركات الإسلامية (ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم)، وليس المقصود هنا الدعاة والعلماء والوعاظ على اختلاف انتماءاتهم الدعوية، مثل الصوفية، وجماعة التبليغ والدعوة، وغيرهم. لكن الأمر يبدو أكثر غموضاً حينما نتحدث عن الشباب الثوري؛ لأن عدد الائتلافات الثورية يتعدى مائتي ائتلاف وتجمع شبابي يطلق على نفسه شباب الثورة.

ثم تقدم بعد ذلك الأسباب الرئيسية التي أدت لتوتر العلاقة بين الإسلاميين وشباب الثورة، ويأتي في مقدمتها: (١) تأخر الإسلاميين عموماً في دعم الثورة منذ بدايتها، (٢) ووقوف بعض الإسلاميين ضد الثورة بالفتاوى والتصريحات، (٣) وما بدا من تناقض لمواقف بعض الإسلاميين قبل الثورة وبعدها، وغير ذلك من الأسباب.

وتناولت الدراسة في النهاية مجموعة من التوصيات للتيار الإسلامي، والشباب الثوري، للوصول لعلاقة أفضل؛ منها ما يتعلق بالإسلاميين، مثل: وجوب توجيه الخطاب الإسلامي لقضايا النهضة، وبناء مؤسسات الدولة، وعدم الانشغال بالقضايا الفرعية الخلافية.

ومنها ما يتعلق بشباب الثورة، مثل: وجوب إدراكه أن التعميم آفة خطيرة في التعامل مع الغير، ومن ثم فلا ينبغي الحكم على تيار معين أو فصيل دون اختباره في أرض الواقع، والنظر إلى برامجه العملية، وحلولة الواقعية للمشاكل، مع عدم استصحاب البعد التأمري في التعامل معهم، بالإضافة إلى غيرها من التوصيات.

الإسلاميون وآفاق العلاقة مع الشباب الثوري (مصر نموذجاً)



محمد السيد عبد الرازق
باحث وأكاديمي مصري

مقدمة:

لا ينكر أحد أن ثورات الربيع العربي هي في المقام الأول ثورات الشباب، فقد كانوا أول الداعين إلى التظاهر، وأول النازلين في بدايتها، ولم تكن لها قيادة موحدة، وإنما وُلد من رحمها عدة رموز كلهم من الشباب، وقد تأخر نزول الإسلاميين فيها قليلاً على اختلاف توجهاتهم؛ مما أثار حفيظة العديد من الشباب، ونسج خيطاً خفياً من التوتر بين الإسلاميين والشباب الثوري، ولعل ثورة الخامس والعشرين من يناير في مصر من أوضح الأمثلة على هذه العلاقات المتوترة على خلاف باقي دول الربيع العربي.

فقد بدأت العلاقة بين الإسلاميين والشباب الثوري في التوتر منذ اليوم الأول من الثورة، وخفّت حدتها قليلاً بنزول الإخوان إلى الميدان، وحماية المتظاهرين في موقعة الجمل الشهيرة. وبعد التحي وبدء الخطوات التدريجية للتحوّل الديمقراطي في مصر، ظهرت قوة الإسلاميين الحقيقية، وضعف غيرهم ممن افتقدوا الخلفية المجتمعية والقيادات المؤطرة، والتي مُورس عليها أدوار تربوية لسنين طويلة؛ فكانت نتيجة الانتخابات البرلمانية فوزاً كاسحاً للإسلاميين، ولم يمثل شباب الثورة في البرلمان إلا بضعة أفراد يعدون على أصابع اليد الواحدة.

وهنا عاد خيط التوتر للظهور مرة أخرى، ولكنه نسج ثوباً كاملاً من الاتهامات للإسلاميين من الشباب الثوري بالانقضاض على الثورة، والقفز على مكتسباتها، ومحاولة الاستحواذ عليها، فكان لا بد من فتح هذا الملف، والبحث عن أسباب هذا التوتر، ومحاولة رآب الصدع الحاصل بين الإسلاميين والشباب الثوري؛ بسبب الإعلام المغرض تارة، وتصرفات بعض الإسلاميين غير المسئولة تارة أخرى، واقتصرت فيه على الحالة المصرية؛ لوضوح المشكلة البحثية فيها، على العكس من باقي دول الربيع العربي، مثل ليبيا، أو تونس، أو اليمن.

ومن هنا تأتي أهمية البحث لدراسة العلاقة بين الإسلاميين والشباب والثوري، وآفاقها المستقبلية؛ باعتبار أن كلا القوتين لهما ثقلهما في العمل السياسي والاجتماعي، والتموي في بلاد الربيع العربي التي تخطو خطواتها الأولى نحو الديمقراطية والتنمية، والنهضة الشاملة، والتي تحتاج فيها لمجهودات جميع أبنائها؛ خاصة أصحاب الثقل الواقعي بين الجماهير.

الهدف من الدراسة:

١- رصد وتحليل أسباب توتر العلاقة بين الإسلاميين والشباب الثوري.

المحور الأول

الإسلاميون والشباب الثوري،

التعريف والمفهوم

الإسلاميون .. الأطر والمحددات:

و حين نتحدث عن الإسلاميين فنحن نقصد فئة محددة منهم، وهو ما يمكننا أن نطلق عليه مصطلح الحركات الإسلامية، والتي قال عنها الشيخ يوسف القرضاوي: (ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع، وتوجيه الحياة)^(١).

وليس المقصود هنا الدعاة والعلماء والوعاظ، على اختلاف انتماءاتهم الدعوية، مثل الصوفية، وجماعة التبليغ والدعوة، والسلفية القوسية (المدخلية)، وبعض المشايخ المستقلين أصحاب التوجه الدعوي المحض، أو ما يُعرف بمشايخ الفضائيات، وإنما المقصود هو الحركات الإسلامية الفاعلة التي تسعى لاستلام السلطة؛ كخطوة نحو تحقيق الرؤية الشاملة للنهضة، وهم بالتحديد، كانوا أثناء وبعد الثورة، ثلاثة لاعبين أساسيين: الإخوان المسلمين وذراعهم السياسي حزب الحرية والعدالة، والدعوة السلفية وذراعها السياسي حزب النور، والجماعة الإسلامية وذراعها السياسي حزب البناء والتنمية.

وإن كان لبعض المشايخ والدعاة السلفيين المستقلين أثر كبير على توتر العلاقة بين الحركات الإسلامية الفاعلة والشباب الثوري؛ بالفتاوى، والتصريحات التي أطلقوها أثناء وبعد الثورة، وما ظهر من عدم رضاهم عن الثورة، ورفضهم لها إجمالاً، وتفضيلهم للاستقرار وحماية الدماء والأعراض، ولكنهم في نهاية المطاف بعيدون نسبياً عن أرضية الصراع السياسي بين الشباب الثوري والإسلاميين.

ولا يجب أيضاً أن نغفل عن الفضاء الإسلامي

٢- رسم صورة مستقبلية لآفاق العلاقة بين الإسلاميين والشباب الثوري، على ضوء المتغيرات الحادثة في الواقع السياسي المصري.

٣- تقديم بعض المقترحات للمطلعين على الدراسة، سواء كانوا من الإسلاميين، أو من الشباب الثوري لتحسين العلاقة بين الطرفين.

٤- وضع صورة متكاملة لإطار اجتماعي يمكنه استيعاب طاقات الشباب الهائلة في دول الربيع العربي، وخاصة مصر.

التساؤلات البحثية:

ومن أجل تلك الأهداف أحاول في هذا البحث أن أجيب على مجموعة من التساؤلات، هي:

- ما المقصود بالشباب الثوري؟

- ما المقصود بالإسلاميين؟

- ما أسباب ومظاهر توتر العلاقة بين الإسلاميين والشباب الثوري أثناء وبعد الثورة؟

- كيف يمكن تحسين العلاقة بين الإسلاميين والشباب الثوري؟ وما هو دور الإسلاميين والشباب الثوري كل على حدة في تحسين العلاقة؟

- هل يمكن استيعاب الشباب الثوري في أطر اجتماعية وطنية؟ وما مواصفات هذه الأطر؟

محاوير البحث:

ومن ثم فقد رأيت تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية:

١- الإسلاميون والشباب الثوري، التعريف والمفهوم.

٢- علاقة الإسلاميين بالشباب الثوري أثناء وبعد الثورة، وأسباب توترها.

٣- نحو علاقة أفضل بين الإسلاميين وشباب الثورة.

(١) د. يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م، ط١٣، ص(١٣).

الواسع، والذي امتد ليشمل مجموعة من الدعاة الشباب أصحاب التوجهات الانفتاحية في الخطاب الإسلامي أمثال: عمرو خالد،

فانضم المائلون إلى الفكر السلفي إلى حزب الأمة المصرية بقيادة الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل، وانضم المائلون إلى الفكر الوسطي إلى حزب مصر القوية بقيادة الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، وانضم المائلون إلى

الفكر الليبرالي إلى حزب الدستور بقيادة الدكتور محمد البرادعي.

يبدو الأمر أكثر غموضاً حين نتحدث عن الشباب الثوري، فالائتلافات الثورية صار عددها يتعدى مائتي ائتلاف وتجمع شبابي، يُطلق على نفسه شباب الثورة، وحين تبحث على صفحات شبكة التواصل الاجتماعي facebook عن مصطلح شباب الثورة تجد مئات النتائج من الصفحات والمجموعات التي تتحدث باسم الشباب الثوري، أو التي تُطلق على نفسها شباب ثورة ٢٥ يناير.

مصطفى حسني، وغيرهم، والذين كانوا في صفوف الثوار من اللحظات الأولى، ودعموا مطالب الشباب بقوة، ولكن هؤلاء ليسوا محل دراستنا، فهم كما ذكرنا لم يكونوا يوماً في ذهن الثوار من أعداء الثورة أو الراكبين عليها.

الشباب الثوري .. الأطر والمحددات:

ويبدو الأمر أكثر غموضاً حين نتحدث عن الشباب الثوري، فالائتلافات الثورية صار عددها يتعدى مائتي ائتلاف وتجمع شبابي، يُطلق على نفسه شباب الثورة، وحين تبحث على صفحات شبكة التواصل الاجتماعي facebook عن مصطلح شباب الثورة تجد مئات النتائج من الصفحات والمجموعات التي تتحدث باسم الشباب الثوري، أو التي تُطلق على نفسها شباب ثورة ٢٥ يناير. ولكن يمكننا القول: إن الشباب الثوري في مقصودنا هم أحد صنفين:

المحور الثاني

أسباب توتر العلاقة بين الإسلاميين والشباب الثوري

بالنظر في أحداث الثورة، ومعطياتها، نجد أن هناك ستة أسباب رئيسة أدت إلى توتر العلاقة بين الشباب الثوري والإسلاميين، ونشوء حالة من عدم الثقة المتبادلة، خاصة من جانب الشباب تجاه الحركات الإسلامية.

أولاً: تأخر الإسلاميين عمومًا في دعم الثورة منذ بدايتها:

حين اندلعت شرارة الثورة الأولى بتوجيه الدعوات من خلال صفحة «كلنا خالد سعيد»، والعديد من الصفحات الأخرى للتظاهر يوم ٢٥ يناير، والذي يوافق احتفال الدولة المصرية بعيد الشرطة؛ لم تتطلق هذه الدعوات من أي اتجاه أو فصيل إسلامي، فصفحة كلنا خالد سعيد لم تكن صفحة إسلامية، وإنما صفحة أنشأها بعض الشباب المصري غير المنتمي حركياً وتنظيمياً لأي من الحركات الإسلامية الفاعلة، ولا الأحزاب أو التيارات الليبرالية.

الصنف الأول: الشباب من المرحلة العمرية بين ١٨ و ٢٥ عاماً، والذين شاركوا في الثورة منذ بدايتها أو أثنائها مع عدم انتمائهم لأي حزب، أو تيار سياسي أو ديني، على المستوى التنظيمي الرسمي، وإن كانوا مقتربين في أفكارهم ومنظومة قيمهم من التيار الإسلامي في عمومهم، أو التيار الليبرالي في عمومهم، وهم الأكثرية العظمى من الشباب الذي شارك في الثورة.

الصنف الثاني: وهم الشباب من نفس المرحلة العمرية السابقة، والذين ينتمون فكرياً إلى التيار الإسلامي (السلفي أو الوسطي)، أو التيار الليبرالي، ولكنهم ليسوا أعضاء فاعلين في كيانات حزبية في أي من

صفحات الموقع الاجتماعي «الفييس بوك» قبل ساعات من انطلاق مظاهرات ٢٥ يناير بالشارع المصري، التي دعت إليها القوى الوطنية، وطالبت مشاركات رواد الموقع النظام المصري بالرحيل، فيما تصدرت أبيات أبو القاسم الشابي جميع صفحات المشاركين^(١)، وهنا أيضًا لا يوجد أي إشارة من قريب أو بعيد إلى دور الإخوان، أو مشاركتهم في هذه التظاهرات.

وعلى الرغم من اختفاء الصورة الرسمية في المشاركة، إلا أن الجماعة أعلنت

رفضها للظلم، وعدم منعها شباب الجماعة من المشاركة في التظاهرات بصفة فردية؛ كشباب مصري يطالب بوقف الاضطهاد والظلم، وخرجت بعض قيادات الإخوان، مثل الدكتور محمد البلتاجي والدكتور عصام العريان لتؤكد

على مشاركتهم في تظاهرات الخامس والعشرين من يناير مع العديد من الشباب المنتمين للجماعة.

وعشية يوم جمعة الغضب الثامن والعشرين من يناير أعلنت الجماعة مشاركتها بصفة رسمية في التظاهرات التي تطورت بعد ذلك إلى اشتباكات بين المتظاهرين وجهاز الشرطة؛ كان للجماعة الدور الأكبر في حسمها لصالح الثوار في العديد من المواقع على مستوى الجمهورية.

فكانت الخلاصة أن الإخوان المسلمون، وإن كانوا من أكثر الفصائل المعارضة للنظام قبل الثورة، وأنهم لم يكونوا ضد الثوار أو الثورة من البداية؛ إلا أنهم تأخروا كثيرًا في النزول للميادين، مما أثر على مصداقيتهم عند الكثير من الشباب الثوري، وأخر الزخم الثوري حتى جمعة الغضب التي ظهر فيها

وقد كان موقف جماعة الإخوان واضحًا بعدم المشاركة بصفة رسمية في تظاهرات ٢٥ يناير، وظهر ذلك جليًا عبر موقع إخوان أون لاين الموقع الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين؛ حيث كانت أخبار التظاهرات تُنقل بصيغة إخبارية، ودون إشارة من قريب أو بعيد بانضمام الإخوان أو مشاركتها فيها، ونعطي مثالاً على ذلك بخبرين:

الخبر الأول نُشر بتاريخ ٢٥ يناير في العاشرة و٢٤ دقيقة صباحًا بتوقيت مكة،

كان عنوانه: (اليوم.. مظاهرات الغضب تعم مصر، والأمن يهدد) جاء فيه نصًا: (يخرج الآلاف من النشطاء وممثلي القوى الوطنية المختلفة، اليوم الثلاثاء، في القاهرة ومحافظات الجمهورية؛ للمطالبة بتصحيح الأوضاع، وإعلان مطالب الإصلاح، وسط

تهديدات أمنية متصاعدة بمواجهة حاسمة، واعتقال «كل من يخرج عن الشرعية والقانون».

يشارك في المظاهرات عددٌ من الأحزاب والقوى السياسية، مثل الجبهة، والعمل، والغد، والكرامة «تحت التأسيس»، والجمعية الوطنية للتغيير، وأعضاء البرلمان الشعبي من مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية، ونشطاء الحركات الشبابية، مثل حركة شباب ٦ أبريل، وغيرها من الحركات الاحتجاجية^(١)، ويلاحظ هنا عند حصر الحركات والتيارات الداعية والمشاركة في المظاهرات عدم ذكر جماعة الإخوان.

ثم جاء الخبر الثاني مؤكدًا للخبر الأول، ونُشر أيضًا بتاريخ ٢٥ يناير، ولكن في الواحدة و١٢ دقيقة بتوقيت مكة بعنوان: («الفييس بوك».. الغاضبون يطالبون برحيل النظام)، وجاء في طياته: (سادت أجواء الغضب

(٢) أسامة عبد السلام، خبر نشر على موقع إخوان أون لاين، ٢٥ يناير ٢٠١١م: <http://www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx?ArtID=78384&SecID=0>

(١) خالد عفيفي، خبر نشر على موقع إخوان أون لاين، ٢٥ يناير ٢٠١١م: <http://www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx?ArtID=78366&SecID=230>

الدعوة من المشاركة فيها .

ففي فتوى مسموعة^(١) للشيخ ياسر برهامي أحد كبار مشايخ المدرسة السكندرية نزلت على موقع صوت السلف الموقع الرسمي للشيخ ياسر بتاريخ الثالث والعشرين من يناير، رد الشيخ ياسر على سؤال لأحد الحضور يقول فيه: إنه نوى الخروج في تظاهرات الخامس والعشرين من يناير، بنية تكثير سواد المسلمين، ومقاومة الطاغوت فهل يصح له ذلك؟ فأجابته الشيخ ياسر أنه لا يرى له الخروج، ولا يراه له المشايخ جميعهم مع عدم رضاهم بأي مظلمة، وأنهم جازمون أن مصر تختلف عن تونس.

وفي فتوى مقروءة نُشرت على موقع صوت السلف قبل التظاهرات أفتى الشيخ ياسر بمنع الخروج في هذه التظاهرات، وأشار إلى أن هذا الرأي ليس رأيه وحده، وإنما هو رأي المشايخ جميعهم، وجاء في الفتوى (...نرى عدم المشاركة في تظاهرات الخامس والعشرين من يناير، وكلام المشايخ واضح جداً في ذلك، والأوضاع مختلفة بين مصر وتونس).

ولا يعني هذا رضانا عن أي مظلمة صغيرة أو كبيرة أصابت الناس، وأعظمها تغييب شرع الله؛ لكننا نأتمر بما أمرنا الله به من الدعوة إلى الله بالتي هي أحسن، وبما لا يعقب مضرة أكبر.

...والمشايخ في الإسكندرية جميعهم -بعد تشاورهم- متفقون على ما ذكرته في إجابتي، وما أظن غيرهم خارجها يخالفهم^(٢).

وكان موقف الجماعة الإسلامية متمثلاً في (رفض إسقاط مبارك، والاكتفاء بعدم ترشيحه مستقبلاً،

(١) د. ياسر برهامي، حول المشاركة في مظاهرات ٢٥ يناير، فتوى صوتية، موقع صوت السلف: <http://www.salafvoice.com/sndlib/les-son.php?id=5649>

(٢) د. ياسر برهامي، حكم المشاركة في ثورة يوم ٢٥ من يناير اقتداءً بثورة تونس، فتوى مقروءة، موقع صوت السلف: <http://www.salafvoice.com/article.php?a=5115>

حقيقة قوة الإسلاميين، وخاصة جماعة الإخوان، ومشاركتهم الفعالة في الثورة.

ثانياً: وقوف بعض الإسلاميين ضد الثورة بالفتاوى والتصريحات:

ومما زاد الأمر سوءاً، وساهم في توتر العلاقات بين الإسلاميين وشباب الثوار: الموقف الرسمي للتيارات السلفية من الثورة، ومن التظاهرات منذ بدايتها؛ ما بين مانع للخروج للمفاسد المتوقعة، وما بين محرّم لأصل التظاهرات، واعتبارها صوراً من صور الخروج على الحاكم، والتي جاء الشرع بمنعها، ولو كان الحاكم فاسقاً.

ولن نسهب في موقف التيار المدخلي من الثورة، فهم من الأساس يحرمون العمل الجماعي، ويعتبرون الحركات الإسلامية امتداداً لفكر الخوارج الأوائل، سواء كانت تلك الحركات سلمية أو مسلحة، وقد استمروا على منهجهم بعد الثورة بلا تغيير أو تعديل، وكانت القنوات الفضائية تتسابق في تصديرهم للرأي العام على اعتبار أنهم ممثلون عن المنهج السلفي والفكر السلفي.

ولكننا سنركز الحديث عن موقف باقي التيار السلفي من الثورة، وخاصة مدرسة الإسكندرية، والتي تُعرف بالدعوة السلفية؛ لأن هذه التيارات هي التي شاركت وبقوة بعد نجاح الثورة في العمل السياسي، وأسست مجموعة من الأحزاب ذات التوجه السلفي، على رأسها حزب النور، وحزب الفضيلة، والأصالة، وغيرها.

والحقيقة أن موقف الدعوة السلفية من تظاهرات الخامس والعشرين من يناير كان موقفاً سلبياً، شددوا فيه على منع الخروج للتظاهر؛ درءاً للمفسدة، وتقديماً للصالح العام على الخاص، وكانت الفتاوى المسموعة والمقروءة تتناول المفاسد المتوقعة جراء هذه التظاهرات، مما يعني بصورة واضحة منع أفراد

يناير ٢٠١١م تدعو فيه جموع المصريين للخروج إلى تظاهرات الخامس والعشرين من يناير، حتى لو كان أغلب قادتها من العلمانيين، أو حتى من أهل الكتاب.^(٣)

ثالثاً: ما بدا من تناقض مواقف بعض الإسلاميين قبل الثورة وبعدها:

والمعنى هنا هو التيار السلفي الذي اتخذ مجموعة من المواقف بعد الثورة تخالف توجهاته وآراءه قبل الثورة في عدة قضايا، لعل أبرزها: قضية الديمقراطية، والمشاركة السياسية، ودخول المجالس النيابية عن طريق الانتخابات، وكذلك قضية التظاهرات والإضرابات.

فقد كان عموم التيار السلفي يرى حرمة الديمقراطية، وأنها مصادمة للشريعة الإسلامية، ويرى عدم جواز الدخول في اللعبة السياسية طالما تُدار بقواعد الديمقراطية الغربية، وكانت كتابات رموز الدعوة، ومحاضراتهم المسموعة والمقروءة، تعترض على الديمقراطية كلفظ وشعار ومنهج تطبيقي غربي.

يقول الدكتور سعيد عبد العظيم: (والفارق كبير بين الإسلام والديمقراطية أو العلمانية)^(٤).

ويقول في وصف كلمة الديمقراطية: (وإذا كانت الكلمة يونانية، والمبادئ التي تنطوي تحتها كفرية وثنية، والشرك شيء واحد تتفق صورته في أنها قصد لغير الله في التوجه والطلب والتشريع، والتعظيم والتقديس)^(٥)، ثم يقول: (الديمقراطية هي منهج وثني كفري)^(٦).

(ارحموا عزيز قوم) هو عنوان أهم مقالات أبرز قياديينها الذي لم يشأ أن يكملها ويقول (عزيز قوم ذل)، إضافة إلى دعوة لأن تشارك الجماعة في الحوار الوطني رغم أنها كانت مستبعدة تماماً قبل الثورة من أي نقاش سياسي، ولم تشارك مطلقاً في أي فعاليات لها.. وكان لافتاً استجابة النظام الفورية ودعوة الجماعة الإسلامية للمشاركة في الحوار، وهو ما أتصور أنه كان جزءاً من استراتيجية استهدفت إدخال فاعلين كثر ومختلفين بقصد تعميم النقاش حول مطالب مختلفة لم تكن تتصل مباشرة بمطالب الثورة، وطرح أجندات متعددة، وربما متشردمة تفتح لإطالة أمد الحوار دون تلبية أي منها)^(١).

وبالرغم من هذا، فلا يستطيع أحد حتى من غلاة العلمانيين أن ينكر دور الشباب السلفي والدعوة السلفية في تأمين الممتلكات العامة والخاصة، والمشاركة بقوة وفاعلية في اللجان الشعبية التي انتشرت حينها في ربوع مصر بعد انسحاب الشرطة من الشارع، ومشاركتهم الفعالة بعد موقعة الجمل في المظاهرات في مختلف أنحاء الجمهورية، كما لا يستطيع أحد أن ينكر أن هناك العديد من الشباب السلفي شارك في التظاهرات منذ بدايتها، وكذلك بعض الحركات السلفية الناشئة، مثل حركة حفص (الحركة السلفية للإصلاح)^(٢)، كانت من المشاركين والداعمين للتظاهرات منذ بدايتها، خاصة بعد مقتل الشاب السلفي سيد بلال من جراء التعذيب على يد أمن الدولة في الإسكندرية.

وقد نشرت (حفص) بياناً واضحاً للجهة بتاريخ ١٨

(١) حسام تمام، الإسلاميون ومسارات الثورة المصرية، مقال إلكتروني، موقع ترانس أوربيان، السابع من فبراير ٢٠١١م، <http://www.tran-europeennes.eu/ar/articles/246>

(٢) أنكر مشايخ الدعوة السلفية علاقتهم بهذه الحركة، وصرح الشيخ ياسر في تسجيل مرئي له على موقع أنا السلفي أنه يختلف كثيراً مع رضا أحمد صمدي مؤسس الحركة، وزادت الاختلافات في الفترة الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بقضية المظاهرات التي تدعو لها الحركة، رابط الفيديو: <http://www.anasafy.com/play.php?catsmktba=20122>

(٣) مدونة الحركة السلفية من أجل الإصلاح حفص، بيان رقم ٢٢٢٢، ١٨ يناير ٢٠١١م، http://alharakahalsalafiah.blogspot.com/2011_01_01_archive.html

(٤) د. سعيد عبد العظيم، الديمقراطية ونظريات الإصلاح في الميزان، دار الإيمان، مصر، ٢٠٠٤م، ط١، ص(٦٨).

(٥) المصدر السابق، ص(١٢٩).

(٦) المصدر السابق، ص(١٢٩).

بالمرحلة الانتقالية التي سيقودها عمر سليمان بالإجابة عن مبارك لحين إجراء انتخابات رئاسية أخرى في سبتمبر ٢٠١١م.

فقد رأى الثوار أن الإخوان سيعودون إلى أحضان النظام مرة أخرى، وأنهم يبحثون عن مصالحهم الشخصية، وأن ثمة اتفاقاً غير معلن بين قيادات الجماعة واللواء عمر سليمان على إبرام صفقة مفادها الاعتراف القانوني بالجماعة، مقابل الانسحاب من الميادين، مما يُضعف الزخم الثوري، ويساهم في إضعاف الثورة.

يقول الباحث حسام تمام -رحمه الله- في معرض حديثه عن هذا الحوار: (فرغم

استمرار نزولهم للشوارع، وعدم الانسحاب منه، فإن تحولاً لافتاً في موقفهم طرأ مساء السبت ٥ فبراير، حين قبلوا بالمشاركة في الحوار الوطني قبل رحيل الرئيس مبارك، لقد قال الإخوان: إنهم سيتحاورون مع النظام، ومن ضمن الحوار سيكون الحوار على رحيله، ربما كان ذلك إخراجاً لطيفاً لقرار الحوار، لكن المؤكد أن الإخوان كانوا أقرب للتنازل فعلياً عن مطلب الرحيل لو لم يسقط النظام، وأنهم كانوا سيدخلون فعلاً في سير الحوار وفق ما كان سيطره هذا الأخير).^(١)

خامساً: تأثر الشباب الثوري بالنتخب العلمانية، وحملاتها الإعلامية المكثفة على التيار الإسلامي:

كان للإعلام الحكومي والخاص دور كبير في توجيه الرأي العام المصري، بصورة عامة والشباب الثوري بصورة خاصة، ضد التيار الإسلامي عموماً

وعلى الرغم من المعارضة الشديدة لرموز الدعوة السلفية للعمل السياسي والحزبي ولآليات الديمقراطية قبل الثورة، إلا أنهم بعد الثورة كانوا من أوائل الساعين لتأسيس حزب سياسي، والدخول في اللعبة السياسية، فأنشأت مدرسة الإسكندرية حزب النور، وتم إنشاء حزبي الأصالة والفضيلة بمرجعية سلفية، وبمباركة بعض مشايخ القاهرة مثل الشيخ الدكتور محمد عبد المقصود، والشيخ محمد حسان.

على الرغم من المعارضة الشديدة لرموز الدعوة السلفية للعمل السياسي والحزبي ولآليات الديمقراطية قبل الثورة، إلا أنهم بعد الثورة كانوا من أوائل الساعين لتأسيس حزب سياسي، والدخول في اللعبة السياسية، فأنشأت مدرسة الإسكندرية حزب النور، وتم إنشاء حزبي الأصالة والفضيلة بمرجعية سلفية، وبمباركة بعض مشايخ القاهرة.

وكان لهذا الانتقال من المعارضة الشديدة للديمقراطية إلى الممارسة الواقعية لها، والرضى بآلياتها، له ما يبرره في حسّ التيار السلفي؛ من تغير الأحوال، وانتهاء عصر القمع والاضطهاد، وفتح أبواب

الحرية للجميع، ولكن على الرغم من هذا خرجت تبريراتهم لهذا الانتقال واهية غير مقنعة حتى لبعض أفرادهم، خاصة من الناحية الشرعية، فما بنا بشباب الثورة غير المتعمق في العلوم الشرعية، والذي لا يعلم الكثير عن فقه الأولويات، واعتبار المصالح والمفاسد، ومقاصد الشريعة، والسياسة الشرعية، وغيرها من المصطلحات الأصولية التي يجهل حقيقتها الكثير من أبناء التيار السلفي أنفسهم، فبدا الموقف للشباب الثوري وكأنه انتقال من حالة إلى نقيضها بلا مبررات واضحة قوية.

رابعاً: مشاركة بعض الإسلاميين في الحوار مع النظام السابق ورموزه أثناء الثورة:

كان للحوار الذي شاركت فيه جماعة الإخوان المسلمين مع نائب الرئيس السابق عمر سليمان أثر بالغ في تقوية الشك بين القوى الإسلامية والشباب الثوري، هذا الحوار الذي دعا إليه النظام في محاولة تهدئة الشباب، وإقناعه بإخلاء الميادين، والرضا

(١) حسام تمام، الإسلاميون ومسارات الثورة المصرية، مقال إلكتروني، موقع ترانس أوربيان، السابع من فبراير ٢٠١١م: <http://www.tran-seuropeennes.eu/ar/articles/246>.

النظام السابق من خلالها. ولم يحدث شيء من هذا ولا ذاك. وبعد ظهور النتائج جرى التخويف من تحالف الإخوان والسلفيين الذين سينقلون التجربة الإيرانية، وفي قول آخر الباكستانية والسعودية الوهابية في قول ثالث. وما نحن بصدده الآن يثبت أن ذلك لا أصل له.

وأحدث صيحة في مسلسل الشائعات تحدثت عن صفقة بين المجلس العسكري والإسلاميين؛ تم من خلالها توزيع الأدوار، وتبادل المواقع والمصالح، وهي شائعة مضحكة؛ لأن الذين حصدوا أعلى الأصوات لا يحتاجون لعقد صفقات).^(٢)

سادساً: تهميش الشباب الثوري، وعدم استيعابه في انتخابات مجلس الشعب:

وكانت هذه هي القشة التي قصمت ظهر البعير، وزادت من حالة الاستقطاب بين الإسلاميين والقوى الثورية، وأوصلتها إلى مرحلة من الاحتقان الشديد بدت آثارها في الجلسات الأولى لمجلس الشعب، فقد استحوذ التيار الإسلامي على أكثر من ٧٠٪ من مقاعد البرلمان، وخلت قوائمهم أو كادت من الشباب الثوري أثناء الانتخابات بمراحلها الثلاثة، وكان الاعتماد الأكبر على قيادات وكوادر التيار الإسلامي ذاته، ولم تكن هناك محاولات جادة لاحتواء هؤلاء الشباب وضمهم إلى القوائم الحزبية، أو المقاعد الفردية لأي من الحزبين الرئيسيين: الحرية والعدالة والنور.

وبالرغم من محاولة جماعة الإخوان متمثلة في حزب الحرية والعدالة إقامة تحالف سياسي يضم

بكل عناصره ومعطياته، وعلى اختلاف توجهات أفرادها، فكانت الحملات المشوهة تتطلق بين الحين والآخر عن حوادث غريبة، مثل قطع أذن مسيحي، وإنشاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وغيرها من الحملات الموجهة لإضعاف صورة الإسلاميين لدى عموم الشعب، وإحداث القطيعة بين الإسلاميين والثوار.

وبتحليل مضمون البرامج الحوارية المختلفة (التوك شو) أثناء وبعد الثورة نجد أن جُملاً بعينها كانت تتكرر تقريباً في كل البرامج على مدار الأسبوع مما يصنع توجهاً داخلياً للمتلقين ناحية هذه الجُمَل فيما يُعرف بنظرية الأجندة^(١) في المصطلحات الإعلامية، فكانت جُملاً مثل: (السلفيون لم يشاركوا في الثورة منذ بدايتها، التدين المصري البسيط، المنهج الإقصائي الإخواني) تتكرر كثيراً؛ مما يرسخها في وجدان الشارع المصري، وساهم في تعميقها بعض التصرفات غير المسئولة من جانب بعض أفراد التيار الإسلامي، والتي دعمت هذه التوجهات وقوتها في العقل الجمعي المصري.

يقول الأستاذ فهمي هويدي: (ولا نستطيع أن نبرئ بعض المثقفين، وأغلب الإعلاميين، من المسئولين عن إعادة تشغيل فزاعة الإسلاميين، والترويج للانطباعات السلبية، والصور النمطية المحملة بالسخرية والازدراء والترويج.

فقد كان هؤلاء من حذروا من بحر دم يفرق فيه البلد إذا ما أُجريت الانتخابات، وعن عودة قوية لفلول

(١) وهي نظرية تقترض وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين أولويات اهتمامات وسائل الاتصال، وأولويات اهتمامات الجمهور، فوسائل الاتصال تستطيع أن تضع أولويات القضايا لدى الجمهور مرتبة وفق الأهمية التي حظيت بها كل قضية في وسائل الاتصال، لمزيد من التفاصيل يراجع: جمال مجاهد، الرأي العام وقياسه، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٨م، ط١، ص (٢٠٧-٢١٢).

(٢) فهمي هويدي، مشاورات السلفيين، جريدة الشروق المصرية، عدد السبت ١٤ يناير ٢٠١٢م، <http://www.shorouknews.com/col-umns/view.aspx?cdate=14012012&id=fe7e2941-f9e8-44dd-ab36-83337ba60f9e>

عن وعدهم بعدم تقديم مرشح لانتخابات الرئاسة، وعدم التوافق بين القوى الثورية المختلفة على مرشح رئاسي واحد توافقي.

ثم عاد التوتر ليزوب تدريجياً بعد توحيد القوى الثورية مع الإخوان المسلمين في مواجهة مرشح النظام السابق الفريق أحمد شفيق، ولكن لم تعد أبداً حالة التوافق إلى ما كانت عليه أثناء الثورة؛ لأن حجم التصدعات والشروخ التي شابت العلاقة باتت أكبر من أن يحتويها اجتماع على محاربة الفلول، أو اتباع النظام السابق.

وبدأ التوتر يذوب أكثر فأكثر بالإجراءات الإصلاحية التي اتخذها الرئيس محمد مرسي في المائة يوم الأولى من توليه الرئاسة، وخطابات الطمأنة التي كان يبعثها هنا وهناك، وإقصائه للمجلس العسكري من المشهد، وإلغاء الإعلان الدستوري المكمل الذي وضعه المجلس العسكري قبل فوز مرسي بعدة أيام، ولكنه أيضاً لم يصل إلى مرحلة ما قبل تنحي مبارك لنفس السبب السابق مع استمرار الآلة الإعلامية في مهاجمة الرئيس مرسي والإخوان المسلمين، والتشكيك في كل خطوة يقوم بها الرئيس.

ويبقى السؤال، وماذا عن المستقبل القريب؟

لا شك أن مخاض الديمقراطية، والتحول من دولة العسكر والحكم الشمولي إلى الدولة المدنية ودولة الحريات، سيمر بعدة مراحل ومحطات مهمة، وعند هذه المحطات ستعود مشكلة العلاقة بين الإسلاميين والشباب الثوري للظهور مرة أخرى.

فهناك مرحلة الدستور، واللجنة التأسيسية، ومدى أسلمة الدستور القادم، ووضع مواد ترسخ هيمنة التيار الإسلامي على مقاليد الأمور - كما تقول النخب الليبرالية-، وتليها مرحلة الانتخابات البرلمانية القادمة، خاصة بعد تأكيد الحكم الصادر بجل مجلس الشعب بأكمله، ويأتي بعدهما مرحلة أقل ضراوة، ولكنها الأكثر خطورة وهي انتخابات المحليات.

العديد من الأحزاب الليبرالية للظهور بشكل توافقي ينهي من مخاوف السيطرة التي تنقلها وسائل الإعلام، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل، وبعد أن بدأ التحالف بأكثر من ٤٠ حزباً انتهى إلى أحد عشر حزباً فقط، وانسحبت منه الأحزاب الليبرالية العريقة مثل الوفد، مما رسخ في وجدان القوى الثورية مسألة الاحتكار والهيمنة الإخوانية على مقاليد الأمور، وسعيهم للاستحواذ على السلطة، بغض النظر عن مدى صحة ذلك من عدمه في توجهات الجماعة وذراعها السياسي حزب الحرية والعدالة.

المحور الثالث

نحو علاقة أفضل بين الإسلاميين والشباب الثوري

أولاً: استشراف آفاق العلاقة:

محطات الصعود والهبوط

مرت الثورة المصرية بالعديد من المنعطفات التي تغير فيها منحى التوتر بين الإسلاميين والشباب الثوري ما بين ارتفاع وانخفاض حسب الأحداث السريعة المتلاحقة التي كانت تمر بها مصر، بداية من أيام الثورة وقبل سقوط النظام، ومروراً بالانتخابات النيابية المختلفة، وانتخابات الرئاسة، وانتهاء بمرحلة المائة يوم الأولى في فترة ولاية الرئيس محمد مرسي المنتمي لحزب الحرية والعدالة.

ففي بداية الثورة، وأثناء المظاهرات ومراحلها المختلفة، ذاب التوتر بين الإسلاميين والشباب الثوري، ووصلت أقصى مراحل التوافق عند تنحي مبارك، ولكن بدأ التوتر يعود مرة أخرى بداية من معركة الاستفتاء، ومروراً بانتخابات الشعب والثوري والجولة الأولى لانتخابات الرئاسة، والتي رأى فيها الشباب الثوري أن التيار الإسلامي يسعى للهيمنة على مفاصل الدولة المختلفة، خاصة بعد تراجع الإخوان

سيضم خلاله العديد من الشباب الثوري ذي الخلفية الإسلامية المائلة للسلفية، والمتوقع أن ينافس بقوة في الانتخابات القادمة أيضاً.

ومع تدشين حزب مصر القوية أوائل أكتوبر ٢٠١٢م، والذي يضم العديد من الشباب الذي خرج من رحم الإخوان كشباب التيار المصري، وغيرهم من الشباب صاحب التوجهات الإسلامية العامة، ونيته دخول الانتخابات القادمة، والمنافسة عليها بقوة أيضاً يصبح المشهد السياسي المصري واضحاً للعيان.

فالقوى الإسلامية التقليدية المتمثلة في حزب الحرية والعدالة والنور، وما سيقومان به من تحالفات لن تخرج غالباً عن إطار الأحزاب الإسلامية التي ستواجه التيار الليبرالي الشاب بزعامة حزب الدستور الصاعد، والذي يعد نفسه بقيادة الدكتور البرادعي لقيادة التيار الليبرالي بدلاً من حزب الوفد والأحزاب العلمانية التقليدية الضعيفة، مثل التجمع والمصريين الأحرار، والمصري الديمقراطي، وغيرها من الأحزاب التي تبني تحالفات هشة تنهار حتى قبل أن تبدأ.

وستستد المنافسة كذلك بين تلك القوى الإسلامية التقليدية والقوى الإسلامية الصاعدة المتمثلة في حزب الأمة المصرية، وحزب مصر القوية، والتحالف الوسطي المزمع إنشاؤه بدون حزب مصر القوية، والذي يضم مجموعة من الأحزاب الناشئة الشابة، مثل الحضارة والإصلاح، والنهضة، وغيرها من الأحزاب الصغيرة التي تضم بين دفتيها العديد من الشباب.

وبالتالي فالمتوقع أن تعود العلاقة مرة أخرى للتوتر في إطار المنافسة السياسية بين التيار الإسلامي التقليدي والشباب الثوري الليبرالي، والشباب الثوري الإسلامي المنضم للأحزاب الناشئة بعد معركة الرئاسة.

والحقيقة أن كل مرحلة من هذه المراحل بمثابة اختبار للقوى الإسلامية لقياس مدى تفاعلها مع مطالب الشباب الثوري، وقدرتها على احتواء غضبهم المتصاعد، والاستعانة بطاقتهم المتدفقة في بناء الوطن.

ولكن الملاحظ من خلال التصريحات المبدئية لقيادات التيار الإسلامي على المستوى السلفي أو الإخواني أنه لا مجال للتفكير في تحالفات انتخابية تفسح الطريق أمام قيادات شبابية غير مؤدجة للبروز في المعادلة السياسية في المرحلة المقبلة؛ عبر إخلاء بعض المقاعد في بعض الدوائر للرموز الشابة التي شاركت في الثورة، فالتصريح الأخير للدكتور عصام العريان بعزم حزب الحرية والعدالة المنافسة على ١٠٠٪ من مقاعد البرلمان المقبل يقطع الطريق أمام التحالفات أو التوافقات مع القوى السياسية المختلفة.

كما أن إدخال الشباب الثوري على قوائم الحرية والعدالة والنور، ووضعهم في ترتيب يتيح لهم المشاركة يبدو غير واضح على أجندة كلا الحزبين الإسلاميين، خاصة بعد الأنباء عن التحالفات السياسية التي يشرع في بنائها حزب النور مع القوى السياسية المختلفة، وبوادر فشل التحالف الوسطي بقيادة حزب الوسط مع حزب مصر القوية بقيادة الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح.

يتزامن ذلك مع إشهار حزب الدستور الليبرالي، والذي يضم العديد من الشباب الثوري صاحب الخلفية الليبرالية، وحملته الإعلامية المكثفة لتوصيل رسالة للرأي العام مفادها أن حزب الدستور هو حزب شباب الثورة، مع إبراز بعض الناشطين السياسيين المنضمين للحزب فعلياً في الواجهة مثل الدكتور أحمد حرارة والذي فقد عينيه في ثورة يناير.

ويأتي هذا أيضاً مع قرب الإعلان عن ميلاد حزب الأمة المصرية بزعامة الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل المرشح السابق لرئاسة الجمهورية، والذي

مقترحات للتيار الإسلامي لتحسين علاقته بالشباب الثوري:

١ - توجيه الخطاب الإسلامي لقضايا النهضة، وبناء مؤسسات الدولة، وعدم الانشغال بالقضايا الفرعية الخلافية.

٢ - تصحيح الصورة الذهنية لدى الشباب الثوري وعموم الشعب أن التيار الإسلامي لم يسعَ للهيمنة على مقاليد الأمور.

٣ - يجب على الإسلاميين التخلي عن نظرية احتكار الحق.

٤ - يجب على التيار الإسلامي إنشاء قنوات اتصال إعلامية جادة ومثمرة بينه وبين فئات الشعب المختلفة

٥ - إدراك الواقع المصري بتعقيداته وتشعباته، وإدراك مساحة الجزء الديني لدى الشعب المصري.

٦ - الاحتكاك بالشباب، والوصول إليهم، واستشعار مشكلاتهم.

٧ - أن يكونوا على مستوى التحدي، وأن يحولوا الشعارات الإسلامية الراقية إلى برامج عملية ممنهجة وفق خطط زمنية.

أ- مقترحات للتيار الإسلامي:

١- توجيه الخطاب الإسلامي لقضايا النهضة، وبناء مؤسسات الدولة، وعدم الانشغال بالقضايا الفرعية الخلافية (فمصر تعاني من مشكلات الفقر، والبطالة، وتدهور الصحة والتعليم، وارتفاع الدين الداخلي والخارجي، وانهيار الأخلاق، ناهيك عن استهداف قوى إقليمية ودولية، ومن هنا فالسياسة والحكمة وأولويات المرحلة واحتياجات الناس تقتضي

ثانياً: مقترحات عملية لتحسين العلاقة بين

الإسلاميين والشباب الثوري:

وفي إطار توقعنا لعودة العلاقة بين الإسلاميين وشباب الثورة إلى التوتر مرة أخرى؛ نقدم بعض المقترحات لتحسين العلاقة بين الطرفين، مما يعظم الفائدة المرجوة من انخفاض حدة التوتر بينهما، واستغلال طاقة الصراع والخلاف في بناء النهضة ومؤسسات الدولة المترهلة.

جميعها أن يتوقف الخطاب السياسي للإسلاميين عن إثارة أي قضايا خلافية الآن، والتفرغ نهائيًا لمعالجة تلك المشكلات^(١).

٢- السعي الجاد لتصحيح الصورة الذهنية لدى الشباب الثوري، وعموم الشعب، أن التيار الإسلامي لا يسعى للهيمنة على مقاليد الأمور وفرض أجندته، ويكون ذلك عن طريق إشراك القوى المختلف في مهمة النهضة، والتغيير دون إعادة إنتاج ممارسات النظام البائد من إقصاء واستعلاء وتضخيم للذات، وإفشال لمساعي التحالفات والتكتلات، وتقديم المصلحة العامة على المصالح الحزبية الضيقة.

٣- يجب على الإسلاميين

التخلي عن نظرية احتكار

الحق قولاً وفعلاً، واعتبار ما يقدمونه من برامج ومشاريع هي فهمهم للإسلام، وليست هي الإسلام ذاته، وبالتالي يجب ألا يتصور أي فريق إسلامي أنه يقدم لمصر الإسلام في شكل برامج سياسية، وإنما هو يقدم لهم برامج سياسية مستمدة من فهم هذا الفريق للقرآن والسنة، هذا بجانب أن هناك حركات سياسية محسوبة على التيار الإسلامي فشلت خارج مصر، كما أن تحركات بعض الإسلاميين في مصر شابهها الكثير من أوجه القصور والخطأ قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير^(٢)، ويظهر هذا في تصريحات قياداته وأفراده وممارساتهم في أرض الواقع في كافة المحافل السياسية والاجتماعية، وتعاملهم مع النقد الموجه لبرامجهم على أنه نقد للبرنامج أو للأشخاص، وليس للإسلام في أغلب الأحيان.

٤- يجب على التيار الإسلامي إنشاء قنوات اتصال إعلامية جادة ومثمرة بينه وبين فئات الشعب المختلفة من صحف، وفضائيات، وإذاعات، وبرامج، وغيرها من وسائل الاتصال تقدم إعلامًا هادفًا مميزًا، يرقى لمستوى المشروع النهضوي الإسلامي، ويتعد عن المداهنة والدفاع المستميت عن موقف التيار الإسلامي صوابًا كان أم خطأً، فتلك الممارسات تعيد إلى الأذهان صورة الصحف القومية، والإعلام المحلي المدعوم من

قبل النظام السابق، والذي يطبق شعار الخالد للديكتاتورية عبر التاريخ: «عاش الملك مات الملك».

٥- على التيار الإسلامي إدراك الواقع المصري بتعقيداته وتشعباته، وإدراك مساحة الجزء الديني لدى الشعب

المصري على اختلاف مستوياته، وأن قضية الهوية الإسلامية ليست محل جدال أو نقاش على الأقل في الوقت الحالي، خاصة بعد بروز قوة الإسلاميين على أرض الواقع في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، ومن ثم (فلا يمكن اختزال الصراع السياسي في صراع حول الهوية، وإنما ينبغي أن يكون التنافس حول البرامج السياسية، وسبل مواجهة مشكلات المجتمع. وبدون هذا فقد تواجه أحزاب هذا التيار ذات الإشكالية التي واجهتها الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا عندما تراجع الدافع الديني، وتراجعت معه الأصوات)^(٣).

٦- المجال الأكبر للاحتكاك بالشباب، والوصول إليهم، واستشعار مشكلاتهم هو مجال العمل الاجتماعي بتفرعاته المختلفة الدعوية والخيرية والتنمية، ومن ثم فعلى التيارات الإسلامية ألا تحصر مجال عملها في العمل السياسي فقط، وإنما تجتهد في زيادة أعمالها المجتمعية العامة لمد الجسور بينها

يجب على الإسلاميين التخلي عن نظرية احتكار الحق قولاً وفعلاً، واعتبار ما يقدمونه من برامج ومشاريع هي فهمهم للإسلام، وليست هي الإسلام ذاته، كما يجب على التيار الإسلامي إنشاء قنوات اتصال إعلامية جادة ومثمرة بينه وبين فئات الشعب المختلفة من صحف، وفضائيات، وإذاعات، وبرامج، وغيرها من وسائل الاتصال تقدم إعلامًا هادفًا مميزًا، يرقى لمستوى المشروع النهضوي الإسلامي.

(١) د. عبد الفتاح ماضي، الإسلاميون والثورة المصرية، مقال إلكتروني، ١٢ يناير ٢٠١٢م، الجزيرة نت: <http://www.aljazeera.net/analy-sis/pages/c7a22cdb-e863-4113-9504-af23d535bce6>

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

والسعي الجاد لإنجاح التجارب الناشئة، فكل هذا يصب في مصلحة البلاد في نهاية المطاف.

٢- على الشباب الثوري إدراك أن الشعب المصري يعيش -رغمًا عنه- مرحلة زيادة مطردة في الوعي السياسي والثقافي؛ نتيجة هذا السيل من البرامج، والتحليلات السياسية التي تأتيه عبر وسائل الإعلام المختلفة، وبالتالي فمن الصعب السيطرة على جموع الشعب بنفس طريقة الاستجهاال التي كان يتبعها النظام السابق، وافترض أن التيار الإسلامي يكسب معاركة مع خصومه فقط باستغلال العاطفية الدينية؛ هو افتراض غير صحيح، وينبئ عن نظرة فوقية لجموع الشعب المصري، ومن ثم فالعمل الواقعي والاحتكاك بالناس هو السبيل لتقويم أخطاء التيار الإسلامي الموجودة، والتي ستنشأ من الممارسة، فليتحول الصراع إلى منافسة على نهضة البلاد، بدلاً من النقد الدائم غير المترجم في الواقع إلى عمل ميداني.

٣- على الشباب الثوري إدراك حقيقة مفادها أن استمرار الزخم الثوري لا يعني استمرار حالة المظاهرات والاعتصامات على طول الخط، ولكنها حالة وقتية نحافظ عليها، حتى بناء مؤسسات الدولة الفاعلة، وبعد هذه المرحلة ينبغي على من يريد المشاركة في النهضة الانخراط في عمل حزبي، أو اجتماعي، أو حتى أن يجعل نفسه في صفوف المعارضة السلمية، فإدارة الدولة (عملية معقدة، وتتضمن الكثير من الفرص التي لا بد أن يُستعد لها والمخاطر التي لا بد أن تُحسب جيداً.. وتتطلب، بالتالي، الاهتمام بإقامة النظام السياسي الذي يقوم على حكم القانون والمؤسسات الديمقراطية المنتخبة، وعلى المتخصصين الأكفاء، هذا النوع من الأنظمة هو وحده القادر على التعامل، بشكل مؤسسي، مع كل المطالب الاجتماعية المشروعة، وذلك بما يتوفر له من شرعية شعبية عبر آلية الانتخابات الديمقراطية، وقنوات شرعية ومؤسسية لنقل مطالب

وبين فئات المجتمع المختلفة، وتساعد على وصول الفكرة الإسلامية بصورة صحيحة للشباب على اختلاف توجهاتهم.

٧- على الإسلاميين أن يكونوا على مستوى التحدي والمتمثل في تحويل الشعارات الإسلامية الراقية إلى برامج عملية ممنهجة وفق خطط زمنية واضحة، (فالبرنامج السياسي والاقتصادي العام ذو النصوص المجملة والفضفاضة الذي يرفعه الإسلاميون يجب أن يتنزل على أرض الواقع على هيئة تفصيلية برنامجية واضحة، وأن يخرج عن إطار العموميات التي اشتهرت بها برامج الإسلاميين. فلا يكفي وضع الخطوط العريضة والشعارات العامة والمبادئ الإجمالية كأرضية لحكم الدولة، ولا يكفي التسلح بالصدق والإخلاص والعمل الدعوب لمواجهة تعقيدات ومشكلات السياسة والاقتصاد، فهناك فرق بين البرامج الفضفاضة الحافلة بالنصوص العامة التي قد تصلح في مقاعد المعارضة البعيدة عن تحمل مسؤوليات الحكم والإدارة، وبين البرامج التفصيلية القادرة على رسم الأجوبة الدقيقة للقضايا الداخلية المختلفة، والاستجابة للتحديات المتعاضمة التي تفرضها الظروف الملبدة إقليمياً ودولياً^(١).

ب. مقترحات للشباب الثوري:

١- على الشباب الثوري إدراك أن التعميم آفة خطيرة في التعامل مع الغير، فإن أخطأ بعض الإسلاميين في مرحلة من المراحل فليس معنى هذا أنهم سيخطئون على طول الخط، أو أن كل التيارات والاتجاهات لها نفس الفكر أو التوجه، ومن ثم فلا ينبغي الحكم على تيار معين أو فصيل دون اختباره في أرض الواقع، والنظر إلى برامجه العملية، وحلوله الواقعية للمشاكل مع عدم استصحاب البعد التأمري في التعامل معهم

(١) مؤمن بيسيسو، الإسلاميون تحديات ما بعد الانتصار، مقال إلكتروني، ٢٦ ديسمبر ٢٠١١م، موقع الجزيرة نت: <http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/3a0a9666-c218-4231-99da-831b2f857bb9>

الناس، وتحويلها إلى سياسات وقرارات) (١).

ثالثاً: كيفية استيعاب الشباب الثوري في أطر اجتماعية وطنية:

وتبقى ملاحظة جديرة بالتأمل، وهي أن كل هذه التيارات تتنافس على الشريحة العظمى من الشباب غير المؤدلج وغير المؤطر داخل أطر حزبية أو تنظيمية أو فكرية، وهي الفئة الكبرى في المجتمع المصري من الشباب الطامح للتغيير، والذي يرفض حالة الاستقطاب الذي تضعه فيه الأحزاب السياسية، ويرفض التطرف الإسلامي والعلماني على حد سواء، ويرفض هذا السباق المحموم نحو السلطة من الجميع، ويبحث عن إطار اجتماعي واسع فضفاض يشبع طموحاته، ولا يدخله في صراعات على السلطة. وهذه الشريحة حقيقةً هي نقطة الانقلاب في المعادلات السياسية والاجتماعية إن وُجد هذا الإطار الجامع، أو تلك الحركة الاجتماعية، ونحن نضع الآن بين يدي القارئ تصوراً لمواصفات هذه الحركة، والتي منها:

١- تمكين الشباب من القيادة

فتكون قضية تمكين الشباب من تولي المناصب القيادية قضية محورية في تفكيرها، وطريقة عملها في أرض الواقع؛ عن طريق وضع الأطر الضابطة للترقى في قيادات الحركة، وتوزيع المؤسسات العاملة فيها، وفتح الطرق لتولي المناصب القيادية في تلك المؤسسات مع وجود آلية علمية لتدريب الشباب على تولي القيادة، فلا يتولى إلا من يكون قادراً على الإدارة والعطاء.

٢- تنوع الأطر التربوية القادرة على استيعاب مختلف

الإمكانات والمراحل العمرية:

فنظرية التنظيم المحكم المغلق الذي يتعامل مع من لا ينتمي إليه على اعتبار أنه خصم، أصبحت نظرية قديمة، ولكن الإطار المنشود هو إطار محكم منظم، ولكنه يتعامل مع غير المنتمين إليه باعتبارهم شركاء حقيقيين في الوطن، ينبغي السعي للتعاون والتواصل معهم، والالتقاء معهم على الأرضية المشتركة بين مختلف التيارات الوطنية، وهي مصلحة الوطن؛ بما لا يخالف الثوابت المجتمعية العامة المتفق عليها.

ومن ثم ينبغي على هذه الحركة أو ذلك الإطار أن يحوي من الأطر التربوية والاستيعابية المختلفة؛ من أنشطة، ومجالات عمل، ومؤسسات، ما يمكنه من استيعاب مختلف الأعمار والإمكانات النفسية والذهنية، فلا يكون إطاراً نخبويًا فحسب ولا شعبيًا فقط، فينفر منه هذا الصنف أو ذاك.

٣- يحمل رؤية شاملة لنهضة البلاد

فالإطار المنشود ينبغي أن يحمل رؤية واضحة وشاملة لنهضة البلاد عبر مراحل متدرجة يحدث فيها التغيير على مختلف الأصعدة، وفي كافة المجالات: الدينية والثقافية والفكرية، والاقتصادية، والاجتماعية والسياسية؛ لأن غياب الرؤية كان من أشد سلبيات المرحلة السابقة، والتي لا زلنا نعاني منها إلى الآن، ووجود إطار منظم يسعى لنهضة البلاد وفق مرجعية لا تصطدم بالثوابت المجتمعية، ورؤية شاملة لتحقيق تلك النهضة يوفر الكثير من الوقت والجهد على مئات الآلاف من الشباب الطامح، والذي يبحث عن متنفس لأحلامه في أرض الواقع المليء بالإحباطات.

(١) د. عبد الفتاح ماضي، مخاطر أمام الانتقال الديمقراطي المصري، مقال إلكتروني، ٢٧ أغسطس ٢٠١١م، الجزيرة نت: <http://www.aljazeera.net/analysis/pages/5ffa0691-afb0-4dbd-b329-5015b02e3aed>

الخاتمة والتوصيات

وفي ختام البحث نصل إلى بعض النتائج الرئيسية، أهمها ما يلي:

- 1- هناك ستة أسباب رئيسة أدت لتوتر العلاقة بين الإسلاميين والشباب الثوري أولاً: تأخر الإسلاميين عمومًا في دعم الثورة منذ بدايتها. ثانياً: وقوف بعض الإسلاميين ضد الثورة بالفتاوى والتصريحات. ثالثاً: ما بدا من تناقض لمواقف بعض الإسلاميين قبل الثورة وبعدها.

رابعاً: مشاركة بعض الإسلاميين في الحوار مع النظام السابق ورموزه أثناء الثورة. خامساً: تأثر الشباب الثوري بالنخب العلمانية، وحملاتها الإعلامية المكثفة على التيار الإسلامي.

سادساً: تهميش الشباب الثوري، وعدم استيعابه في الانتخابات النيابية.

- 2- مرت الثورة المصرية بالعديد من المنعطفات التي تغير فيها منحى التوتر بين الإسلاميين والشباب الثوري؛ ما بين ارتفاع وانخفاض، حسب الأحداث السريعة المتلاحقة التي كانت تمر بها مصر.

3- القوى الإسلامية التقليدية المتمثلة في حزب الحرية والعدالة والنور، وما سيقومان به من تحالفات لن تخرج غالباً عن إطار الأحزاب الإسلامية التي ستواجه التيار الليبرالي الشاب بزعامة حزب الدستور الصاعد، والذي يعد نفسه بقيادة الدكتور البرادعي لقيادة التيار الليبرالي.

- 4- وستشدد المنافسة كذلك بين تلك القوى

الإسلامية التقليدية والقوى الإسلامية الصاعدة المتمثلة في حزب الأمة المصرية، وحزب مصر القوية، والتحالف الوسطي المزمع إنشاؤه، والذي يضم مجموعة من الأحزاب الناشئة الشابة، مثل الحضارة، والإصلاح والنهضة.

5- المتوقع أن تعود العلاقة مرة أخرى للتوتر في إطار المنافسة السياسية بين التيار الإسلامي التقليدي، والشباب الثوري الليبرالي، والشباب الثوري الإسلامي المنضم للأحزاب الناشئة بعد معركة الرئاسة.

كما نسجل في الختام مجموعة من التوصيات

للتيار الإسلامي والشباب الثوري:

- 1- يجب على الإسلاميين توجيه الخطاب الإسلامي لقضايا النهضة، وبناء مؤسسات الدولة، وعدم الانشغال بالقضايا الفرعية الخلافية.

2- كما يجب عليهم السعي الجاد لتصحيح الصورة الذهنية لدى الشباب الثوري، وعموم الشعب أن التيار الإسلامي هو تيار يسعى للهيمنة على مقاليد الأمور وفرض أجندته.

3- ينبغي على الإسلاميين التخلي عن نظرية احتكار الحق قولاً وفعلاً، واعتبار أن ما يقدمونه من برامج ومشاريع هي فهمهم للإسلام وليست هي الإسلام ذاته.

4- وبات من الضروري بالنسبة للتيار الإسلامي إنشاء قنوات اتصال إعلامية جادة تبتعد فيها عن المداهنة والدفاع المستميت عن موقف التيار الإسلامي صواباً كان أم خطأً.

5- على الإسلاميين أن يكونوا على مستوى التحدي، والمتمثل في تحويل الشعارات الإسلامية الراقية إلى

على الشباب الثوري إدراك أن الشعب المصري يعيش -رغمًا عنه- مرحلة زيادة مطردة في الوعي السياسي والثقافي، وافترض أن التيار الإسلامي يكسب معاركه مع خصومه فقط باستغلال العاطفة الدينية هو افتراض غير صحيح. وعلى الشباب الثوري إدراك حقيقة مفادها أن استمرار الزخم الثوري لا يعني استمرار حالة المظاهرات والاعتصامات على طول الخط.

برامج عملية ممنهجة وفق خطط زمنية واضحة.

٦- على الشباب الثوري إدراك أن الشعب المصري يعيش -رغمًا عنه- مرحلة زيادة مطردة في الوعي السياسي والثقافي، وافترض أن التيار الإسلامي يكسب معاركه مع خصومه فقط باستغلال العاطفة الدينية هو افتراض غير صحيح.

٧- على الشباب الثوري إدراك حقيقة مفادها أن استمرار الزخم الثوري لا يعني استمرار حالة المظاهرات والاعتصامات على طول الخط، ولكنها حالة وقتية نحافظ عليها حتى بناء مؤسسات الدولة الفاعلة.

٨- على الشباب الثوري إدراك أن التعميم آفة خطيرة في التعامل مع الغير، ومن ثم فلا ينبغي

الحكم على تيار معين أو فصيل دون اختباره على أرض الواقع، والنظر إلى برامج العملية، وحلوله الواقعية للمشاكل، مع عدم استصحاب البعد التأمري في التعامل معهم.

من وجهة نظرنا: فإن الإطار الاجتماعي الذي يمكنه استيعاب طاقات الشباب الثوري لا بد أن يتصف بثلاث صفات رئيسية، هي:

١- تمكين الشباب من القيادة.

٢- تنوع الأطر التربوية القادرة على استيعاب مختلف الإمكانيات والمراحل العمرية.

٣- يحمل رؤية شاملة لنهضة البلاد.

معلومات إضافية

الائتلافات الشبابية:

وُلد من رحم ثورة ٢٥ يناير المجيدة -التي أشاد بها العالم- مجموعة من الكيانات والائتلافات الشبابية التي جعلت من نفسها ناطقة باسم الثورة، واتخذت مسميات مختلفة؛ مثل ائتلاف شباب ٢٥ يناير، وجبهة دعم مطالب الثورة، ومجلس أمناء الثورة، واتحاد شباب الثورة، وتحالف الثورة مُستمرة، كما ساهم في هذه الثورة حركة شباب ٦ أبريل.

حركة شباب ٦ أبريل:

حركة شباب ٦ أبريل هي حركة سياسية مصرية معارضة ظهرت سنة ٢٠٠٨م أنشأها بعض الشباب المصري. ظهرت في الساحة السياسية عقب الإضراب العام الذي شهدته مصر في ٦ أبريل ٢٠٠٨م بدعوة من عمال المحلة الكبرى، وتضامن القوى السياسية فتبناه الشباب، وبدءوا في الدعوة إليه كإضراب عام لشعب مصر.

أغلب أعضاء الحركة من الشباب الذين لا ينتمون إلى تيار أو حزب سياسي معين، وتحرص الحركة على عدم تبنيها لأيدولوجية معينة حفاظاً على التنوع الأيديولوجي داخل الحركة، ولما تفرضه ظروف مصر من ضرورة التوحد والائتلاف ونبذ الخلاف.

حركة شباب ٦ أبريل من أوائل من دعوا إلى ثورة ٢٥ يناير. وفي سبتمبر ٢٠١١م ترشحت الحركة لجائزة نوبل في السلام، ولكنها تهدي الترشح للشعب المصري، مشيرة إلى أنها أقل بكثير من الشعب المصري الذي ضرب المثل في تحضره بثورته، وعلم العالم كله كيف تكون الثورة السلمية.

أبرز الكوادر:

• المهندس/ أحمد ماهر المنسق العام والمؤسس لحركة شباب ٦ أبريل تم اختطافه في مايو ٢٠٠٨م، وتم القبض عليه بعد ذلك في يوليو ٢٠٠٨م بالإسكندرية، ويعمل مهندساً مدنياً، من مواليد الإسكندرية ١٩٨٠م.

• المهندس / محمد عادل فهمي عضو المكتب السياسي للحركة، واعتُقل عدة مرات، كان أبرزها اعتقاله لمدة ٤ أشهر بسبب زيارته لقطاع غزة في يناير ٢٠٠٨م، واعتقاله في ٢٥ يناير أثناء إمداده للمعتصمين في ميدان التحرير ببطاطين للاعتصام، وكذلك اعتقاله بأمر من أحمد عز بعد مؤتمر القلة المندسة الثاني.

• الأستاذ / عمرو علي من أبرز قيادات العمل الجماهيري، ومن الكوادر المؤسسة للحركة في مجال العمل الجماهيري.

• المدون محمد علم أحد القيادات بالحركة والمنسق الإعلامي للحركة، ومؤسس شبكة مباشر ٦ أبريل، وأحد أكثر المدونين تأثيراً، رغم قلة كتاباته وتفضيله لعدم الظهور الإعلامي، ويتميز بالهدوء والعمق الشديد، وبمعرفة الواسعة في مجال النيو- ميديا، ويعرف بالكتابة على نطاق محدود، وبشكل متعمق في مجال السياسة والثورة المصرية، ومن أشهرها مقالة «سيناريو الثورة المضادة».

• أحمد النديم عضو المكتب السياسي وأحد المؤسسين للحركة، ومؤسس الحركة بالمنصورة، ويعتبر واحداً من

أكثر القيادات تأثيراً في مجال الإصلاح الداخلي للحركة، وهيكلتها والنظام الإداري بها.

• إنجي حمدي أحد كوادر الحركة، وعضو المكتب السياسي، ومن القيادات المؤثرة في تاريخ الحركة، ولها دور كبير في الثورة المصرية بدءاً من عام ٢٠٠٨م.

انقسمت تلك الأسماء بين الجبهتين ٦ أبريل أحمد ماهر، و٦ أبريل الجبهة الديمقراطية.

ائتلاف شباب الثورة:

ائتلاف شباب الثورة هو ائتلاف سياسي لتمثيل «شباب الثورة»، تكوّن في ميدان التحرير يوم ٢٥ يناير ٢٠١١م. مشارك في ائتلاف الثورة مستمرة. وقرر الائتلاف حل نفسه بعد انتخابات الرئاسة المصرية ٢٠١٢م يوم ٨ يوليو ٢٠١٢م.

العضوية:

مكون من أعضاء يُمثلون:

- حركة شباب من أجل العدالة والحرية «هنغير».
- شباب ٦ أبريل.
- شباب الجمعية الوطنية للتغيير.
- شباب حزب الكرامة.
- شباب حزب الجبهة الديمقراطية.
- شباب حزب التجمع.
- شباب الاتحاد التقدمي.
- شباب مُستقلين.
- مدونين وناشطين.

المتحدثون باسم الائتلاف:

[زياد العليمي، شادي الغزالي حرب، خالد عمرو صلاح، مصطفى شوقي، أحمد ماهر، محمود سامي، إسلام لطفي، محمد القصاص، عبد الرحمن سمير، سالي توما، أحمد دومة].

الأهداف:

تحديد ملامح عقد اجتماعي جديد يتناسب مع المرحلة الانتقالية، ومتطلباتها؛ بما يضمن تحقيق كافة مكتسبات الثورة وينفذ الإرادة الشعبية.

جبهة دعم مطالب الثورة:

تم تشكيل جبهة موحدة تحت اسم «جبهة دعم مطالب الثورة» من قبل ائتلاف شباب الثورة، والذي يضم حركة شباب ٦ أبريل والحرية والعدالة، والجبهة الشعبية، بالاشتراك مع ما يزيد عن ٢٢ شخصية عامة، من بينهم المستشار محمود الخضيرى، والفقهاء الدستوري ثروت بدوي، والكاتب جمال فهمي ومصطفى حجازي، ودكتور محمد سليم العوا، وآخرون.

مجلس أمناء الثورة:

هو كيان تم إعلانه خلال الثورة المصرية في يناير - فبراير ٢٠١١م؛ حيث أعلن آلاف الشباب من أعضاء لجان إدارة ميدان التحرير -في الفترة من ٢٨ يناير وحتى إعلان تنحي الرئيس السابق «محمد حسني مبارك»- عن مسؤوليته عن تشكيل مجلس أمناء لثورة ٢٥ يناير، يضم مجلس حكماء من الشخصيات العامة، وثمانية من الشباب.

تشكيل لجنة أمناء ثورة ٢٥ يناير:

ضم مجلس الحكماء الشخصيات التالية: الدكتور صفوت حجازي، والدكتور محمد البلتاجي، والسفير عبد الله الأشعل، والمستشار زكريا عبد العزيز، والدكتور خالد عبد القادر عودة، والدكتور حسن نافعة، والإعلامي محمود سعد، والإعلامية بثينة كامل، والكابتن نادر السيد، والدكتورة منى مكرم عبيد، والأديب علاء الأسواني، والعميد صفوت الزيات، والدكتور سيف عبد الفتاح، والكاتب بلال فضل، والدكتور عصام إسكندر، وصبحي صالح، والدكتور حازم فاروق، والمستشار محمد فؤاد جاد الله عضواً شرفياً به. وضم مجلس الأمناء ثمانية من الشباب هم: أحمد نجيب، ومحمد عبد ربه، ومحمد طمان، وحمزة أبو عيشة، وأحمد توفيق، وبلال حامد، ومحمد السيد، ومصطفى معروف، ممثلون عن ٢١ شاباً من مسؤولي لجان إدارة الميدان، يشكلون المكتب التنفيذي لمجلس الأمناء.

المصدر:

(١) الإعلان عن حل ائتلاف شباب الثورة في مصر في يوتيوب - يوتيوب الجزيرة ٨ يوليو ٢٠١٢ الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=GEVm8rsAPG>

(٢) حركة ٦ ابريل من الفيسبوك الى الشارع - منتديات الفكر القومي العربي على الرابط التالي:

<http://www.alfikralarabi.net/vb/showthread.php?t=22995>

أداء الإسلاميين ودوره في تحديد شكل المرحلة الانتقالية في الدول الثورية



هشام عليوان

مدير تحرير مجلة الرشد اللبنانية

ملخص الدراسة

تتميز المرحلة الحالية -فيما اصطلح على تسميتها بالمرحلة الانتقالية ما بين زوال النظام الاستبدادي القديم، وقيام النظام الديمقراطي الجديد- بقدر لا يُستهان به من الغموض والسيولة وعدم اليقين، فما يزال أمام مسار التغيير محطات زمنية وإجراءات جذرية، كما لم يفقد النظام القديم الأمل بالعودة ولو جزئياً إلى التحكم بمسار الأحداث؛ إذ إن انبلاج النظام الجديد مرتبط عضوياً بإنجازات المرحلة الانتقالية، وتحديدًا بنجاح التيار الإسلامي الأكثر شعبية ونفوذاً في إثبات قدرته على مواجهة التحدي المزدوج، أي أن يتعامل الإسلاميون بكفاءة عالية مع الأزمات الموروثة والمستحدثة، والتي تتطلب إمساكاً كاملاً بخيوط اللعبة، وأن يثبتوا لخصومهم السياسيين في الداخل والخارج أنهم جديرون بالانخراط في المسار الديمقراطي. وتهدف هذه الدراسة إلى تناول دور الإسلاميين في المرحلة الانتقالية في مصر وتونس بشكل خاص، وكذلك تقييم هذا الدور، وإيضاح العوائق التي تنتصب أمامه في المرحلة اللاحقة.

ولهذا الغرض ارتكزت الدراسة على رصد حال التيار الإسلامي قبيل الحراك الثوري، ومواقف القوى المحلية والخارجية منه؛ حيث تفاوتت أحوال الإسلاميين عموماً في الأنظمة السياسية القائمة في العالم العربي قبل انطلاق الثورات الشعبية أواخر عام ٢٠١٠م؛ بين الاعتراف الجزئي بهم كأمر واقع دون السماح لهم بالعمل الرسمي مطلقاً كما هو حال مصر، أو الاعتراف بهم كحالة سياسية محدودة مع تفاوت جلي في التعامل معهم، كما هو حال اليمن والأردن، والمغرب والجزائر، أو إقصاؤهم بالكامل ومطاردتهم بذرائع شتى لاسيما الإرهاب كما كان حال سوريا وتونس وليبيا.

كما قامت الدراسة بتقييم دور الإسلاميين، وموقعهم في المرحلة الانتقالية، وأوضحت أن إقصاء الإسلاميين عن المسار الديمقراطي سابقاً أدى إلى نتائج سلبية عدة، منها: ازدياد الغموض حول قوتهم الحقيقية. وفي مصر يظهر الدور الأساس للتيار الإسلامي، وعلى رأسه جماعة الإخوان المسلمين، في توسيع نطاق الثورة والثوار، وفي الصومود أمام الهجوم المضاد للنظام، لاسيما فيما سُمي بموقعة الجمل في ٢ فبراير ٢٠١١م، إلى أن جاء قرار التنحي الشهير للرئيس حسني مبارك في ١١ فبراير، مرفقاً بتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد في المرحلة الانتقالية.

وتناولت الدراسة، إتماماً للفائدة، التحديات التي تواجه التيار الإسلامي في المرحلة الانتقالية مثل: إقناع أتباعه وأنصاره بأن ممارسته للحكم الديمقراطي لن تكون على حساب المبادئ الإسلامية وأحكام الشريعة التي لا تقبل تغييراً ولا تعديلاً، وأن يتمكن الإسلاميون من الانفتاح على كافة التيارات السياسية العاملة، فلا يصبح الحكم ذا طابع حزبي معين دون أن يستتبع ذلك إبعاد الكفاءات الحزبية المنتمية إلى التيار.

ومن أجل تحقيق ذلك يتعين على التيار الإسلامي ممارسة سياسة متحفظة في الداخل والخارج، بعيداً عن المبادرات غير المحسوبة، أو المواقف غير المدروسة، والتركيز على تحقيق الإنجازات النموذجية في المرحلة الانتقالية، وأن يجيد مع ذلك العلاقات العامة في الداخل وفي الخارج، وأن لا ينجر في سياسة صدامية مجانية مع التيار السلفي غير المندرج في المسار الديمقراطي.

أداء الإسلاميين ودوره في تحديد شكل المرحلة الانتقالية في الدول الثورية



هشام عليوان

مدير تحرير مجلة الرشد اللبنانية

تتميز المرحلة الحالية - فيما اصطلح على تسميتها بالمرحلة الانتقالية ما بين زوال النظام الاستبدادي القديم، وقيام النظام الديمقراطي الجديد - بقدر لا يُستهان به من الغموض والسيولة وعدم اليقين، فما يزال أمام مسار التغيير محطات زمنية وإجراءات جذرية، كما لم يفقد النظام القديم الأمل بالعودة ولو جزئياً إلى التحكم بمسار الأحداث؛ إذ إن انبلاج النظام الجديد مرتبط عضويًا بإنجازات المرحلة الانتقالية، وتحديدًا بنجاح التيار الإسلامي الأكثر شعبية ونفوذًا في إثبات قدرته على مواجهة التحدي المزدوج، أي أن يتعامل الإسلاميون بكفاءة عالية مع الأزمات الموروثة والمستحدثة، والتي تتطلب إمساكًا كاملاً بخيوط اللعبة، وأن يثبتوا لخصومهم السياسيين في الداخل والخارج أنهم جديرون بالانخراط في المسار الديمقراطي؛ بمعنى أنهم مؤمنون حقًا بقواعد اللعبة الديمقراطية ومبادئها، ومستعدون لترك مواقعهم حين تحين لحظة التداول السلمي عبر صناديق الاقتراع، ما يعني أن التيار الإسلامي - وفي قفزة نوعية ومفاجئة - بات أمام طريق إلزامي لإثبات الذات؛ حيث لا مجال للفشل في أيٍّ من التحديين المذكورين، وإلا فإن ما ينتظره هو الانحسار الشعبي على الأقل، والإطباق عليه مجددًا بدعم من الخارج إذا تأكد للخصوم عدم إمكانية ديمقراطية الإسلاميين، بحيث تضيع الفروق بين الاتجاهات الإسلامية المختلفة، والتي على أساسها راهنت القوى الغربية، ولاسيما الولايات المتحدة.

ولا يهدف هذا البحث إلى الاستغراق في سبر أسباب التغيير المفاجئ في معطيات المنطقة العربية، أو في تحديد الدور الحقيقي للحركات الإسلامية في عملية التغيير، إنما يتجاوز ذلك كله ليتناول دور الإسلاميين عمومًا في المرحلة الانتقالية التي تشكلت في تونس ومصر خاصة، بالإضافة إلى تقييم هذا الدور والعوائق التي تنتصب أمامه في المرحلة اللاحقة، على أن من مقتضيات البحث المرور سريعًا على ممهّدات التغيير ومساراته الرئيسية، من أجل تلبية فرضيات البحث واهتماماته الأساسية.

ينقسم البحث إلى ثلاثة مطالب وخاتمة، في المطلب الأول يُرصد حال التيار الإسلامي قبيل الحراك الثوري، ومواقف القوى المحلية والخارجية منه. وفي المطلب الثاني، تقييم لدور الإسلاميين وموقعهم في المرحلة الانتقالية، وفي المطلب الثالث تشخيص التحديات التي تواجه الإسلاميين واحتمالات النجاح أو الفشل، وتتضمن الخاتمة الاستنتاجات العامة للدراسة.

المطلب الأول الإسلاميون قبل الثورات

تفاوتت أحوال الإسلاميين عمومًا في الأنظمة السياسية القائمة في العالم العربي قبل انطلاق الثورات الشعبية أواخر عام ٢٠١٠م، بين الاعتراف الجزئي بهم كأمر واقع، دون السماح لهم بالعمل الرسمي مطلقًا كما هو حال مصر، أو الاعتراف بهم كحالة سياسية محدودة مع تفاوت جلي في التعامل معهم كما هو حال اليمن والأردن، والمغرب والجزائر، أو إقصاؤهم بالكامل ومطاردتهم بذرائع شتى لاسيما الإرهاب، كما كان حال سوريا وتونس وليبيا.

وتفهمَّ الغربُ بقاء الأنظمة التسلطية في المنطقة العربية رغم سعيه لتصفية آثار الحرب الباردة في أوروبا الشرقية، وجنوب شرقي آسيا، وفي أمريكا اللاتينية مع سيادة القطب الواحد، بدءًا من مطلع تسعينيات القرن العشرين.

فبقي الشرق الأوسط خارج خارطة التغيير الديمقراطي، ومن الاستثناءات القليلة في العالم إلى جانب الصين وكوريا الشمالية وكوبا. لكن مع تكلس الطبقات الحاكمة وتحجرها وبلوغها سن الشيخوخة بمقابل تفاقم الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، توافرت الظروف الداخلية للتغيير، وتقاطعت مع شروط خارجية، لاسيما مع تبني الولايات المتحدة في عهد الرئيس باراك أوباما استراتيجية الانسحاب من مواقع الصدام في العالم الإسلامي.

وحين فوجئ البيت الأبيض بشرارات التغيير من تونس، كان القرار الاستراتيجي بترك العوامل الداخلية تتفاعل فيما بينها دون تدخل خارجي، إلا بقدر ما يحفظ الأمن القومي الأمريكي وأمن إسرائيل، سواء بسواء، حتى لو أدى ذلك إلى وصول الإسلام السياسي إلى سدة الحكم في العالم العربي لأول مرة منذ إلغاء أتاتورك للخلافة العثمانية عام ١٩٢٤م، وقيام الدول العربية وفق تقسيمات الغرب للمنطقة.

وبهذا، بدأت مرحلة جديدة في المنطقة، رغم عدم انتشار الثورات في كل دولها، فالتغيير النوعي في أنظمة الحكم في تونس ومصر وليبيا، كافٍ بحد ذاته ليضخ تأثيراته في بقية البلدان بدرجة أو بأخرى، بمعنى قبول التيار الإسلامي حاكمًا أو شريكًا في الحكم، أو معترفًا به كفريق سياسي على الأقل، ويتمتع بالحقوق نفسها لأي تيار آخر، دون استثناءات إلا حيث يسود الحكم الوراثي، مع هوامش متفاوتة للعمل السياسي، ومشاركة الحكم في الأردن والمغرب والكويت.

وهل يمكن اعتبار التغيير الجزئي في العالم العربي بداية الموجة الرابعة من الديمقراطية؟ بل لماذا لم يكن التغيير الحالي جزءًا من الموجة الثالثة؟

في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وضع صموئيل هنتجتون تاريخ الديمقراطية في إطار ثلاث موجات رئيسية: الأولى بين عشرينيات القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٢٦م، والثانية بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية؛ حيث بلغت ذروتها عام ١٩٦٢م، فيما امتدت الموجة الثالثة من عام ١٩٧٤م إلى ما بعد عام ١٩٩٠م، زمن انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي ليمنح الديمقراطية زخمًا إضافيًا^(١).

لكن هنتجتون ربط بين الديمقراطية والمسيحية، واستبعدها في المناطق الكونفوشيوسية والإسلامية؛ استنادًا إلى نظريته المعروفة حول صدام الحضارات. فمع مطلع السبعينيات من القرن الماضي كانت معظم الدول البروتستانتية قد أصبحت ديمقراطية، أما الموجة الثالثة في السبعينيات والثمانينيات فكانت كاثوليكية^(٢).

(1) Samuel P. Huntington, Democracy, s third wave, Journal of Democracy, Volume 2, Number 2, spring 1991, p.12, 14.

(2) Ibid., p.13.

الحرّة الأولى في البلاد منذ الاستقلال عن فرنسا عام ١٩٦٢م.

وفي الأردن فاز الإخوان المسلمون بـ٣٦ مقعداً من أصل ٨٠ عام ١٩٨٩م. وفي مصر فاز الإخوان ببعض المقاعد في برلمان عام ١٩٨٧م. وهذا الموقف بالذات في مطلع التسعينيات أثار أسئلة مشابهة لتلك الأسئلة التي أُثيرت حول الأحزاب الشيوعية في غربي أوروبا في الأربعينيات وكذلك في السبعينيات - بحسب تعبير هنتجتون - أي هل تسمح الحكومات بمشاركة الإسلاميين في الانتخابات؛ حيث ينافسون سواهم بحرية ومساواة؟ وهل يمكن أن يحصلوا على الغالبية؟ ولو فازوا في الانتخابات هل تسمح الجيوش لهم وهي ذات التوجه العلماني الصارم بتشكيل الحكومات؟ ولو شكّل الإسلاميون الحكومات في بلدانهم، فهل يتابعون نهجهم السابق بخصوص تطبيق الإسلام؛ مما يؤدي إلى تقويض الديمقراطية، وتهميش العناصر التحديثية والمتغربة في المجتمع؟^(٢)

على أن إلغاء الجيش الجزائري للمرحلة الثانية من الانتخابات التشريعية بعد الفوز الكاسح لجهة الإنقاذ في الجولة الأولى أواخر عام ١٩٩١م، وتأييد الغرب لهذا الإجراء؛ خوفاً من تداعيات وصول الإسلام السياسي، شكّلا لحظة انتكاسية ومفصلية للديمقراطية في العالم العربي خاصة، حين بدأت مرحلة من الصدام الأمني والعسكري بين الأنظمة الشمولية والتيار الإسلامي لاسيما في الجزائر ومصر وتونس وليبيا، حتى يمكن القول: إن هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م في الولايات المتحدة، كانت بمعنى ما تعبيراً في ذلك الحين عن ذروة اليأس من الانفتاح السياسي في العالم العربي، مع تحميل مسؤولية الاستعصاء الداخلي إلى العامل الخارجي، وإلى الولايات المتحدة خاصة.

فيما رأى محمد عليمات أن الأحداث المأساوية في ١١ سبتمبر قد أطلقت العنان لموجة رابعة من

وحين يتناول عوائق الديمقراطية -ولاسيما في المنطقة ما بين إندونيسيا والمغرب- يعتبر هنتجتون أن في الإسلام ما قد يتوافق مع مبادئ الديمقراطية كالمساواة والتطوعية والفردية، لكن عدم التمييز بين الديني والسلطوي، والتمسك بالشريعة كقانون أساس في المجتمع، ودور علماء الدين في التأثير على قرارات الحكومة، هو مما يتناقض مع قواعد الحكم الديمقراطي بالمفهوم الغربي المتعارف عليه.

وعلى هذا، فإن البلد الإسلامي الوحيد الذي قامت فيه ديمقراطية كاملة برأيه هو تركيا، وذلك بعد نبذ مصطفى كمال للمفاهيم الإسلامية في المجتمع، محاولاً إقامة دولة علمانية وحديثة على الطراز الغربي، كما أن البلد العربي الوحيد الذي شهد نظاماً ديمقراطياً مستقرّاً هو لبنان، ولو أنها ديمقراطية طائفية توافقية. لكن عندما مالت كفة المسلمين ديموغرافياً نشبت الحرب الأهلية، وانهارت الديمقراطية اللبنانية، بحسب هنتجتون^(١).

لكن هذا الطرح قد يبرّر عدم التغيير في العالم العربي قبل انهيار الاتحاد السوفيتي وفور سقوطه، بمعنى أن البلدان العربية خاصة تفتقر إلى مبادئ الديمقراطية؛ بسبب نفوذ الإسلاميين في تلك المجتمعات، وقدرتهم الواضحة على الوصول إلى الحكم عبر انتخابات نزيهة، مع شكوك عميقة بتمثّلهم الحقيقي لهذه المبادئ. لكن شهدت الثمانينيات تجربة ديمقراطية قصيرة ما لبثت أن انقلبت عليها الأنظمة بدعم من الغرب، فمع المصاعب الاقتصادية التي أصابت الدول العربية عامة عقب انخفاض أسعار النفط، وانتشار الديمقراطية في العالم على نحو مطّرد، خفّت دول عربية عدة قيودها على المعارضة في خطوة أريد منها تجديد شرعيتها عبر الانتخابات، لكن التيار الإسلامي كان المستفيد الأكبر وخاصة في الجزائر؛ حيث فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية في يونيو ١٩٩٠م، وهي الانتخابات

(2) Ibid., p.29.

(1) Ibid., p.27-28.

الديمقراطية، لكن في العالم العربي هذه المرة. واعتبر كانت في الحد الأدنى إلى درجة أن الباحثين اهتموا أنه لو اغتُمت الفرصة بشكل ملائم فسيحدث انتقال حقيقي نحو الديمقراطية في العالم العربي؛ حيث لهذا الانتقال علاقة بالضرورات الأمنية والأخلاقية، بعدما فشلت السياسات الغربية الطويلة الأمد وقد فضّلت الاستقرار، وتأمين المصالح من خلال الأنظمة التسلطية على التغيير الذي سيأتي حتمًا بالإسلاميين إلى الحكم؛ حيث تبين أن هذا الخيار مضرًا بالسلام العالمي، وأنه لا مناص من التعامل مع الإسلاميين الذين عليهم إثبات أنفسهم كشريك يمكن الاعتماد عليه في المسار الديمقراطي وإلا سيواجهون الفشل الوشيك⁽¹⁾.

إلغاء الجيش الجزائري للمرحلة الثانية من الانتخابات التشريعية بعد الفوز الكاسح لجبهة الإنقاذ في الجولة الأولى أواخر عام ١٩٩١م، وتأييد الغرب لهذا الإجراء، خوفًا من تداعيات وصول الإسلام السياسي، شكلاً لحظة انتكاسية ومفصلية للديمقراطية في العالم العربي خاصة، حين بدأت مرحلة من الصدام الأمني والعسكري بين الأنظمة الشمولية والتيار الإسلامي لاسيما في الجزائر ومصر وتونس وليبيا.

طيلة السنوات الماضية بدراسة التسلط في العالم العربي بدل تناول احتمالات الانتقال إلى النظام الديمقراطي، وغابت كلمة التغيير تمامًا من قاموس الأبحاث المتخصصة. ومع انطلاق ثورة تونس استأنف الباحثون الكتابة عن أسئلة الانتقال وإمكانيات الديمقراطية، مع تناسي السؤال القديم عن سبب تخلف التغيير إلى هذا الوقت⁽²⁾.

المطلب الثاني

الإسلاميون والمرحلة الانتقالية

لقد أدى إقصاء الإسلاميين عن المسار الديمقراطي سابقًا إلى نتائج سلبية عدة كما يقول إلن لست، منها: ازدياد الغموض حول قوتهم الحقيقية؛ فلم يكن ممكنًا تحديدها عبر التسجيل الرسمي للأعضاء، أو المشاركة في الاجتماعات العامة، أو أي أعمال أخرى، باعتبار أن وجودهم غير قانوني أصلاً. لذا، كان صعبًا التمييز بينهم وبين المعارضة عمومًا، واستطرادًا تمييز من يؤيد الإسلام السياسي من الناس ممن يؤيد أي معارضة أخرى للنظام القائم، وتقوية الإسلام الراديكالي العنيف، فالإسلاميون كغيرهم من الحركات السياسية الأخرى يصبحون أكثر تجذرًا في مواقفهم بسبب القمع الممارس ضدهم.

وإن إقصاءهم من النظام السياسي، وسدّ الباب أمام حصولهم على مكاسب سياسية بالوسائل القانونية، مما شجّع على ظهور جناح راديكالي يهاجم حتى

لقد أصبحت الديمقراطية خلال الموجة الثالثة حالة عالمية وليست ظاهرة أوروبية فحسب، وبحلول عام ١٩٩٠م كان هناك ٧٦ ديمقراطية، وفي عام ١٩٩٥م ارتفع العدد إلى ١١٧ ديمقراطية؛ حيث لم تعد تخلو أي منطقة إقليمية من عدد كبير من الديمقراطيات سوى الشرق الأوسط، وبرزت مفردات ديمقراطية في كل العوالم الثقافية، ما عدا العالم العربي.

وهنا يتساءل لاري دايموند عن سبب هذا الاستثناء غير الطبيعي⁽³⁾؛ بل سينتظر العالم العربي حتى يناير عام ٢٠١١م إلى أن يخرج الناس إلى الشوارع لتغيير الأنظمة كما فعلت قبلهم شعوب أوروبا الشرقية، وبلاد ما وراء الصحراء في إفريقيا، وأواخر الثمانينيات وفي التسعينيات، فالإصلاحات في البلاد العربية

(1) Muhamad S. Olimat, The Fourth Wave of democratization, The American Journal of Islamic Social Sciences 25:2, p.16.

(2) Larry Diamond, why are there no Arab democracies?, Journal of Democracy, January 2010, Volume 21, Number 1, p.93.

(3) Ellen Lust, Missing the Third Wave: Islam, Institutions and Democracy in the Middle East, Studies in Comparative International Development, 2011, volume 46, p.163-164.

رفض بشدة التعاون معهم؛ لأنهم يشكّلون تهديداً للنظام، بل دعم ضمناً الحكومات في قمعها لهم.

وهذا الانقسام أتاح للأنظمة السابقة الاستمرار عبر إضعاف المعارضة عامة، وقمع الإسلام السياسي خاصة، بل عبر تقديم نفسها كعائق صلب أمام الخطر المفترض للإسلاميين على الدولة والمجتمع⁽¹⁾.

لكن تبدّل كل هذا، مع نشوب الثورة في تونس بشكل مفاجئ، وهروب الرئيس السابق زين العابدين بن علي خلال أيام قليلة، وبروز موقف أمريكي غير مسبوق مؤيد للتغيير، ثم انتشرت العدوى إلى مصر، ومنها إلى سائر بلاد الربيع العربي. ومثّلت تجربتا تونس ومصر نموذجاً فريداً من التغيير السلمي في وقت قياسي، وبالنتاهم مع المؤسسة الأمنية والعسكرية في كلا البلدين.

لكن النموذج المذكور لم يكن قابلاً للتعميم، فتحوّل إلى تغيير قسري وعنيف في ليبيا وسوريا، مع تدخل عسكري خارجي في الحالة الليبية لمصلحة الثوار، وتدخلات إقليمية ودولية متضاربة في سوريا أدّت إلى إطالة أمد الأزمة، وشيوع سيناريوهات التقسيم والحرب الأهلية، أما التغيير في اليمن فكان كناية عن تسوية سياسية بين الحكم والمعارضة برعاية خليجية، في مسار لم يخلُ من نوبات العنف المضبوط.

ومع فوز التيار الإسلامي في الانتخابات الأولى بعد الثورة في كل من تونس ومصر، باتت حركة النهضة في تونس، وجماعة الإخوان المسلمين في مصر، في موقع محوري ضمن المرحلة الانتقالية، فإذا ما أردنا تقييم الأداء لهاتين الحركتين في المدة القصيرة الفاصلة بين عهدين، فلا بد أولاً من الالتفات إلى الظروف الداخلية والشروط الخارجية والتي شكّلت بمجموعها الإطار الحاكم لآلية اتخاذ القرار، وابتداء الخيارات السياسية، ورسم التحالفات الظرفية.

المعتدلين، وهذا ما حدث في مصر مثلاً مع الإخوان المسلمين الذين وجدوا صعوبة في احتواء الجماعات الخارجة من تحت عباؤها، ولجوء الإسلاميين الراديكاليين إلى وسائل العنف لتسجيل حضورهم وإثبات قوتهم، ومع أنهم قليلو العدد نسبياً وشعبيتهم محدودة، لكنهم يمثّلون تهديداً أكبر بكثير من حجمهم الحقيقي، ونشوء عدم اليقين من النيات الحقيقية للإسلاميين عموماً نتيجة هذا الإقصاء، وخاصة مع بروز خطاب سياسي ذي وجهين: الأول يخاطب به قادة الجماعات الإسلامية مؤيديهم وأنصارهم، والثاني يخاطبون به الحلفاء المحتملين، وعلى هذا فإن التقارب بين الإسلاميين وبقية أطراف المعارضة يرتبط بمستوى الفهم المتبادل لتحديد أي وجه من الخطاب العلني للإسلاميين يمثّل وجهة نظرهم الحقيقية، وحتى مع وجود قنوات هامشية للحوار بينهم وبين المعارضة العلمانية، فإن سؤالين يتبادران إلى الذهن، هما: إلى أي مدى سيلتزم الإسلاميون باحترام مبادئ الديمقراطية؟ وكم هو حجم المعتدلين بالنسبة للقوى الراديكالية، وهل يمثّلون التيار الأكثر نفوذاً والأقوى؟

وإن عدم اليقين هذا، لدى فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في المرحلة من الانتخابات النيابية في الجزائر، خلال عام ١٩٩١م، واجه الإصلاحيين في جبهة التحرير الوطنية والمعارضة العلمانية بحسب لاسست، فكان الخيار هو بين السماح بفوز الإسلام السياسي فتقوم جبهة الإنقاذ باستخدام الديمقراطية للقيام بثورة دينية، أو إجهاض المسار الانتخابي وتوجيه ضربة قوية للديمقراطية.

وتركزت المشكلة في تحديد قوة الراديكاليين إزاء المعتدلين في جبهة الإنقاذ، فعندما اندلعت الحرب الأهلية بعد إلغاء الانتخابات تفاقم المخاوف من الإسلاميين عموماً. وانعكس عدم اليقين سلباً على وحدة المعارضة العلمانية نفسها، والتي انقسمت إلى فريقين: الأول رأى وجوب استيعاب الإسلاميين؛ باعتبار أنهم بذلك يميلون أكثر إلى الاعتدال، والثاني

(1) Ibid., p.176-177.

معها كافة شرائح المجتمع، كما كان لأحزاب المعارضة دور أكبر باعتبار الهامش المتاح لها خلال حكم مبارك، لاسيما مع قيام حراك سياسي سابق على الثورة تمثّل بحركة كفاية بين عامي ٢٠٠٤م و٢٠٠٥م، ردًا على محاولة توريث الحكم لجمال مبارك، وحركة شباب ٦ أبريل عام ٢٠٠٨م والتي برزت عقب الإضراب الشهير في ٦ أبريل، والذي دعا إليه عمّال المحلة الكبرى. وكلا الحركتين وإن كانتا قد مثّلتا أقصى ما يمكن للشارع السياسي المصري القيام به في عهد مبارك، فإنهما تميّزتا بأنهما خليط من القوى والاتجاهات الفكرية والسياسية، وأنهما تحوّلتا إلى نواة الحراك الشعبي في ٢٥ يناير عام ٢٠١١م، دون أن تكونا الإطار الكافي لاستيعاب ثورة عارمة كانت أكبر من أي هيكلية حزبية، أو لإيصالها إلى الأهداف المرجوة، بل كان للتيار الإسلامي، وعلى رأسه جماعة الإخوان المسلمين، دور أساس في توسيع نطاق الثورة والثوار، وفي الصمود أمام الهجوم المضاد للنظام لاسيما فيما سُمّي بموقعة الجمل في ٢ فبراير من ذلك العام، إلى أن جاء قرار التنحي الشهير للرئيس حسني مبارك في ١١ فبراير، مرفقًا بتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد في المرحلة الانتقالية.

وفي حين وعدت جماعة الإخوان في اجتماع مجلس الشورى في ٣٠ أبريل ٢٠١١م، بعدم ترشيح أحد لرئاسة الجمهورية، وحصر المقاعد المطلوب حصولها في مجلس الشعب بما بين ٤٥ إلى ٥٠ بالمائة، إلا أنها نكثت وعدها حين حصلت في انتخابات مارس ٢٠١٢م على ٤٧ بالمائة من المقاعد، ثم تولى أحد قادتها سعد الكتاتني رئاسة المجلس، كما رأس نواب من الحرية والعدالة ١٢ لجنة من اللجان البرلمانية، من بينها لجنة الشؤون الخارجية ولجنة الدفاع والأمن القومي. وطرح حزب الحرية والعدالة مرشحه الأول لرئاسة الجمهورية وهو خيرت الشاطر الذي مُنع من الترشح بقرار من لجنة الانتخابات الرئاسية، فالدكتور محمد مرسي الذي فاز في الجولة الثانية من الانتخابات في مواجهة الفريق أحمد شفيق، ما عني أن الإخوان

ففي تونس، وبخلاف مصر، بدأت الثورة عفوية بعد حرق محمد البوعزيزي نفسه، بعيدًا عن الهياكل الهزيلة للمعارضة العلمانية المدجّنة من قبل النظام، أو المعارضة الإسلامية المستأصلة على مدى سنوات طويلة، حيث تولّت كيانات مهنية لها تأثيرها في المجتمع المدني عبر إضفاء نوع من التنظيم على التظاهرات الشعبية المتصاعدة، ونقلها من بورتها الريفية إلى العاصمة والمدن الكبرى، وعلى الأخص الاتحاد العام التونسي للشغل ونقابة المحامين⁽¹⁾، فيما كان للجيش والأجهزة الأمنية الدور الحاسم في إنهاء الأمر في فترة زمنية قصيرة، وبأقل كلفة بشرية ومادية.

وهذا ما أدى إلى التأخر في انطلاق المرحلة الانتقالية مع قيام ثلاث حكومات انتقالية خلال شهرين، وقد تشكّلت من السياسيين التقليديين الذين كانوا جزءًا من النظام نفسه، ثم تأسست الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي أوائل مارس عام ٢٠١١م، من ممثلي الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني ومن المستقلين، فحدّدت قواعد انتخاب المجلس الوطني التأسيسي والذي تمّ في ٢٣ أكتوبر من العام نفسه، على أن يتولى المجلس المنتخب صياغة دستور جديد عام ٢٠١٢م. وفازت حركة النهضة بأكبر عدد من مقاعد هذا المجلس (٨٩ مقعدًا من أصل ٢١٧ مقعدًا)، وتلاه حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (٢٩ مقعدًا)، فيما حلّت العريضة الشعبية الثالثة (٢٦ مقعدًا)، ما عني أن الطريق إلى السلطة يمرّ عبر الحكومة الائتلافية.

أما ثورة مصر فقد تميّزت بأنها انطلقت كحركة شبابية منظمّة عبر وسائل الاتصال الاجتماعي والفيسبوك خاصة، وانطلقت من القاهرة والإسكندرية قبل أن تنتقل إلى الريف⁽²⁾، ما يعني أن الكتلة الطليعية فيها تكوّنت من الناشطين المتعلّمين قبل أن تجذب

(1) Democratization in The Arab World, Prospects and lessons Around the Globe, RAND, 2012, P.69-70.

(2) Ibid., p.71.

للأفكار الغربية المسبقة في هذا الإطار، وعلى احترامه للمعاهدات السياسية والاقتصادية المعقودة في العهد السابق، ولا سيما معاهدات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، وعلى تعهده بمكافحة الإرهاب ونبذ العنف لتحقيق أهداف سياسية، والحرص ضمناً على أن لا يكون وصول الإسلاميين إلى الحكم عاملاً مساعداً لاستقواء العناصر المعادية للديمقراطية والمؤيدة للإرهاب، لا سيما الجماعات الجهادية.

وعليه فقد اتسم الأداء الإجمالي للتيار الإسلامي في هذين البلدين بنوع من المرونة البرجماتية عبر تراجع تكتيكية متفاوتة عن متن الخطاب الديني المعهود لجهة إقامة الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة، أو الكيفية التي سيكون عليها التطبيق التدريجي، فكرّر زعيم حركة النهضة في تونس راشد الغنوشي مقولاته المعروفة

عن الدولة المدنية، والالتزام بمبادئ الديمقراطية، واستعداد الحركة لتداول السلطة عبر صناديق الاقتراع، فيما أطلق حزب الحرية والعدالة الجناح السياسي الرسمي لجماعة الإخوان مصطلح الدولة المدنية بمرجعية إسلامية.

وعلى المستوى العملي، نجحت حركة النهضة في تشكيل ائتلاف حكومي مع التجمع من أجل الجمهورية بقيادة المنصف المرزوقي؛ فتقاسم الطرفان مواقع السلطة التنفيذية في المرحلة الانتقالية، وتمكنا من تجاوز الخلافات الأيديولوجية رغم احتدام الصراع في الشارع بين الكتلة العلمانية ذات الرسوخ التاريخي وبين الكتلة السلفية الحديثة الظهور، واضطرار النهضة إلى الإمساك بالعصا من الوسط؛ لطمأنة العلمانيين من جهة، وتهدة السلفيين من جهة أخرى، وليس بإمكانها تلبية مطالب الجهة الأولى والتي تناقض المبادئ الإسلامية بشكل حادّ، ولا الاصطدام

المسلمين لو تحالفوا مع السلفيين افتراضاً فسيكون المشهد تحت سيطرة التيار الإسلامي دون منازع.

لذا، يبدو الفارق جلياً بين تونس ومصر بخصوص المشهد ما بعد الثورة والتوازن الجديد، فمع أن التيار الإسلامي في كلا البلدين واجه قوى مضادة له، أي القوى العلمانية في تونس، والجيش والقوى اليسارية والعلمانية في مصر، فإن الخصم في تونس كان أضعف تنظيمياً وشعبياً، مما واجهه الإخوان المسلمون في مصر، وهو خصم مثلك الأضلاع، أي فلول النظام القديم وهي عبارة عن شرائح نافذة اجتماعياً

واقتصادياً وبيروقراطياً، والجيش كمؤسسة اجتماعية ذات مصالح اقتصادية كبرى، والقوى الثورية اليسارية والليبرالية الحديثة العهد والمشتتة تنظيمياً وسياسياً.

وفيما اكتفى التيار السلفي في تونس بتشكيل قوة ضغط

في الشارع، مع عدم انخراطه رسمياً في العملية الديمقراطية، دخل السلفيون في مصر على مختلف اتجاهاتهم في منافسة انتخابية شعبية وسياسية شديدة مع الإخوان، وهو ما زاد من حجم المصاعب لدى الإسلام السياسي التقليدي حين يواجه خصماً رابعاً من نوع آخر، والتيار السلفي حديث في الحياة العامة، ولا يملك خبرة سياسية ولا تنظيمية. ويمكن إدراج الشخصيات الإخوانية المنشقة حديثاً مثل عبد المنعم أبو الفتوح، والذي حاز على ملايين الأصوات في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في هذه الخانة أيضاً، وهو يمثل الاتجاه الإسلامي الليبرالي الذي يجتذب المسلمين المتدينين غير الحزبيين، وشرائح متنوعة من الفئات الشعبية.

أما من ناحية القيود الخارجية، فقد انشغل التيار الإسلامي في تونس ومصر، في تقديم المواقف والقرائن على صدق توجهه الديمقراطي، خلافاً

يبدو الفارق جلياً بين تونس ومصر بخصوص المشهد ما بعد الثورة والتوازن الجديد، فمع أن التيار الإسلامي في كلا البلدين واجه قوى مضادة له، أي القوى العلمانية في تونس، والجيش والقوى اليسارية والعلمانية في مصر، فإن الخصم في تونس كان أضعف تنظيمياً وشعبياً، مما واجهه الإخوان المسلمون في مصر.

وفيما اكتفى التيار السلفي

في تونس بتشكيل قوة ضغط

في الشارع، مع عدم انخراطه رسمياً في العملية

الديمقراطية، دخل السلفيون في مصر على مختلف

اتجاهاتهم في منافسة انتخابية شعبية وسياسية

شديدة مع الإخوان، وهو ما زاد من حجم المصاعب

لدى الإسلام السياسي التقليدي حين يواجه خصماً

رابعاً من نوع آخر، والتيار السلفي حديث في الحياة

العامة، ولا يملك خبرة سياسية ولا تنظيمية. ويمكن

إدراج الشخصيات الإخوانية المنشقة حديثاً مثل عبد

المنعم أبو الفتوح، والذي حاز على ملايين الأصوات

في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في هذه

الخانة أيضاً، وهو يمثل الاتجاه الإسلامي الليبرالي

الذي يجتذب المسلمين المتدينين غير الحزبيين،

وشرائح متنوعة من الفئات الشعبية.

أما من ناحية القيود الخارجية، فقد انشغل التيار

الإسلامي في تونس ومصر، في تقديم المواقف

والقرائن على صدق توجهه الديمقراطي، خلافاً

المباشر مع الجهة الثانية وهي الخزين الاحتياطي الموازن تجاه التطرف العلماني.

وقد تمكن الرئيس محمد مرسي من تحقيق قدر كبير من هذه الإجراءات في سرعة وحزم، رغم أنه بإلغائه الإعلان الدستوري المكمل قد وضع كل الصلاحيات التنفيذية والتشريعية بيده، إلى حين انتخاب مجلس الشعب الجديد، بعد حل أول مجلس من قبل المحكمة الدستورية العليا، أي أنه أضحى قانونياً أكثر نفوذاً من الرئيس السابق في المرحلة الانتقالية الجارية، ولهذا الأمر انعكاسات سلبية إضافية؛ بحيث يزداد الموقف حساسية، وتتفاقم مشاعر الخوف من هيمنة الإسلاميين، ليس فقط على المرحلة التي تتشكل فيها صورة المستقبل، بل على هوية الدولة نفسها.

انشغل التيار الإسلامي في تونس ومصر، في تقديم المواقف والقرائن على صدق توجهه الديمقراطي، خلافاً للأفكار الغربية المسبقة واتسم الأداء الإجمالي للتيار الإسلامي في هذين البلدين بنوع من الرونة البرجماتية عبر تراجع تكثيكية متفاوتة عن متن الخطاب الديني العهود لجهة إقامة الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة، أو الكيفية التي سيكون عليها التطبيق التدريجي.

وهذا الموقف الوسطي المتذبذب بين أقصى الطرفين المتناقضين، يزيد من نسبة الشكوك لدى العلمانيين الذين يرون أن حركة النهضة تمالئ السلفيين ضمناً، وتستعين بهم بطريقة غير مباشرة، لفرض توازن الرعب بين القوى السياسية، وترسيخ موقع المعتدلين الإسلاميين كبديل وحيد لا غنى عنه. ومن جهة مقابلة، فإن السلفيين يتفاقم غضبهم من مواقف النهضة التي يرونها لا تمثل تراجعاً عن النهج الإسلامي فقط، بل يعتبرونها خروجاً كاملاً عنه.

لذلك، فإن سياسة الوسطية بين النقيضين هي ذات مخاطر جمّة، وليس أقلها انزلاق السلفيين في أعمال عنف ضد الحكومة الانتقالية، أو انزلاق الحكومة في حملة منهجية لقمع التيار السلفي أو الاثنين معاً، وهو ما سيؤدي إلى تشويه مكتسبات النهضة في محاولاتها إمكانية المواءمة بين الإسلام والديمقراطية، مما قد يعيد مفردات النظام القديم إلى الواجهة، وكذلك مبررات وجوده.

أما التيار الإسلامي في مصر فقد واجه وضعاً أكثر تعقيداً مع وجود الأقلية القبطية المتحالفة مع القوى اليسارية والليبرالية من جهة، ومع كون الجيش قوة ذات وزن في الحياة السياسية منذ انقلاب عام ١٩٥٢م، وله مصالح كبرى وامتدادات شعبية قوية من جهة أخرى، فكان على حزب الحرية والعدالة اختراق القوى السياسية غير الموحدة في كتلة صلبة من خلال إجراءات تمثل أهدافاً رئيسة للفصائل الثورية، مثل مواجهة فلول النظام، والحد من نفوذ المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كما كان عليه احتواء الجيش، وإعادةه إلى وضعه الطبيعي تابعاً للسلطة التنفيذية المنتخبة

المطلب الثالث

تحديات المرحلة الانتقالية

مع فوز التيار الإسلامي السياسي في كلٍّ من تونس ومصر في الانتخابات العامة، ووصوله إلى السلطة التنفيذية في كلا البلدين، فقد أصبحت المرحلة الانتقالية نحو النظام الجديد مع تصفية آثار النظام السابق ومراكز القوى المعادية للثورة في الدولة والمجتمع، بعهدة هذا التيار ومسؤوليته، لذلك فإن مهمته مزدوجة وهي ضمان نجاح عملية الانتقال من جهة، وإثبات كفاءة التيار الإسلامي في إدارة الدولة، لاسيما دولة محورية كمصر من جهة أخرى، لذا فإن التحديات جسيمة للغاية مع السعي الحثيث من جانب الخصوم لإفشال هذه التجربة الفريدة، وهؤلاء ليسوا منحصرين بفلول النظام السابق وحسب. وعلى هذا، فمن الممكن إجمال هذه التحديات على الشكل التالي:

١- إن التحدي الأكبر الذي يواجه التجربة الإسلامية

التحديات التي تواجه التيار الإسلامي السياسي في كل من تونس ومصر:

١ - إقناع أتباعه وأنصاره بأن ممارسته الحكم الديمقراطي
لن تكون على حساب المبادئ الإسلامية وأحكام الشريعة
التي لا تقبل تغييراً ولا تعديلاً.

٢ - أن يتمكن الإسلاميون من الانفتاح على كافة التيارات
السياسية العاملة.

٣ - أن ينجح الإسلاميون في تقديم صورة مختلفة عن
الحكم الرشيد البعيد عن أدوات الفساد ومعانيه.

٤ - أن يتمكن التيار الإسلامي الحاكم من صياغة سياسة
خارجية متوازنة توفق بين المبادئ والوقائع.

المرحلة الانتقالية من موقع السلطة التنفيذية نوعاً
من المغامرة غير المحسوبة، ذلك أن خصوم هذا التيار
يراهنون على فشل الإسلاميين في هذه المرحلة؛
من أجل إضعافهم شعبياً، وتهميش دورهم تدريجياً
عندما يقوم النظام الديمقراطي الجديد، بل هم
يرتقبون انزلاقهم في مواجهات متوقعة مع المجتمع
وقيمه السائدة، انطلاقاً من رغبتهم بتطبيق الشريعة
الإسلامية على كل مناحي الحياة دون أي استثناء،
ولو بالتدريج، وأن هذا الاتجاه الأصيل في الحركة
الإسلامية لا يستطيع جناحها السياسي مهما بلغ من
المرونة أن يتجاهله، وإلا وقع في تناقض مع قاعدته
الشعبية، والتي منحته أصواتها على أنه يمثل الإسلام
ويسعى إلى تنفيذ أحكامه.

في سدة الحكم في تونس ومصر على حدٍ سواء،
ليس إقناع الداخل والخارج بقدرته على ممارسة
الديمقراطية بكافة مظاهرها وإجراءاتها، بل إقناع
أتباعه وأنصاره بأن ممارسته للحكم الديمقراطي لن
تكون على حساب المبادئ الإسلامية وأحكام الشريعة
التي لا تقبل تغييراً ولا تعديلاً.

فالفكر الذي يحملها يصادم كثيراً من العادات
المستحكمة في المجتمع، حتى لو كان متديناً بغالبية
العظمى، وإن تخلى عن تطبيق الشريعة أو منح لنفسه
الأعذار من أجل التأخير؛ اصطدم مع حاضنته
الشعبية التي لن ترى أي فائدة مرجوة من الحكم،
فتكون النتيجة سلبية في كلتا الحالتين.

وعليه، قد يبدو تصدّي التيار الإسلامي لقيادة

لبقية المواطنين⁽¹⁾.

٢- التحدي الثاني هو أن يتمكن الإسلاميون من الانفتاح على كافة التيارات السياسية العاملة، فلا يصبح الحكم ذا طابع حزبي معيّن دون أن يستتبع ذلك إبعاد الكفاءات الحزبية المنتمية إلى التيار، فمحاولة الموازنة بين المطلبين أكثر صعوبة بالنسبة للتيار الإسلامي منه لأي تيار سياسي آخر؛ نظراً لحجم التوقعات والمخاوف في الوقت نفسه، بحيث يبدو قادة التيار في زوايا ضيقة وهوامش محدودة من حرية الاختيار، وكذلك لأنها التجربة الأولى من نوعها على الإطلاق؛ إذ لم يسبق أن سُمح للإسلام السياسي بالفوز في انتخابات حرة ونزيهة، وأن يصل إلى موقع السلطة التنفيذية أو الرئاسة من باب أولى، وقد مُنعوا من ذلك في الجزائر قبل أكثر من عقدين، متسبباً القرار بحرب طويلة وعشرات الآلاف من الضحايا.

ولهذا فإن الأنظار متجهة نحو الإسلاميين ليرى كيف يتصرفون من موقع الفوز في انتخابات ديمقراطية، وليس كما يُنتظر من أي حزب سياسي آخر، بمعنى توافقه مع عودته الانتخابية لقاعدته الشعبية، فليس مطلوباً منهم ولا هو منتظر منهم أن ينفذوا أيّاً من توقعات قاعدتهم الشعبية لجهة الأسلمة وتطبيق الشريعة.

وتكمن أهمية الانفتاح على التيارات السياسية الأخرى أنه يؤدي جزئياً -على المدى القريب على الأقل- إلى إحباط محاولات التكتل الحزبي والشعبي ضد الإسلاميين؛ إذ بدأ التحريض وسط القوى العلمانية واليسارية ضد التيار الإسلامي عامة بمجرد تشكيل حركة النهضة للحكومة التونسية، تحت عنوان الحفاظ على مكتسبات المرأة التونسية، وضمان الحريات العامة ولاسيما حرية التعبير، وضرورة التصدي لمن يوصفون بالمتشددين السلفيين.

فتكون المعادلة إذاً أنه متى ابتعد قادة النهضة أو الحرية والعدالة عن مسار تطبيق الشريعة بأي ذريعة كانت، فلن يواجهوا غضب التيار السلفي الصاعد في كلا البلدين وحسب، بل إن شرائح مؤثرة في التيار السياسي الإسلامي تؤمن بوجود البدء بتطبيق الشريعة دون تأخير، وإلا فما مغزى المشاركة الواسعة في الانتخابات النيابية والرئاسية إن لم يكن متاحاً للإسلاميين تطبيق برنامجهم المبدئي؟

وقد يكون التبرير حينذاك بأن المشاركة في السلطة التنفيذية من باب درء المفسدة إن كانت قاصرة عن جلب المصلحة، أي أن تسهم في تكوين شبكة أمان للدعوة الإسلامية، والتصدي قدر الإمكان للمفاسد الاجتماعية الشائعة، والحدّ من تبعية الدولة والمجتمع للتوجهات الغربية، وإلى ذلك محاولة النهوض وفق برنامج طموح، على أمل أن تكون الأسلمة بعد ذلك نتيجة طبيعية لا اصطناعاً ولا إكراهاً.

لكن هذه الذريعة قاصرة عن الإلمام بكافة الظروف المحيطة بالعملية الانتقالية، وأبعاد الحراك الشعبي المتنوع، ومدى نفوذ القوى الخارجية، فما واجهه التيار الإسلامي حتى الآن من حملات سياسية ومنسّقة يوحى بأن الأطراف الداخلية والخارجية تسعى بكل جهدها لتمنع الإسلاميين من إحداث انقلاب جذري في توجهات المجتمع وسياسات الدولة، على أن تكون المفاهيم السائدة في الديمقراطيات الغربية هي مرجعية الدستور وتنفيذ القانون في النظام الجديد، أو ما يدعوه ألفرد ستيبان بالتسامح المزدوج (Twin Tolerations) بمعنى أن يتسامح المواطنون الدينيون مع الدولة ومسئوليتها المنتخبين ديمقراطياً؛ فيمنحونهم حرية التشريع والحكم دون الاصطدام معهم على الأسس الدينية التي تجعل من الشريعة صنو الإيمان بالله الواحد، وبالمقابل تتسامح الدولة وأجهزتها إزاء المواطنين الدينيين، فتمنحهم حرية التعبير عن الآراء والقيّم بشرط احترامهم للقانون وللحقوق الدستورية

(1) Alfred Stepan, journal of Democracy, April 2011, Volume 23, Number 2, p.89-90.

وهو أنه إذا كانت المشكلة الاجتماعية الاقتصادية بالغة التركيب، وتحتاج إلى حلول طويلة الأجل، فإن هذا لا ينفي في نفس الوقت وجود إمكانيات كثيرة لتحقيق خطوات صغيرة، لكنها مؤثرة نفسياً.

وإن النجاح في التخفيف النسبي من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، واقتراح استراتيجيات مقنعة على المديين المتوسط والبعيد المدى من أجل حلول بنيوية للجمود والتخلف في قطاعات حيوية

عدة؛ كفيل بمنح الانطباع الجيد في هذه الفترة القصيرة الأمد، تمهيداً لبناء سياسي أشد رسوخاً بعد الانتقال النهائي إلى النظام الديمقراطي.

ولا بد من التنويه هنا إلى أن أيّ إصلاحات اقتصادية جذرية تتطلب أمرين متلازمين:

الأول الإسراع بإعادة هيكلة الدولة، وإدارتها المختلفة لتخفيف النفقات الجارية، وزيادة فاعلية البيروقراطية الرسمية في تونس ومصر، والثاني الحصول على تمويل من الجهات الدولية والإقليمية لجدولة الديون، وتمويل المشروعات ذات الطابع الاجتماعي المباشر، وإطلاق الدورة الاقتصادية من جديد بعد الآثار السلبية لأيام الثورة، وما تبعها من اضطرابات، وغياب الأمن والاستقرار، وآليات إعادة تشكيل النظام وإظهار هويته الجديدة.

والواقع، أنه بمقدور خصوم التيار الإسلامي التأثير سلباً في هذين البندين، فبمستطاع أي بيروقراطية في العالم أن تضع العراقيل أمام القرارات الصادرة عن السلطة التنفيذية؛ بحجة الالتزام بالقوانين واللوائح، أو بذريعة وجود تضارب في التشريعات السائدة، أو أن الاستمرارية في أعمال الدولة تفترض إبقاء القوانين والتوجهات التنظيمية للنظام السابق إلى أن تصدر قوانين جديدة أو تعدل القوانين القديمة، وهذا يستلزم الإمساك بالأكثرية النيابية في البرلمان أو

وما إن فاز الرئيس محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية، متجاوزاً كل العوائق المادية والمعنوية التي وُضعت أمامه، حتى بدأ تحريك الشارع ومعه قطاع المثقفين والفنانين، وحاول بعضهم تنظيم مليونية لإسقاط نظام الإخوان، كما صدرت مطالبات بحظر الجماعة نفسها، وهو استعادة صريحة لنهج الحكم المصري منذ أيام الملك فاروق، امتداداً مع حكم العسكر ابتداء من عام ١٩٥٢م، في حين أن حملة المرشح

أحمد شفيق قبيل المرحلة الثانية من الانتخابات الرئاسية حفلت بقدر كبير من الخطاب التحريضي لثني الناخبين عن تأييد مرسي، وحيث وُضع الناخب المصري بكافة أطيافه أمام الخيار الصعب، فإما تأييد مرسي ووصول جماعة الإخوان إلى الموقع الأول في الدولة،

وإما تأييد الفريق أحمد شفيق أحد رموز النظام السابق والحكم على ثورة ٢٥ يناير بالفشل الذريع، ولم يكن ممكناً الوقوف على الحياد بسبب تقارب الأوزان والأصوات.

وهذا يعطي صورة واضحة عن حجم الاستقطاب السياسي والشعبي في مرحلة ما بعد الثورة، وأن الترفع عن النهج الحزبي من الضرورات السياسية للإسلاميين في المرحلة الانتقالية على وجه التحديد.

٣- التحدي الثالث أن ينجح الإسلاميون في تقديم صورة مختلفة عن الحكم الرشيد البعيد عن أدوات الفساد ومعانيه، وأن يكونوا بالكفاءة المنتظرة منهم لحلّ الأزمات الموروثة والمستعصية منذ زمن طويل؛ إذ ستكون المرحلة الانتقالية اختباراً حقيقياً على هذا الصعيد.

وإذا ما طُرح السؤال حينئذ عن مدى أدوات النجاح ووسائله؛ إذ لا يكفي رفع الشعار دون توافر إمكانيات تطبيقه في أول فرصة سانحة، فإن الجواب واضح

بل إن مكانتها وموقعها يمنحانها القدرة على المناورة، وأداء أدوار الوساطة؛ كالذي حاوله الرئيس مرسي حين دعا إلى لجنة رباعية لنقاش الأزمة في سوريا، أو إظهار قدر مهم من استقلالية القرار السيادي حين وافق مرسي مثلاً على المشاركة في قمة دول عدم الانحياز في طهران رغم التحفظ الأمريكي.

توصيات الدراسة:

١- أن يمارس التيار الإسلامي الحاكم في تونس ومصر سياسة متحفظة في الداخل والخارج، بعيداً عن المبادرات غير المحسوبة، أو المواقف غير المدروسة، فالموقف مائع إلى درجة تعظم فيها المخاطر والعواقب، وحيث تكثر القيود الذاتية والموضوعية، في فترة اختبارية مفصلة.

٢- أن يركّز على تحقيق الإنجازات النموذجية في المرحلة الانتقالية، وأن يجيد مع ذلك العلاقات العامة في الداخل وفي الخارج، دون الانجرار لاعتماد استراتيجيات الدعاية أو المبالغة في إظهار المحاسن، وإخفاء النقائص، فالمصداقية السياسية هي المعيار الحاسم في معركة كسب العقول والقلوب.

٣- أن لا ينحرف في سياسة صدامية مجانية مع التيار السلفي غير المندرج في المسار الديمقراطي، والاكتفاء بإجراءات احترازية، منها فتح قنوات الحوار الدائم عبر شخصيات دينية مقبولة، وبرود جراحية حين تنتصب احتمالات عنف جدية لا متوهمة، ذلك أن استعادة نهج النظام السابق في مواجهة هذه الجماعات، لن يمنح الإسلام السياسي القبول الكافي من خصومه.

وجود برلمان أصلاً كما هو حال مصر بعد إلغاء مجلس الشعب المنتخب بقرار من المحكمة الدستورية العليا، ولو أن الرئيس مرسي بات يتمتع بالسلطة التشريعية مؤقتاً.

ومن جهة أخرى، تستطيع المؤسسات الدولية إملاء شروطها على تونس ومصر كما تفعل مع سائر البلدان، وعدد من هذه الشروط لا يتعلّق حصراً بالوجه الاقتصادي المباشر، بل لها ارتباطات أخرى بكيفية سير الدولة عامة وعلاقاتها مع مكونات الشعب كما مع الدول الأخرى.

٤- أما التحدي الرابع فهو أن يتمكن التيار الإسلامي الحاكم من صياغة سياسة خارجية متوازنة توفّق بين المبادئ والوقائع، دون أن تخلّ بالمبادئ ولا أن تتغافل عن الوقائع؛ إذ من المنزقات التي وقع فيها بعض رموز هذا التيار مبكراً، هو النأي عن المسائل الشائكة وإعطاء إجابات ملتبسة بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي، ومسار السلام المتوقف منذ سنوات، واعتبار أن فلسطين ليست الأولوية في هذه المرحلة، وحتى الابتعاد نسبياً عما يجري في سوريا في مرحلة أولى قبل الانخراط تدريجياً في معاداة النظام السوري لما أفضله من مبادرات عربية ودولية.

ومن المسلّم به بالنسبة إلى مصر -خاصة لما تتمتع من أهمية جغرافية وديموغرافية- أن تترتب على التغيير الحادث فيها بعد سقوط نظام مبارك آثار استراتيجية وجيوسياسية بالغة الأهمية، بخصوص الصراع مع إسرائيل، أو استعادة شيء من التوازن إزاء تعاظم القوة العسكرية والسياسية لإيران في منطقة الخليج بعد إسقاط نظام الرئيس صدام حسين في العراق، وامتداده إلى المجال الحيوي لمصر في الهلال الخصيب وإلى مقتربات البحر الأحمر مع العلاقات التي نسجتها إيران مع بعض بلدان القرن الإفريقي.

ولا يعني ذلك أن تتورط مصر في صراعات إقليمية مباشرة، ولا أن تكون جزءاً من محور إقليمي ضد آخر،

معلومات إضافية

حزب الحرية والعدالة:

حزب مصري تأسس يوم ٦ يونيو ٢٠١١م ذو مرجعية إسلامية، ويتبنى أيولوجية السياسة الإسلامية، تابع من جماعة الإخوان المسلمين. فاز حزب الحرية والعدالة في انتخابات مجلس الشعب المصري ٢٠١١-٢٠١٢م بأغلبية كاسحة في «الفردى» وأغلبية نسبية في «القوائم» وحصل على إجمالي ٢١٣ مقعداً في مجلس الشعب. في ٢١ فبراير ٢٠١١م وبعد أيام قليلة من تحي حسني مبارك إثر ثورة ٢٥ يناير أعلن الدكتور محمد بديع المرشد العام للجماعة عن عزمها تأسيس الحزب، كما أعلنوا أنه مفتوح لكل المصريين من مسلمين ومسيحيين.

التاريخ

وتعود أولى إشارات الجماعة لتأسيس حزب سياسي إلى عام ١٩٩٦م إلا أنه تلت تلك الإشارة عملية اعتقالات في صفوف الجماعة ومحاكمات عسكرية لأعضائها. وبعد فوز الجماعة بنسبة ٢٠٪ من مقاعد مجلس الشعب المصري عام ٢٠٠٥م قامت جماعة الإخوان المسلمين في عام ٢٠٠٧م بالإعلان عن برنامج لحزب سياسي - لكنها لم تعطه اسماً في ذلك الوقت- وتم توزيع مسودة لبرنامج ذلك الحزب على عدد من الشخصيات السياسية بمصر والخارج، وقد أثار ذلك البرنامج ردود فعل متباينة بين مؤيد ومعارض ومتحفظ؛ لأن الحزب هو امتداد سياسي لحركة الإخوان المسلمين التي لا يؤيدها بعض الناس، ولكن يبقى لها مؤيدوها الكثيرون والمنتشرون في مصر وفي جميع أنحاء العالم.

وبعد ثورة ٢٥ يناير التي أطاحت بالرئيس السابق حسني مبارك، أعلنت الجماعة تأسيس حزب الحرية والعدالة واختارت الدكتور محمد سعد الكتاتني -رئيس الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين في مجلس الشعب ٢٠٠٥م- وكبيراً للمؤسسين. وبعد ذلك تم اختيار محمد مرسى رئيساً للحزب، وعصام العريان نائباً للرئيس، ومحمد سعد الكتاتني أميناً عاماً. كما تم اختيار المفكر المسيحي رفيق حبيب نائباً لرئيس الحزب.

الأسس والمنطلقات:

- مبادئ الشريعة الإسلامية الديمقراطية هي المصدر الرئيس للتشريع؛ مما يحقق العدل في سن القوانين وفي التطبيق وفي الأحكام، مع الإقرار لغير المسلمين بحقوقهم في التحاكم إلى شرائعهم فيما يتعلق بالأحوال الشخصية.

- الشورى هي جوهر الديمقراطية، وهي السبيل لتحقيق مصالح الوطن؛ حتى لا يستبد فرد أو فئة بالتصرف في الأمور العامة التي تتأثر بها مصالح الشعب.

- الإصلاح الشامل مطلبٌ مصري والشعب هو المعنى أساساً بأخذ المبادرة لتحقيق الإصلاح، الذي يهدف إلى إنجاز آماله في حياة حرة كريمة، ونهضة شاملة، وحرية وعدلٍ ومساواةٍ وشورى.

الأهداف:

- تحقيق الإصلاح السياسي والدستوري، وإطلاق الحريات العامة، وخاصة حرية تكوين الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، وإقرار مبدأ تداول السلطة طبقاً للدستور الذي يقره الشعب بحرية وشفافية.
- اعتبار الأمة مصدر السلطات، والشعب صاحب الحق الأصيل في اختيار حاكمه ونوابه، والبرنامج الذي يعبر عن طموحاته وأشواقه.
- نشر وتعميق الأخلاق والقيم والمفاهيم الحقيقية لمبادئ الإسلام كمنهج تعامل في حياة الفرد والمجتمع.

حزب النور:

هو حزب سياسي مصري، سلفي المرجعية، تأسس عقب ثورة ٢٥ يناير. الحزب ذو مرجعية إسلامية، ويتبع المنهج السلفي، ويعد أول حزب سلفي يتقدم بأوراقه، ويتم قبوله ضمن الأحزاب التي قدمتها الدعوة السلفية. يهدف الحزب للدفاع عن تطبيق الشريعة الإسلامية، والوصول إلى غايته بطريقة سلمية علمية خاضعة لأحكام الشرع والدين. ويؤكد الحزب الالتزام الكامل بالنظام العام، والآداب العامة للدولة، واحترام شرعيتها، وعدم الخروج على مبادئها، وأن مؤسسي الحزب غير طامعين في غرض آخر غير تحكيم المسلمين إلى دينهم.

التاريخ:

خاض حزب النور أول انتخابات تشريعية بعد تأسيسه، انتخابات مجلس الشعب المصري ٢٠١١-٢٠١٢م، ضمن تحالف الكتلة الإسلامية الذي تزعمه وضم حزبي البناء والتنمية والأصالة ذوا التوجه السلفي. حلّ التحالف ثانياً بعد فوزه بنسبة ٢٤٪ من المقاعد (أي ١٢٣ مقعداً)، منهما ١٠٨ مقاعد لحزب النور.

دخل الحزب في أزمة حادة بين فريقين من قياداته منذ منتصف عام ٢٠١٢م وقبيل إجراء الانتخابات الداخلية للحزب. وقد بدأت إحدى مراحل تلك الانتخابات في ١٥ سبتمبر بالرغم من قرار عماد عبد الغفور رئيس الحزب تأجيلها، وكان مجموعة من أعضاء الحزب شكلوا ما عُرف بـ«جبهة إصلاح حزب النور» التي تطالب بفصل الحزب عن الدعوة السلفية إدارياً، ثم وصلت أزمة الحزب الداخلية إلى مرحلة حرجة في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٢م حيث ظهر للحزب «هيئتان عليتان» تزعم إحداهما أشرف ثابت، وكيل مجلس الشعب السابق، والتي قررت إعفاء عماد عبد الغفور من رئاسة الحزب وتعيين السيد مصطفى حسين خليفة رئيساً مؤقتاً فيما اجتمعت هيئة عليا أخرى للحزب برئاسة عماد عبد الغفور، وقررت فصل عدد من القيادات وهم أشرف ثابت ويونس مخيون وجلال مرة، واستبعاد نادر بكار من منصب المتحدث الرسمي، بالإضافة لإلغاء الانتخابات الداخلية للحزب.

واستطاع مجلس أمناء الدعوة السلفية إنهاء الأزمة في ٦ أكتوبر ٢٠١٢م بعد عقد مصالحة بين الفريقين المتنازعين. قضت المصالحة بتجديد الثقة في عبد الغفور رئيساً للحزب، والاستمرار في الإجراءات الانتخابية، وعقد الجمعية العمومية الأولى للحزب يوم ١١ أكتوبر التالي.

برنامج الحزب:

- يهدف الحزب إلى التغلب على المصاعب والتحديات، وهي:
- الفساد السياسي.

- الفساد الاقتصادي.
- الفساد الأمني.

مع التأكيد على أن الهوية المصرية هي الهوية الإسلامية العربية بحكم عقيدة ودين الغالبية العظمى من أهلها، واعتماداً على أن اللغة العربية هي لغة أهلها، واعتماد الإسلام ديناً للدولة، واللغة العربية هي اللغة الرسمية، والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع، اتفاقاً مع تصريح المتحدث الرسمي للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، بأن هذه الأسس تُعتبر مبادئ فوق دستورية، لا بد أن ينص عليها أي دستور للبلاد.

حزب النهضة التونسي:

حركة النهضة: حركة الاتجاه الإسلامي سابقاً: هي الحركة التاريخية التي تمثل التيار الإسلامي في تونس. أُسست الحركة عام ١٩٧٢م وأعلنت رسمياً على نفسها في ٦ جوان ١٩٨١م، ولم يتم الاعتراف به كحزب سياسي في تونس إلا في ١ مارس ٢٠١١م من قبل حكومة محمد الغنوشي ٢٠١١م، المؤقتة بعد مغادرة الرئيس زين العابدين بن علي البلاد على إثر اندلاع الثورة التونسية في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠م تعتبر النهضة في الوقت الحاضر من بين أهم الأحزاب السياسية في تونس.

ترجع بدايات الحركة إلى أواخر الستينيات تحت اسم الجماعة الإسلامية التي أقامت أول لقاءاتها التنظيمية بصفة سرية في أبريل ١٩٧٢م، من أبرز مؤسسيها أستاذ الفلسفة راشد الغنوشي والمحامي عبد الفتاح مورو، والدكتور المنصف بن سالم، وانضم إليهم لاحقاً عدد من النشطاء من أبرزهم صالح كركر، حبيب المكني، علي العريض. اقتصر نشاط الجماعة في البداية على الجانب الفكري؛ من خلال إقامة حلقات في المساجد، ومن خلال الانخراط بجمعيات المحافظة على القرآن الكريم. لقي نشاط الجماعة في الأول ترحيباً ضمنياً من طرف الحزب الاشتراكي الدستوري (الحزب الواحد آنذاك)، الذي رأى في الحركة الإسلامية سنداً في مواجهة اليسار المهيمن وقتئذٍ على المعارضة. وفي عام ١٩٧٤م سُمح لأعضاء الجماعة بإصدار مجلة المعرفة التي أصبحت المنبر الفعلي لأفكار الحركة. في ١٩٧٩م أقيم بشكل سري المؤتمر المؤسس للجماعة الإسلامية تمت فيه المصادقة على قانونها الأساسي الذي انبثت على أساسه هيكله التنظيم.

النهضة والإخوان:

الحركة لم تعلن نفسها في بيانها التأسيسي أنها مرتبطة بالإخوان ولم تتف ذلك أيضاً، تقول بعض المصادر: إن الحركة قامت على منهج وفكر الإخوان المسلمين، لكن الصحفي صلاح الدين الجورشي يذكر أن رئيس الحركة راشد الغنوشي يعتبر حركة الإخوان حليفاً ولكنها ليست مرجعية. كما تصنّفها مصادر على إنها إخوان تونس، كما أن رئيس الحركة ومؤسسها راشد الغنوشي عضو مكتب الإرشاد العالمي لجماعة الإخوان المسلمين.

المصدر:

الموقع الرسمي للإخوان المسلمين، على الرابط التالي: <http://www.ikhwanonline.com>

الموقع الرسمي لحزب النور، على الرابط التالي: www.alnourparty.org

الموقع الرسمي لحزب النهضة التونسي، على الرابط التالي: <http://www.ennahdha.tn>

العمل الاجتماعي وتأثيره على العمل السياسي الإسلامي في الدول الثورية



عصام زيدان

باحث في الشؤون السياسية

ملخص الدراسة

يعد تدهور البعد الاجتماعي، بمستوياته وتنوعاته المختلفة بمثابة القاسم المشترك الأكبر بين جميع الدول الثورية، فهو أحد الأسباب الكامنة وراء تفجر هذه الثورات، وعامل رئيس في نجاحها؛ بما وقَّره من رداء شعبي وظهير قوي ساند الثورة ضد الأنظمة الفاسدة منذ اليوم الأول لاندلاعها.

ولذلك ستكون هذه الدراسة عن العمل الاجتماعي؛ لأنه لم يعد تكميلياً، بل أصبح جزءاً أساسياً في معالجة القضايا السياسية، والاقتصادية، والثقافية. كما أنه شهد تغيرات وتطورات في مفهومه، ووسائله، ومرتكزاته؛ حيث سعت به لتحقيق أهداف كبرى، ولم يعد هدفه الأساس تقديم الرعاية والخدمة للمجتمع وفتاته، فقد تجاوزه لتطوير وتنمية المجتمع بأسره.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها للعمل الاجتماعي بأبعاده المختلفة، وتأثيره على العمل السياسي الإسلامي في الدول الثورية؛ حيث تزدهم خارطة الحركات الإسلامية بالعديد من القضايا والتحديات؛ تتجه أغلبها نحو الحياة السياسية، وما يرتبط بها من صراعات وقضايا ومشكلات، حيث تُعتبر المسألة الاجتماعية في هذه الحياة السياسية أكثر إلحاحاً وأشد أهمية؛ كونها نقطة ارتكاز لبقية الفعاليات.

كما تُجيب هذه الدراسة عن تساؤلات عديدة حول العمل الاجتماعي، تتمثل في:

- ما المقصود بالعمل الاجتماعي؟
- وما أهم مقومات وركائز وأهداف العمل الاجتماعي؟
- وهل للأعمال الاجتماعية دور فعّال في ثورات الربيع العربي؟
- وما أسباب اهتمام الحركات الإسلامية بالعمل الاجتماعي؟.. إلى غير ذلك من الأسئلة.

ومن ثم ارتكزت هذه الدراسة على ثلاثة محاور رئيسة تتضمن:

- مفهوم وآليات العمل الاجتماعي.
- أبعاده السياسية.
- كيفية زيادة فاعلية الدور الاجتماعي لدى الإسلاميين.

وأثبتت هذه الدراسة أنّ العمل الاجتماعي كان سائداً في المجتمعات الإنسانية منذ القدم، وأولاه الإسلام عناية خاصة في العديد من الآيات والأحاديث النبوية الحاضرة على ذلك، كما عدد الإسلام من مجالات العمل الاجتماعي، كما نجدها في بشارات السيدة خديجة لرسول الله -صلى الله عليه وسلم- حيث قالت: «فوالله لا يُخزيك الله أبداً؛ إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكل، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق».

وبجانب مفهوم العمل الاجتماعي وآلياته، وما يتضمّنه من أهداف وأبعاد سياسية، لا بد من وجود سبيل نهوض بالعمل الاجتماعي، مثل: ضرورة وجود مراكز ومعاهد تغطّي الجانب التدريبي والعملي للراغبين في العمل الاجتماعي، ووضع الاستراتيجيات والسياسات العامة للنهوض به، والاستناد إلى الحقائق والإحصاءات والمعلومات الدقيقة، والعناية بدور المؤسسات البحثية ومراكز التفكير.

العمل الاجتماعي وتأثيره على العمل السياسي الإسلامي في الدول الثورية



عصام زيدان

باحث في الشؤون السياسية

مقدمت:

تدهور البعد الاجتماعي، بمستوياته وتنوعاته المختلفة، يعد بمثابة القاسم المشترك الأكبر بين جميع الدول الثورية، فهو أحد الأسباب الكامنة وراء تفجر هذه الثورات، وكان عاملاً رئيساً في نجاحها؛ بما وقَّره من رداء شعبي وظهير قوي ساند الثورة ضد الأنظمة الفاسدة منذ اليوم الأول لاندلاعها..

وكان العمل الاجتماعي للإسلاميين قبل الثورات، وفي أثنائها، بمثابة الرافعة التي جعلتهم محل ثقة المجتمع قبيل اندلاع الثورات، وفي مقدمة السباق في كافة الفعاليات الانتخابية التي تمت في هذه البلدان بعدها، وهو الأمر الذي يوحي بأهمية العمل الاجتماعي، وتأثيره البالغ في الممارسة السياسية.

ومن هنا كان حتمًا على الفصائل الإسلامية، المعنية بالشأن السياسي، إعادة النظر في أدوارها الاجتماعية بما يحقّق لها فاعلية أكبر على الساحة السياسية، في ظل المنافسة الشرسة على قيادة قاطرة النهضة في بلدانها الثورية.

فأمام الحركات الإسلامية إشكالية مهمة: تتمثل في كيفية الاستغلال الأمثل للعمل الاجتماعي، وما يرتبط بذلك من ضرورة تفعيله بصورة علمية وممنهجة، لتوطيد زعامتها السياسية في بلدانها، والإسهام بصورة فاعلة في نهضة الأمة، وتحقيق أهدافها المنشودة.

فالعمل الاجتماعي، لم يُعدّ عملاً تكميلياً، بل أصبح جزءاً أساسياً في معالجة القضايا السياسية والاقتصادية، والثقافية، ومن أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات، ويستند لتحقيق أهدافه على خطط وبرامج تنموية.

كما أن العمل الاجتماعي شهد تغيرات وتطورات في مفهومه، ووسائله، ومركزاته، سعت به لتحقيق غايات، وأهداف كبرى، فلم يعد هدفه الأساس تقديم الرعاية والخدمة للمجتمع وهنّاته، فقد تجاوزه لتطوير وتنمية المجتمع بأسره.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الورقة البحثية التي تناقش العمل الاجتماعي بأبعاده المختلفة، وتأثيره على العمل السياسي الإسلامي في الدول الثورية؛ حيث تبدو خارطة الحركات الإسلامية مزدحمة بالقضايا والتحديات، وأعينها متجهة غالباً نحو الهمّ السياسي، وما يرتبط به من صراعات وقضايا ومشكلات، فيما يبدو لنا أن المسألة الاجتماعية أكثر إلحاحاً وأشد أهمية، كونها نقطة ارتكاز لبقية الفعاليات.

وأحاول في هذه الدراسة الإجابة عن تساؤلات رئيسة تتمثل في:

- ما المقصود بالعمل الاجتماعي؟
- ما أهم مقومات وركائز وأهداف العمل الاجتماعي؟
- هل للأعمال الاجتماعية دور فاعل في ثورات الربيع العربي؟
- ما أسباب اهتمام الحركات الإسلامية بالعمل الاجتماعي؟
- ما الأبعاد السياسية ذات الصلة بالعمل الاجتماعي؟
- ما المكاسب السياسية التي تجنيها الحركات الإسلامية من القيام بالأدوار الاجتماعية؟
- ما أبرز المحاذير فيما يخص العمل الاجتماعي، التي يجب على الحركات الإسلامية توخيها؟
- كيف يمكن زيادة فاعلية الدور الاجتماعي لدى الإسلاميين؟

وبناء على ما سبق، وفي إطار محاولة الإجابة عن التساؤلات السابقة، رأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور:

- العمل الاجتماعي مفهومه وآلياته.
- الأبعاد السياسية لأدوار العمل الاجتماعي.
- نحو زيادة فاعلية الدور الاجتماعي لدى الإسلاميين.

ونختم بحثنا بمجموعة النتائج والتوصيات نضعها بين يدي صناع القرار والمصلحين من أبناء الحركات الإسلامية؛ رغبة في أن تسير تلك الحركات في ممارساتها السياسية المنطلقة من أبعاد اجتماعية بخطى منهجية مدروسة تحقق الفاعلية المبتغاة، وتصل بها إلى أهدافها المنشودة.

المحور الأول

العمل الاجتماعي.. مفهومه وآلياته

العمل الاجتماعي هو أحد فروع العلوم الاجتماعية التي تهدف إلى دراسة حياة الأفراد، والجماعات والمجتمعات وتحسينها، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بباقي فروع العلوم الاجتماعية الأخرى، لاسيما السياسة، ويتحد معها كوسيلة لتحسين الظروف والأحوال الإنسانية^(١).

وانطلاقاً من هذه الرؤية لطبيعة العمل الاجتماعي، رأينا أن نتناول في هذا المحور من الدراسة، أبعاده النظرية والمثلية في: تاريخية العمل الاجتماعي، ومفهومه وآلياته، وأهدافه، ومقوماته، وذلك على النحو التالي:

تاريخ العمل الاجتماعي:

العمل الاجتماعي كان سائداً في المجتمعات الإنسانية منذ القدم، وأولاه الإسلام عناية خاصة، ظهرت في الكثرة المتكاثرة من الآيات والآثار النبوية الحاضرة على حتمية العمل الاجتماعي بأبعاده المختلفة.

فالعمل الاجتماعي يرتبط أساساً بالواقع الاجتماعي أولاً؛ ثم بالعنصر البشري المستهدف في العمل الاجتماعي ثانياً؛ وهذا الارتباط ليس وليد اللحظة، أو نتيجة تظلمات فكرية معاصرة، بقدر ما هو منهج أصيل في الثقافة الإسلامية^(٢).

ويمكن أن نعتبر أن الانطلاقة الفعلية للعمل الاجتماعي كانت متزامنة والثورات العلمية والتكنولوجية والصناعية كذلك التي تمخض عنها بزوغ النظام الرأسمالي في القرن التاسع عشر؛ إذ

(١) أحمد سليمان، منظومة العمل الاجتماعي، بتصريف يسير، اتحاد منظمات المجتمع المدني السوري رابط: <http://ouscs.com/?p=817>

(٢) العمل الاجتماعي ودوره في التنمية - إدريس بوحوت - باحث مغربي في التنمية - مجلة الوعي الإسلامي - العدد ٥٦٥ - يوليو-أغسطس ٢٠١٢م.

والمهتمين، بعدة صيغ ومفاهيم، تختلف في التراكيب والمباني، لكنها تكاد تكون من باب تعدد الأسماء لمسمى واحد، والخيط الناظم الذي تنتظم فيه هو المقصد التنموي الإنساني.

وهكذا، نجد من بين تلك المفاهيم المتداولة في هذا

الباب (التكافل الاجتماعي، التضامن الاجتماعي، الخدمة الاجتماعية، العمل التطوعي، العمل الخيري، العمل الإحساني، العدالة الاجتماعية، الرعاية الاجتماعية، التغيير الاجتماعي... إلخ) (١).

ومادام المقام لا يسمح

بمناقشة بعض الفروق الدقيقة بين هذه المفاهيم، فإننا نكتفي ببعض التعاريف الشائعة والمتداولة بين الباحثين، وهي:

- التطوع:

هو «ذلك الجهد الذي يفعله الإنسان لمجتمعه بدافع منه، ودون انتظار مقابل له؛ قاصداً بذلك تحمل بعض المسؤوليات في مجال العمل الاجتماعي المنظم، الذي يستهدف تحقيق الرفاهية للإنسانية؛ من منطلق أن فرص مشاركة المواطنين في العمل التطوعي المنظم ميزة والتزام» (٢).

- التكافل الاجتماعي:

هو «أن يتضامن أبناء المجتمع، ويتساندوا فيما بينهم، سواء كانوا أفراداً أو جماعات، حُكاماً أو محكومين على اتخاذ مواقف إيجابية كإعانة الأيتام، ونشر العلم... بدافع من شعور وجداني عميق ينبع من أصل العقيدة، ليعيش الفرد في كفالة الجماعة،

إن التحولات الدينامية الاجتماعية المتسارعة التي صاحبت هذا النظام الاقتصادي والمعيشي كان من الضروري لها أن تجد قنوات للإعانة الاجتماعية تتدارك بها ما خلفه شبح هذه التحولات؛ إذ إن تفشّي ظاهرة البطالة، والفقر والحاجة مع دخول الميكنة

في الإنتاج، واستنزاف طاقات الطبقة العاملة، وهدر حقوقها زاد من تفاقم المشاكل الاجتماعية التي تطلبت نشوء حركات احتجاجية منددة بالوضع، وفي الوقت نفسه نشوء حركات اجتماعية تسعى لخدمة المجتمع، ومد يد العون لكل المحتاجين.

وعند منتصف القرن العشرين، وتحديداً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية التي خلّفت العديد من القتلة والمعطوبين والمحتاجين، أصبح الوضع الاجتماعي لأغلب البلدان كارثياً ومتأزماً إلى حد كبير، لتظهر الحاجة الملحة لمنظمات وهيئات للخدمة الاجتماعية، برزت بشكل كبير مع تأسيس عصبة الأمم المتحدة؛ منها من كان تابعاً لهذه الهيئة الدولية الحكومية، ومنها من اتخذ صفة منظمات مدنية غير حكومية، ومع تطور العالم المعاصر وما صاحبه من تحولات عميقة، اتجه العمل الاجتماعي من طابعه الخيري والهواوي إلى طابع احترافي مؤسّساتي؛ إذ أصبح مهنة مكفولة قانونياً، بل وأصبح لزاماً على الدول والحكومات خلق مناصب شغل في هذا الميدان، وتأسيس معاهد ومؤسّسات للتكوين والتأطير في مجال العمل الاجتماعي (١).

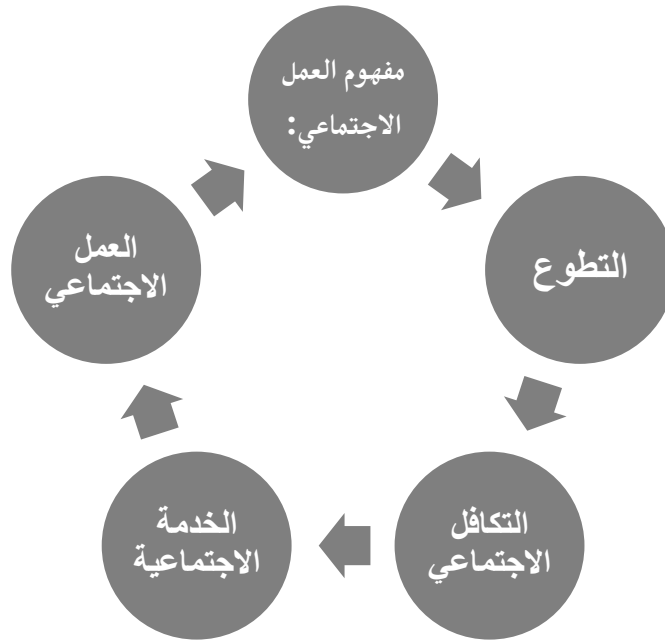
مفهوم العمل الاجتماعي:

العمل الاجتماعي يرد، في استعمالات الباحثين

(١) مصطفى العوزي، تاريخ العمل الاجتماعي، مقال بموقع الحوار المتمدّن، رابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=240650>

(٢) العمل الاجتماعي ودوره في التنمية - مرجع سابق.

(٣) أحمد كمال أحمد، تنظيم المجتمع، الجزء الثالث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢م، ص ٢٢٩.



وتعيش الجماعة بمؤازرة الفرد^(١).

- الخدمة الاجتماعية:

هي «نوع من الخدمة التي تعمل من جانب على مساعدة الفرد أو جماعة الأسرة التي تعاني من مشكلات؛ لتتمكن من الوصول إلى مرحلة سوية ملائمة، وتعمل من جانب آخر على أن تزيل بقدر الإمكان العوائق التي تعرقل الأفراد عن أن يستثمروا أقصى قدراتهم»^(٢).

- العمل الاجتماعي:

وتوجد عدة تعريفات للعمل الاجتماعي، منها:

هو «علم وفن ومهنة لمساعدة الناس على حل مشكلاتهم»^(٣)، كما عرف بأنه «مساهمة الأفراد في

أعمال الرعاية والتنمية الاجتماعية، سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل، أو بغير ذلك من الأشكال»^(٤).

ويعرف بأنه: «مجموعة العمليات المقصودة التي يقوم بها أفراد يمثلون مجتمعهم، أو تلك التي يقوم بها الشعب من خلال جماعات أو هيئات لتحقيق أهداف اجتماعية مرغوبة، عن طريق مطالبة السلطات المسؤولة بإحداث تغييرات في السياسات العامة القائمة، أو فيما ينبثق عنها من سياسات أخرى، أو الخطط والبرامج المنفذة»^(٥).

وبناء عليه نقول: «إن العمل الاجتماعي يشمل كل أنواع الخدمة الاجتماعية التطوعية، وأشكال التضامن الإنساني الهادف إلى مساعدة الأشخاص في وضعيات صعبة (اجتماعية، نفسية، تربوية، صحية، أسرية...) بقصد إزالة كل المعوقات والمشاكل التي تكدر صفو عيشتهم»^(٦)، هادفاً إلى تنمية المجتمع ونهضته على كافة المستويات.

(١) أحمد عبده عوض، التكافل الاجتماعي في الإسلام، ط ١، ٢٠٠٨م، ألفا للنشر والتوزيع، ص: ١٧، ١٨.

(٢) سماح سالم ونجلاء صالح، أساسيات العمل في الخدمة الاجتماعية، ط ١، ٢٠١٠م، عالم الكتب الحديث، الأردن، ص: ٨، ٩.

(٣) العمل الاجتماعي في الإسلام - الدكتور حسين بن سعيد بن سالم الحارثي - موقع مكتبة الندوة - رابط:

<http://www.alndwa.net/index.php?option>

(٤) العمل الاجتماعي ودوره في التنمية - إدريس بوحوت - مرجع سابق.

(٥) منظومة العمل الاجتماعي - أحمد سليمان - موقع اتحاد منظمات المجتمع المدني السوري، رابط: <http://ouscs.com/?p=817>

(٦) العمل الاجتماعي ودوره في التنمية، مرجع سابق.

تتم وفقاً لمجالات عديدة من ضمنها النواحي التربوية والاجتماعية والثقافية، وفي إطار ذلك تتحقق نجاحات لا تقل أهميتها عن الخدمات التي تُقدّم من قِبَل الجهات الحكومية⁽¹⁾.

آلية العمل الاجتماعي:

العمل الاجتماعي بصورة إجمالية تدور رحاه حول النظريات التي تهتم بسلوك الإنسان الذي في مجموعته يشكل النظم الاجتماعية، وغاية العمل الاجتماعي في ذلك تطوير هذا السلوك الإنساني، والذي يصبّ في النهاية في صالح السلوك المجتمعي العام، وذلك من خلال تيسير حياة الإنسان وإيجاد حلول ناجعة لما قد يعرقل مسيرة تطويره واندماجه بشكل فاعل في مجتمعه.

وعليه يمكن القول بأن آلية العمل الاجتماعي تتركز حول اهتمام الأفراد الذين يمارسون العمل الاجتماعي بتحديد المشكلات الاجتماعية، ومعرفة أسبابها وحلولها، ومدى تأثيراتها على أفراد المجتمع، وكيفية التعامل الأمثل معها؛ بما يحقق الأهداف المرجوة مع الأفراد والأسر والجماعات والمنظمات والمجتمعات.

مجالات العمل الاجتماعي:

يدور العمل الاجتماعي حول محاور شتى، تختلف من بلد لآخر، ومن زمن لآخر حسب المقتضيات الثقافية، والتاريخية، والاقتصادية، والسياسية، ويتعامل مع الأزمات والحالات العاجلة كما يتعامل مع المشكلات الاجتماعية اليومية، مستخدماً العديد من الوسائل والتقنيات والأدوات التي تركز على الأفراد وبيئتهم.

وبالاستقراء سنجد أن الإسلام أولى أهمية بالغة للعمل الاجتماعي، وعدّد بعض مجالاته، كما نجدها في بشارة السيدة خديجة لرسول الله - صلى الله عليه

(1) العمل التطوعي إشكالاته وتطبيقاته - موقع الدكتور - نايف المرواني - رابط:

<http://www.dr-nayef.com/d/pageother.php?catsmktba=317>

مقومات وركائز العمل الاجتماعي:

يقوم العمل الاجتماعي على مجموعة من المقومات والركائز منها:

- الإيمان بقيمة الفرد وكرامته التي دعت إليها جميع الرسالات السماوية.

- الإيمان بالفروق الفردية، سواء بين الأفراد أو المجتمعات أو الجماعات.

- الاعتقاد بأن الإنسان هو الطاقة الفريدة في إحداث التغيير الاجتماعي، ولا بد من مساعدته على تأدية الأدوار المنوطة به.

- حتمية أن تكون كافة أهداف العمل الاجتماعي عامة ومشروعة.

- ضرورة أن يكون التنظيم الذي يتبنى العمل الاجتماعي تنظيمًا شعبيًا غير حكومي.

- الإيمان بضرورة تقديم العمل الاجتماعي للجميع دون تفرقة دينية أو عرقية.

أهمية العمل الاجتماعي:

تتبع أهمية العمل الاجتماعي من أن الخدمات التي يقدمها تستطيع القيام بثلاث مهام أساسية في نطاق دفع المجتمع على طريق التطور:

تتمثل أولى هذه المهام في كونها تشكل إطاراً يُنظّم من خلاله البشر من أجل المشاركة الفعّالة داخل المجتمع.

وتتمثل المهمة الثانية في أن الخدمات التطوعية تعمل على ترقية أوضاع البشر؛ مما يجعلهم قادرين على المشاركة الفعّالة الواعية، فهي تستثير الحافز لديهم للمشاركة أو لتأهيل أنفسهم، بل والعمل على تأهيل الآخرين.

وتتمثل المهمة الثالثة في أن الخدمات التطوعية

وصعود الحركات الإسلامية إلى مؤسسات السياسة على رافعة العمل الاجتماعي، كما أسلفنا القول، يقتضي أن نتعرف على طبيعة العلاقة بين الأعمال الاجتماعية والأدوار السياسية، كي تسيّر هذه الحركات على بينة من أمرها، ولكي تكون تلك الأطروحات ماثلة بين يدي غيرها من الحركات في الدول التي لم تنتهياً لها الظروف، وتتمكن من إطلاق ربيعها الخاص.

وفي هذا المحور سنعرف موجزاً بالعمل السياسي الإسلامي، على اعتبار أن تحديد مفاهيم عناصر البحث الأساسية ضروري قبل الشروع في معالجة الإشكالية المطروحة، ثم نتعرض لأهدافه، والأبعاد السياسية ذات الصلة بالعمل الاجتماعي، ودواعي اهتمام الحركات الإسلامية به، والمكاسب السياسية التي تجنيها الحركات الإسلامية من القيام بالأدوار الاجتماعية، ونختتم بالمحاذير التي نرى ضرورة تجنبها كي يؤولي العمل الاجتماعي ثماره المرجوة، لاسيما على الصعيد السياسي.

المقصود بالعمل السياسي الإسلامي:

يمكننا تعريف العمل السياسي الإسلامي من خلال معرفة السياسة لغةً واصطلاحاً:

فالسياسة لغةً: من ساس يسوس سياسة، بمعنى رعى شؤونه. قال في المحيط: «وسُست الرعية سياسة: أمرتها ونهيتها»^(٢).

والسياسة اصطلاحاً: قال ابن القيم - نقلاً عن ابن عقيل الحنبلي-: «السياسة: ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يشرعه الرسول صلى الله عليه وسلم ولا نزل به وحى»^(٣).

(٢) القاموس المحيط للإمام اللغوي مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٧م، ص ٧١٠.

(٣) الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر «ابن قيم الجوزية»، تحقيق: محمد بن حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط ١٢٧٢هـ (١٩٥٣م) ص ١٢.

وسلم - «فوالله لا يخزيك الله أبداً؛ إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكل، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق»^(١).

ومعلوم أن صلة الرحم، والصدق في التواصل، وإكرام الضيف، ومساعدة المحتاجين والتخفيف عنهم، وغير ذلك، كلها تقع ضمن مجالات العمل الاجتماعي.

ونحن نرى أن مجالات العمل الاجتماعي تشمل كافة الأنشطة والفعاليات التي يكون من شأنها الإسهام في ترقية المجتمع، والنهوض بأفراده، وهي تنقسم برأينا إلى قسمين رئيسين:

القسم الأول: يعتني بمواجهة المشكلات المزمنة، سواء كانت في مجال مكافحة الفقر، أو محو الأمية، أو مواجهة البطالة، أو القضاء على الأمراض المتوطنة، وغيرها من الإشكاليات.

القسم الثاني: يعمل في مجال التنمية البشرية، وتحديدًا في مجال استغلال طاقات الأفراد، وفتح طاقات العمل والإبداع أمامهم؛ بما يسهم في تنمية المجتمع كله.

المحور الثاني

الأبعاد السياسية لأدوار العمل الاجتماعي

الحركة الإسلامية الراشدة في انطلاقتها كانت تعلم أن هدفها الأول هو المجتمع، وأن حقل عملها هو الناس، ومن ثم وجدناها اتخذت منذ نشأتها استراتيجية تقوم على توطيد قاعدة شعبية تتهيأ لتجاوز الواقع الراهن إلى واقع إسلامي، وتعمل في حالة إذا ما تمكن الإسلام أن تدعمه وتدافع عنه.

ومع الثورات العربية تقدمت تلك الجماعات نحو الدور السياسي على رافعة العمل الاجتماعي الذي وضعت فيه جهدها على مدار السنوات الخالية، وكان موسم الحصاد لزرع وضعت نبتته وروته بكفاحها.

(١) صفى الرحمن المباركفوري، الرقيق المختوم، ط ٢٠٠٨م، دار الفكر، ص: ٤٦.

الأبعاد السياسية ذات الصلة بالعمل الاجتماعي:

العمل الاجتماعي على وجه التحديد، يعد ركناً ركيناً في الحياة السياسية؛ نظراً لأهميته القصوى لكافة أعضاء المجتمع، وهو الأمر الذي يدعونا إلى القول بأن حاجة الحركات الإسلامية للاهتمام بالعمل الاجتماعي، تأتي لاعتبارات متعددة، في مقدمتها المردود السياسي لهذا العمل.

ويمكن بيان الأبعاد السياسية ذات الصلة بالعمل الاجتماعي، ودواعي اهتمام الحركات الإسلامية به في النقاط التالية:

أولاً: التطور في المفاهيم والنظم السياسية، والذي يدور حول تقليص دور مؤسسات الدولة ومسؤولياتها، وإعطاء زخم وفاعلية كبيرة للقطاعات الأهلية، وللمؤسسات المجتمعية، والمدني، وللعمل الاجتماعي، وهذا بدوره يدفع الحركات الإسلامية إلى مواقع الصدارة، ويجعل أنظار الشعوب تتجه إليها على الدوام، ما دامت مستمرة في عطائها الاجتماعي.

ثانياً: العمل الاجتماعي يتأثر بشكل كبير بالمتغيرات السياسية، والاقتصادية، والثقافية المتعددة، مما يمكن - إلى درجة كبيرة - من معرفة وإدراك مفاتيح التعامل معه، ومع اتجاهاته المختلفة، فالعمل الاجتماعي في أنظمة الحكم الرأسمالي يختلف عنه في الأنظمة الاشتراكية، وكذا يتصور اختلافه، من حيث الدوافع والمضمون، في ظل أنظمة تتبنى المرجعية الإسلامية.

كذا يمكن تصور اختلاف مضامين العمل الاجتماعي، في البلد الواحد، حينما تختلف الأحوال الاقتصادية، فالبلدان شديدة الفقر سيترجم العمل الاجتماعي في أولوياته لسد حاجات الإنسان الأساسية من مأكل ومشرب، بينما نجده يتجه إلى مضامين تنموية أخرى،

وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء»^(١).

والمقصود أن أي سياسة تتبنى على العدل فالشريعة تقرها، وإن كانت ظلماً فالشريعة ترفضها، ولا يشترط في القضايا السياسية أن ينزل فيها وحى، بل إن السياسة يُقصد بها رعاية الآداب والمصالح.

وبناء على ما جاء في المعنى اللغوي والاصطلاحي، فإن المعنى الأساس لكلمة سياسة هو تدبير شؤون الرعية، والعناية بهم وبأوضاعهم من النواحي الاجتماعية والاقتصادية،

وغيرها، مع العمل المتواصل على حل النزاعات بينهم بالطرق السلمية، والتخطيط الدائم لمستقبل أفضل يأخذ بالاعتبار المستجدات الراهنة والتطور الحاصل من النواحي العلمية والفكرية والتقنية، وغيرها^(٢).

أهداف العمل السياسي الإسلامي:

العمل السياسي الإسلامي لا بد أن يكون له أهداف يسعى لتحقيقها، والتي منها:

أولاً: استئناف الحكم والتحاكم لشرع الله، وهذا واجب شرعي يجب السعي له؛ لأن الشريعة مُنحاة لفترة طويلة.

ثانياً: حماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية، فلا يحق للسلطة أن تمارس أي نوع من أنواع التعذيب والاضطهاد.

ثالثاً: نشر الدعوة إلى الله وحمايتها^(٣).

(١) (متفق عليه): البخاري (٢٢٦٨)، مسلم (١٨٤٢).

(٢) القاموس السياسي، أحمد عطية الله، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، ص ٦٦١، بتصرف.

(٣) الشيخ أحمد بن علي برعود - موقع منبر علماء اليمن - العمل السياسي الإسلامي حقيقته وأهدافه وضوابطه، رابط: http://olamaa-yemen.net/main/articles.aspx?article_no=13444

الاجتماعي، والذي يشكّل الزخم الحقيقي، ومصدر قوة وفاعلية الحركات الإسلامية اليوم، وبالتالي من الواضح أن جزءاً أساسياً من المواجهة المحتملة بين الحركات الإسلامية والمشروع الأمريكي يتجه اليوم إلى المجتمعات العربية.^(١)

المردود السياسي للعمل الاجتماعي:

من الملاحظ أن كل التحولات في تنظيمات العمل الإسلامي لدى الحركة الإسلامية كانت تتجه إلى تحقيق غايات الوجود السياسي الفعّال، وتمكين التنظيم سياسياً، والوصول إلى السلطة، وغني عن القول أن ذلك انعكس على موجهات العمل الاجتماعي، والتي لم تكن استراتيجيته إلا وسيلة ضمن وسائل عدة لدعم الطرح السياسي^(٢).

ويمكن في هذا المجال أن نعدد بعض المكاسب والفوائد التي يمكن أن تجنيها الحركة الإسلامية من جراء تواصل عملها الاجتماعي، حتى في مرحلة ما بعد قيام الدولة، وتمكينها من السلطة بصورة كلية أو جزئية على نحو ما حدث في الدول الثورية كمصر وتونس..

- التمكين لقيمتها ومبادئها:

إذا كان الجهد السياسي ومنطق الصراع حول مبادئ الحركة، وقيمتها، وتمكين هذه القيم، وتمكين رجال الحركة كان هو الهدف الغالب في نظرية التحول نحو الاهتمام بالمجتمع، فإن القيام بالأدوار

(١) الحركات الإسلامية والمجتمعات العربية: الخطاب - السلوك - الأدوات - محمد سليمان - بتصرف، مجلة العصر، رابط: alsar.ws/articles/view/4620/

(٢) الحركة الإسلامية الحديثة في السودان ومسألة التغيير الاجتماعي، موقع مركز التنوير المعرفي، بتصرف، رابط: <http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=40>

مثل معالجة البطالة، ومحو الأمية في البلدان التي لا تعاني من مشكلات غذائية.

ونجد كذلك تناسباً طردياً بين العمل الاجتماعي بمفهومه الواسع، لاسيما الذي يتوجه منه ناحية النهضة المجتمعية، وبين المستوى الثقافي للمواطنين، فكلما ازدادت ثقافة الأفراد، كلما أدركوا المردود الإيجابي للعمل الاجتماعي.

ثالثاً: ازدياد خطورة وأهمية العديد من القضايا المرتبطة بالمجتمعات، وهمومها ومشاكلها، خاصة هموم الفقر والبطالة، والضغوط الديموغرافية، بل إن تقرير

العمل الاجتماعي يتأثر بشكل كبير بالتغيرات السياسية، والاقتصادية، والثقافية المتعددة، مما يمكن - إلى درجة كبيرة - من معرفة وإدراك مفاتيح التعامل معه، ومع اتجاهاته المختلفة، فالعمل الاجتماعي في أنظمة الحكم الرأسمالي يختلف عنه في الأنظمة الاشتراكية، وكذا يتصور اختلافه، من حيث الدوافع والمضمون، في ظل أنظمة تتبنى المرجعية الإسلامية.

الاتجاهات العالمية عام ٢٠١٥ الصادر عن مركز دراسات تابع لوكالة الاستخبارات الأمريكية توقع أن يكون المفتاح الرئيس في إدراك وفهم الشرق الأوسط عام ٢٠١٥ هو الضغوط الديموغرافية والمشاكل المرتبطة بها.

فهذا الجزء الكبير والعريض من السكان في العالم العربي الذي يعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية كبرى يفرض نمطاً من الهموم والأولويات، يجب على الحركات الإسلامية أن تؤكد عليها فكرياً وممارسة.

رابعاً: من الواضح من الوثائق الأمريكية أن الولايات المتحدة بدأت تتجه بشكل كبير للتأثير على المجتمعات العربية، والاهتمام بالقضايا المجتمعية ومؤسسات المجتمع المدني؛ خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، في إثر وجود مراجعات كبرى في السياسة الأمريكية الخارجية التي كانت تدعم وتساند الأنظمة الشمولية القمعية العربية.

ويبدو هذا الاهتمام الأمريكي الأخير خطيراً للغاية: لأنه يتحرك على نفس الأرض التي تتحرك عليها الحركات الإسلامية اليوم، وتستثمرها في خطابها السياسي، أي المجتمعات العربية أو الرصيد

- الظهير المناسب في أوقات الأزمات:

وفر الأداء الاجتماعي للتيار الإسلامي ظهيراً قوياً في مواجهة حملات الاستئصال التي حاولت السلطات القمعية السابقة القيام بها، ونضرب هنا مثلاً حدث في مدينة الإسكندرية في مطلع التسعينيات حين اعتصمت جماهير الوردية (إحدى المناطق العمالية والشعبية) مدافعة عن جمعية مسجد خيرية تابعة لحركة إسلامية، وتمت تسوية سياسية للوضع؛ نظراً لقوة الموقف الشعبي.

وسيبقى هذا الردء الشعبي مسانداً للحركات الإسلامية في حالة الصراع الفكري المحتدم مع النخب العلمانية حول هوية بلدان الربيع العربي، لاسيما في المحركات التي تقتضي الرجوع إلى الشعب ليقول كلمته.

- انتزاع ثقة المجتمع:

شكّل العمل الاجتماعي أحد الروافد الأساسية لالتفاف أفراد المجتمع حول الحركات الإسلامية، بعدما ضعفت ثقة المواطنين في المؤسسات السياسية والحكومات لصالح أبناء هذا التيار، الذي انتزع الثقة، بفضل أعماله الاجتماعية، ووقوفه إلى جانب المواطن في احتياجاته الأساسية⁽¹⁾.

فالقائمون على العمل الاجتماعي يتمتعون بقبول عام من جانب المستفيدين؛ حيث إن شعورهم بالدوافع الإنسانية لدى هذه الحركات، وقربها من القيم الدينية يجعلهم يقبلون جهود التنمية المبذولة من جانبها، على عكس مشاعرهم تجاه المؤسسات الحكومية التي يعتبرونها مسئولة عن أوضاعهم المتردية.

- تحقيق الاستقرار السياسي:

العمل الاجتماعي يمكن أن يساهم بشكل فاعل في

الاجتماعية يوفر فرصاً أكبر لحشد أفراد جدد في الحركات الإسلامية، ويحقق لها ما تصبو إليه في صراعها مع خصومها السياسيين من تمكين لقيمتها ومبادئها، لاسيما وأن جهازها الإعلامي لم يبلغ أن يكون جهازاً احترافياً قوياً يمكن الاعتماد عليه في هذا المجال.

- ضمان التأييد المجتمعي في الانتخابات:

عقب أحداث الربيع العربي، خاضت عديد من الدول العربية تجارب انتخابات غير مسبوقة؛ من حيث النزاهة، والتعددية، وحجم المشاركة، ومستوى الاهتمام، ومع هذه الانتخابات ظهر بجلاء حجم الوجود الإسلامي في تلك البلدان، ويكفي حصول الأحزاب الإسلامية على أعلى نسبة من التصويت في تونس، ومصر، والمغرب، وهو ما سيكون - غالباً - مع أي تجربة انتخابات نزيهة.

ولا شك أن الاهتمام المتزايد من قبل الحركات الإسلامية بالأعمال الاجتماعية، سيترجم إلى نتائج سياسية واضحة لدخول البرلمان، وإيجاد ناخب داعم لتيار الحركة السياسي، فيما يستجد من انتخابات أو فعاليات سياسية.

- مدخل للنفاذ إلى الشارع وكافة عناصر المجتمع:

المجال الخدمي هو المدخل الذي عاد منه التيار الإسلامي إلى الوجود بقوة داخل المجتمع في مصر - على سبيل المثال - في السبعينيات بعدما أقصي قهراً عن الساحة طوال فترة الستينيات، وبفضل هذا المجال استطاعت الحركات الإسلامية التقدم ناحية المعتزك السياسي، معتمدة على رصيد شعبي متجدد.

ولا شك أن هذا الرصيد من العمل الاجتماعي، وما وفّره من غطاء شعبي كان أيضاً أحد العوامل التي دفعت بعض التيارات السلفية إلى الخوض في معتزك العمل السياسي، والإقدام على تشكيل حزب سياسي خاصة في مصر بعد الثورة.

(1) القطاع الخيري والاستقرار السياسي - دراسة حول دور المؤسسات الخيرية في السياسات العامة - الدكتور محمد أحمد علي عدوي - جمهورية مصر العربية - ٢٠٠٩م - ص ٢٠.

إن الحركة الإسلامية في فطرتها الأولى كانت ذات تأثير على قطاعات مميزة في المجتمع بين الطلاب، والمرأة، والمتعلمين، وأدت دورًا إيجابيًا في نقل الوعي الإسلامي إلى هذه القطاعات، إلا أن التطوع السياسي المتزايد ربما يحول دون استمرار هذه الأدوار^(٤).

وهو ما سيفسد على الإسلاميين السياسيين أوضاعهم؛ لأنهم لن يجدوا الهواء الذي يتنفسون به، والماء الذي يسبحون فيه، والمجتمع الذي يراهنون عليه وينهضون به...، فالساحة السياسية تتخوف أن تتحول إلى ذئب يأكل بعض الإسلاميين، الذين لا بد لهم من التحصن بساحة العمل الاجتماعي الذي يموّتهم بالرصيد الجماهيري المؤمن بهم، وبمشروعهم الذي يشكل العمل السياسي بعضًا من أوجه أبعاده^(٥).

- ممارسة العمل الاجتماعي بمنطق الوصاية على المجتمع، والشعور بالأفضلية على باقي أفراد المجتمع، وشرائحه المختلفة، وما يرتبط بذلك من سيادة أساليب دعوية منفرة، وغياب الحكمة والرفق في الدعوة إلى الله تعالى.

- الاستقطاب التنظيمي بين أفراد الحركات الإسلامية، وحدوث تضارب شديد بين هذه الحركات ينتقل من أفنية المساجد إلى ساحات المجتمع، وهو الأمر الذي يفسد قيمة هذه الأعمال، ويظهر الحركات على أنها أحزاب متنافسة تلبس مسوح الدين، مما يؤدي إلى وضع حواجز نفسية بينها وبين أفراد المجتمع.

- تسلل فئات منتفعة داخل الحركات الإسلامية قد تستغل العمل الاجتماعي لمصالحها الخاصة، ومن ثم تبرز الظواهر المرضية التي بُنيت على التكسب من العمل الاجتماعي، ومن إقبال الناس على تلك

تحقيق الاستقرار السياسي؛ من خلال العمل على مواجهة العوامل المؤدية إلى عدم الاستقرار، ومسبباته الاقتصادية والثقافية، وكذلك السياسية من خلال ما يمكن أن تقوم به من أدوار ووظائف في حماية المجتمعات، وزيادة رأس المال الاجتماعي، والتخفيف من حدة معاناة بعض الفئات الهشة في المجتمع، والتي يمكن أن تنتج مشكلاتها عن بعض السياسات العامة التي يتم إقرارها في داخل الدول التي تمكن فيه الإسلاميون^(١).

فثمة قاعدة عامة في تحديد الاستقرار السياسي تتمثل في أن المجتمع الذي يتمتع بتوازن جيد، وتوزيع مناسب للموارد الاقتصادية والاجتماعية الملموسة كما تعبر عنها مؤشرات التنمية البشرية أقدر على إدارة التوترات مع مخاطرة أقل من الانهيار المؤسسي والاجتماعي، من المجتمع الذي يشهد عوامل عدم استقرار، مثل الفقر المدقع والتفاوتات الاجتماعية الاقتصادية المتطرفة، ونقص الفرص نسقيًا، وغياب اللجوء إلى مؤسسات موثوق بها لحل المظالم^(٢).

خطايا ومحاذير في ممارسة العمل الاجتماعي:

بين يدي أهمية العمل الاجتماعي ومردوده السياسي المتعاطف، خاصة لدى الحركات الإسلامية في الدول الثورية، تبرز ثلة من المحاذير التي يجب على أبناء هذه الحركات الالتفات إليها، وعدم الانزلاق إلى مخاطرها، ومنها:

- «انهماك النخب الإسلامية بالعمل السياسي على حساب التغيير الاجتماعي، وهداية الأمة باتجاه الخير والقيم والالتزام»^(٣)، والأمر هنا يتعلق بالنسب المعيارية، فالعمل السياسي لا يمكن التقليل من أهميته، وكذا العمل الاجتماعي، والتوازن بينهما غاية المنى.

(١) القطاع الخيري والاستقرار السياسي - مرجع سابق - ٢٠٠٩م - ص ٢.

(٢) القطاع الخيري والاستقرار السياسي - مرجع سابق - ص ٨ ، ٩.

(٣) الإسلاميون بين ضرورات السياسة ومسئولية التغيير الاجتماعي - د. خضير الخزاعي - صحيفة المنتدى الإلكترونية، رابط: <http://iraqi-muntada.com/mhtat/1803.html?task=view>

(٤) الحركة الإسلامية الحديثة في السودان ومسألة التغيير الاجتماعي، مرجع سابق.

(٥) الإسلاميون بين ضرورات السياسة ومسئولية التغيير الاجتماعي - مرجع سابق.

ومن ثم يجب أن تبدو هذه الحركات في ممارساتها المجتمعية، وهي كذلك، أن غايتها تحقيق الخير، والسعي نحو الصالح العام، وذلك باتساع العمل الاجتماعي ليشمل الشرائح الانتخابية وغيرها، ويمتد على مدار العام، ولا يرتبط بالفعاليات الانتخابية والسياسية.

المحور الثالث

نحو زيادة فاعلية الدور الاجتماعي لدى الإسلاميين

العمل الاجتماعي كغيره من المجالات يحتاج إلى مقومات محددة حتى يؤدي دوره بفاعلية في المجتمع، ويمكن في هذا المحور تناول بعض العناصر التي تؤدي لزيادة فاعلية الدور الاجتماعي لدى الحركات الإسلامية، بتقسيم نوعي، على النحو التالي:

أولاً: المورد البشري:

- العمل على توفير القيادة المهنية المعنية بالعمل الاجتماعي، ونقصد به ذلك الشخص المؤهل نظرياً وعملياً لأداء وممارسة العمل الاجتماعي، وهو ما يعني

ضرورة وجود المراكز أو المعاهد التي تغطي الجانب التدريبي العملي للراغبين في العمل الاجتماعي.

- العمل الاجتماعي ينبغي أن يكون عملاً جماعياً، تتصدى له كيانات منظمة داخل الحركات الإسلامية، بحيث لا يقوم على أكتاف الأفراد، وينبغي أن يكون أعضاء هذه الكيانات من الأشخاص المشهود لهم بالكفاءة العلمية، والموهبة السياسية، وحسن الإدارة، والمتحمسين للقضايا الاجتماعية، والمدركين لأبعاد هذا العمل.

- ضرورة أن يخضع كل ممتهن للعمل الاجتماعي

الحركات وثقتهم بها.

- حلول روح الدعوة التنظيمية الحزبية الضيقة على حساب الدعوة إلى الإسلام ومنهجه العام، بحيث تكون مسألة التجنيد التنظيمي حتى داخل هذه الحركات، وما يرتبط بها من أدوار سياسية، هي محور العمل الاجتماعي، ودون ذلك يخفت العمل الاجتماعي، وينزوي جانباً، وهو ما قد يظهر جلياً في ممارسة بعض الحركات للعمل الاجتماعي بصورة موسمية، كالفترة قبيل الانتخابات، على غرار ما كان تفعل الأحزاب الحاكمة قبل الثورات.

- الجمود على بعض الأدوات التي تقوم عليها الممارسة الاجتماعية، وعدم تجديد تلك الأدوات لتشمل الميادين المختلفة: التعليمية، الخدمانية، الثقافية، التنموية.

- الجمود في المفاهيم والتعامل بمنطق أن الفقر

هو فقر المال فقط، في حين أن أشد عناصر الفقر تأثيراً هو فقر المهارات والقدرات، ومن ثم فإن تحسين أحوال الفقراء، وتنمية المناطق العشوائية يجب أن يستند على مشاركة السكان في تحسين أحوالهم، فالتنمية الحقيقية تكون من صنع البشر.

ويرتبط بذلك ضرورة إشعار المستهدفين بها أنهم جزء من المجتمع، وأنهم محل اهتمام من جانبه، وهي مسألة فاصلة في نجاح المشروعات التنموية؛ حيث لا يجب أن يتم التعامل معهم بمنطق الصدقة، أو الاستعباد والمحاصرة من جانب المجتمع.

- اقتران العمل الاجتماعي بالغايات والأهداف السياسية، وبصورة موسمية مؤقتة، بحيث تبدو الحركات الإسلامية، وكأنها ما أقدمت على العمل الاجتماعي إلا تحصيلاً للمكاسب السياسية فقط، وهو ما سيجعل هذه الحركات محل شك.

حول الاعتبارات والدوافع في صنع السياسات، ومدى حرص المؤسسات المسؤولة عن السياسات العامة على اتباع قواعد تحكم رشادة هذه السياسات، مثل توظيف إمكانيات وموارد المجتمع، والسعي نحو الصالح العام، والحرص على استكشاف واستطلاع رؤى المجتمع ومؤسساته، وتبليتها كلما كان ذلك ممكناً.

٣- تنفيذ السياسات العامة:

ويتم في هذه العملية وضع الخطط التفصيلية لعمليات تنفيذ البرامج والمشروعات التي تبنتها السياسات العامة، والبحث في القضايا الخاصة بالجهات المنفذة، وخطط التنفيذ سواء في جوانبها المالية، أو الزمنية، أو معايير وشروط التنفيذ، ويُضاف إلى ذلك عمل ما يُسمَّى بخطط المتابعة والرقابة على عملية التنفيذ، وتحديد المؤشرات التي ستطبق في المتابعة والرقابة، سواء على التوقيتات، أو الإنفاق المالي، أو معايير الجودة الخاصة بتلك المشروعات والبرامج

المتضمنة في السياسات.

٤- تقويم السياسات العامة:

ويتم في هذه العملية التأكد من مردود السياسة، والآثار التي نتجت عنها على المجتمعات المستهدفة بها، ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها، سواء القصيرة أو البعيدة المدى، كما يوجد ما يسمى بقياس الأثر في عملية تقويم السياسات، وتتم على مدى زمني أطول نسبياً.

- التأكيد على مأسسة العمل الاجتماعي، فلم يعد يجدي في ديمومة العمل الاجتماعي الاعتماد على الضخ العاطفي السريع، المبني على ردود الأفعال.

- تقتضي مأسسة العمل الاجتماعي، التركيز على

للتأهيل بشكل دوري للتأكد من صلاحياته علمياً وعملياً وسلوكياً، مع استبعاد العناصر غير المناسبة بصورة دورية.

- ألا تعوّل الحركات الإسلامية في ممارسة العمل الاجتماعي على صفها المأمون فقط، بل ينبغي أن تمد ذراعها إلى المجتمع لتستقطب منه القيادات الصالحة، والتي من خلالها تستطيع مد رقعتها الاجتماعية، واستقطاب كفاءات مجتمعية لصفها.

ثانياً: الأدوات والأساليب:

- وضع الاستراتيجيات والسياسات العامة للنهوض بالعمل الاجتماعي، والاستناد إلى الحقائق

والإحصاءات والمعلومات الدقيقة، ونتائج البحوث والدراسات ذات الصلة.

وتوجد أربع عمليات أساسية يجب الالتفات إليها عند تناول السياسات العامة، تتمثل في^(١):

١- صنع السياسات العامة:

وتتضمن تحديد المشكلات والاحتياجات الخاصة بالمجتمع، وترتيب الأولويات، وطرح الحلول والبدائل، ودراساتها، ثم اختيار البدائل الأنسب، وصياغة السياسات في ضوء طبيعة المجتمع ومتغيرات البيئة الداخلية والخارجية، ومحصلة تفاعل القوى المجتمعية والسياسية، والمؤسسات المختلفة.

فهذه السياسات يجب أن تتضمن نوعاً من التناسق والتفاعل بين من يضعونها، ومن ينفذونها، وكذلك من يتعاملون معها أو المستهدفين بها.

٢- تحليل السياسات العامة:

ويتم في هذه العملية إجراء نوع من الدراسة والتقييم لعمليات صنع السياسات وتنفيذها، وتحريّ الحقيقة

(١) القطاع الخيري والاستقرار السياسي - مرجع سابق - ص ٢٦ و ٢٧.

- تفعيل المشروعات الاستثمارية، بحيث يُضمن الحد الأدنى من التمويل للميزانيات التشغيلية، وميزانيات البرامج والمشروعات الاجتماعية.

- البحث عن مصادر تمويل جديدة، تساعد في ديمومة العمل الاجتماعي، والعناية بالبحوث الفقهية ذات البعد الاقتصادي التي تسعى للاجتهاد المنضبط في هذا المجال، ومحاولة الربط بين الفقه الإسلامي وهذه الميادين.

خامساً: الجانب الإعلامي:

- محاولة إزالة الشبهات التي التصقت بالعمل الاجتماعي والخيري الإسلامي.

- تغيير النظرة السلبية إلى العمل الاجتماعي باعتباره مجرد جمع تبرعات، مع أن العمل الاجتماعي أصبح يمثل عملاً منظماً وعلماً قائماً يهدف إلى تنمية المجتمع ونهضته.

- إيجاد قنوات فضائية إسلامية خاصة بالعمل الاجتماعي، وتبسيط الأضواء على هذا الجانب، من خلال أقسام الإعلام في الجامعات والكليات المختلفة.

سادساً: الجانب العلمي:

- العناية بدور المؤسسات البحثية ومراكز التفكير؛ من خلال إنشاء آليات علمية داخل هذه المؤسسات تقوم بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لصانعي القرار، وتقديم المقترحات لصنع السياسات العامة، وهو ما يوفر إمكانية قيام هذه المؤسسات بجذب خبراء في تحليلها وتقويمها وعقد المنتديات وحلقات النقاش^(١).

- السعي نحو تدريس مناهج الاتصال الاجتماعي في الجامعات، وأساليب التعامل مع الفئات المختلفة، ومن ذلك: علماء المؤسسات الدينية، أصحاب المهن الحرفية، المرأة، الطفل، ذوو الاحتياجات الخاصة،

الخبرات والتعليم والتدريب، وذلك بتكثيف إنشاء المؤسسات التعليمية، والانخراط في الدورات التدريبية.

- يجب استخدام الأساليب والأدوات التي تتفق مع معايير وثقافة المجتمع التي تضمن تحقيق الأهداف المرجوة منها، دون الدخول إلى مواقف صراعية مع القوى المختلفة، خاصة الرسمية، مما قد يتسبب في تعطل العمل الاجتماعي.

ثالثاً: الجانب الإداري:

- لا بد أن يخضع العمل الاجتماعي، مثله مثل أي أداء يسعى إلى تحقيق أهداف، إلى الإدارة؛ شريطة أن تكون حديثة، ومناسبة لطبيعة العمل الاجتماعي، التي تُحتم نظرة إدارية غير تقليدية تقوم على توحّي المرونة، دون تسيّب.

- العمل على تكوين فريق عمل مؤقّت يسرع في معالجة هذه الظواهر الطارئة؛ كون الظواهر الاجتماعية الطارئة لا بد أن تُعالج بأسلوب إداري غير تقليدي.

- إدارة العمل الاجتماعي لا تخرج عن كونها وسيلة، ومتى ما اتُّخذت غاية لذاتها، كان هذا على حساب فاعلية العمل الاجتماعي، وهو ما يعني ضرورة التغلب على تحديات الإدارة التقليدية، والبعد عما تحمله من مساوئ، والاستفادة من فوائدها الجمة.

- إيجاد مجلس عام أو هيئة منتخبة من أجل التنسيق، وتوحيد الأهداف والسياسات الخاصة بمؤسسات العمل الاجتماعي بين مختلف الحركات الإسلامية.

رابعاً: جانب التمويل:

- إحياء الأوقاف، وتوعية الناس بأهميتها؛ وذلك لكونها صمام أمان للعمل الاجتماعي، حيث كان سلفنا الصالح يولون العناية الكبرى للأوقاف؛ إذ لم تكن مقتصرة على سد جوعه الجائعين وتفتيس كربة المكروبين.

(١) القطاع الخيري والاستقرار السياسي - ص ٢٢ - مرجع سابق.

المراهقون... إلخ^(١).

الاهتمام بعلم الدراسات الاجتماعية: من خلال ..

أ- بناء مقاربات موضوعية وعملية في فهم البنى الاجتماعية الأساسية في المجتمعات العربية، والفواعل الاجتماعية المؤثرة.

ب- دراسة التحولات الاجتماعية، وما يصاحبها من ظواهر، وما ينتج عنها من تداعيات.

ج- رصد مساحات الاختراق الأمريكي والغربي لنخب اجتماعية عربية، وإدراك مدى ونوعية هذا الاختراق الذي يستفيد من اضطراب الأوضاع الاجتماعية المتأثرة بالمتغيرات السياسية، والعمل على محاصرته، ومنع استفحاله داخل شرائح أكبر.

د- دراسة مفاتيح التغيير الاجتماعي ومراحلها، والوسائل التي تؤدي إليه.

و- الوصول من خلال هذه الدراسات إلى أولويات الخطاب الاجتماعي في المرحلة القادمة، والمحددات الواقعية التي يجب مراعاتها في لغته، وأسلوب صياغته، والأدوات الأفضل لتقديمه، والمسارات المؤثرة والضابطة للممارسة الاجتماعية للحركات الإسلامية^(٢).

الخاتمة والتوصيات:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى العمل الاجتماعي، وتأثيره على العمل السياسي الإسلامي في الدول الثورية، معتبراً العمل الاجتماعي جزءاً مهماً من مناشط الحركات الإسلامية منذ نشأتها، ومثل سبيلاً مهماً من سبل تواصلها مع المجتمع وفئاته المختلفة، ورافعة غاية في الأهمية للعمل السياسي الإسلامي.

(١) الحركات الإسلامية والمجتمعات العربية: الخطاب - السلوك - الأدوات، مرجع سابق.

(٢) الحركات الإسلامية والمجتمعات العربية: الخطاب - السلوك - الأدوات، مرجع سابق.

وتوجد مجموعة من الاستخلاصات الختامية أود طرحها في نهاية هذه الدراسة، وهي:

- العمل الاجتماعي كان سائداً في المجتمعات الإنسانية منذ القدم، وأولاه الإسلام عناية خاصة، ظهرت في الكثير من الآيات والآثار النبوية الحاضرة على حتمية العمل الاجتماعي بأبعاده المختلفة.

- العمل الاجتماعي يرد في استعمالات الباحثين بعدة صيغ ومفاهيم، تختلف في التراكم والمباني، لكنها تكاد تكون من باب تعدد الأسماء لمسمى واحد، والخيط الناظم الذي تنتظم فيه هو المقصد التتموي الإنساني.

- يقوم العمل الاجتماعي على مجموعة من المقومات والركائز، منها الإيمان بقيمة الفرد وكرامته، مع حتمية أن تكون كافة أهداف العمل الاجتماعي عامة ومشروعة.

- تكمن أهمية العمل الاجتماعي في كون الخدمات التي يقدمها تستطيع القيام بمهام أساسية في نطاق دفع المجتمع على طريق النهضة.

- يدور العمل الاجتماعي حول محاور شتى تختلف حسب مقتضيات الثقافة والتاريخية والاقتصادية، مستخدماً العديد من الوسائل والتقنيات، والأدوات التي تركز على الأفراد وبيئتهم.

- مع الثورات العربية التي اجتاحت دولاً عربية تقدمت الحركات الإسلامية نحو الدور السياسي على رافعة العمل الاجتماعي الذي وضعت فيه جهدها على مدار السنوات الخالية.

- العمل السياسي الإسلامي له أهداف يسعى لتحقيقها، منها حماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية، والمساهمة في تنمية المجتمع ورفعته، فهو خادم للعمل الاجتماعي، كما أن العمل الاجتماعي رافعة لتقدم الفاعلين السياسيين.

والإحصاءات والمعلومات الدقيقة، والاستفادة من نتائج البحوث والدراسات ذات الصلة.

- التأكيد على مأسسة العمل الاجتماعي، ومن ثم الاستغناء عن الأداء عن طريق ردود الأفعال، وهنا يبرز عامل التخطيط، الذي يشمل إجراء البحوث والدراسات الواقعية والميدانية.

- ضرورة إخضاع العمل الاجتماعي، إلى الإدارة، مع حتمية أن تكون هذه الإدارة حديثة ومناسبة لطبيعة العمل الاجتماعي.

- إيجاد مجلس عام أو هيئة منتخبة من أجل التنسيق، وتوحيد الأهداف والسياسات الخاصة بمؤسسات العمل الاجتماعي.

- إحياء الأوقاف، وتوعية الناس بأهميتها؛ وذلك لكونها صمام أمان للعمل الاجتماعي الذي يحتاج إلى تمويل تسد شطراً كبيراً منه الأموال الوقفية.

- البحث عن مصادر تمويل جديدة تساعد في استمرارية العمل الاجتماعي، والعناية بالبحوث الفقهية ذات البعد الاقتصادي التي تسعى للاجتهاد المنضبط في هذا المجال.

- إيجاد قنوات فضائية إسلامية خاصة بالعمل الاجتماعي، وتسليط الأضواء على هذا الجانب؛ من خلال أقسام الإعلام في الجامعات والكليات المختلفة. - العناية بدور المؤسسات البحثية ومراكز التفكير؛ من خلال إنشاء آليات علمية داخل هذه المؤسسات تقوم بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لصانعي القرار.

- حاجة الحركات الإسلامية للاهتمام بالعمل الاجتماعي، تأتي لاعتبارات متعددة، في مقدمتها المردود السياسي لهذا العمل، والذي يبرز بدوره في عدة نواحٍ ومجالات أساسية.

- هناك العديد من المكاسب والفوائد التي يمكن أن تجنيها الحركة الإسلامية من جراء تواصل عملها الاجتماعي، حتى في مرحلة ما بعد قيام الدولة، وتمكينها من السلطة على نحو ما يحدث في الدول الثورية.

- بين يدي أهمية العمل الاجتماعي ومردوده السياسي المتعاظم، خاصة لدى الحركات الإسلامية في الدول الثورية، تبرز ثلة

من المحاذير التي يجدر على أبناء هذه الحركات الالتفات إليها، وعدم الانزلاق إلى هويتها.

ويمكن ختاماً تسجيل التوصيات والمقترحات الآتية: - العمل على الانتقال بأهداف العمل الاجتماعي من مجرد سد الجوع

الغذائية والفاقة المالية إلى العمل على تنمية الوعي الجماهيري، وإيقاظ الوعي الاجتماعي بخصوص مشكلات المجتمع من حيث خطورتها، وآثارها السلبية، وضرورة حلها.

- العمل على توفير القيادة المهنية المعنية بالعمل الاجتماعي، ونقصد به ذلك الشخص المؤهل نظرياً وعملياً لأداء وممارسة العمل الاجتماعي.

- ضرورة وجود المراكز أو المعاهد التي تغطي الجانب التدريبي العملي للراغبين في العمل الاجتماعي، على اعتبار أن التأهيل العلمي ليس كافياً للدخول في هذا الميدان.

- وضع الاستراتيجيات والسياسات العامة للنهوض بالعمل الاجتماعي، والاستناد إلى الحقائق

العمل السياسي الإسلامي له أهداف يسعى لتحقيقها، منها حماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية، والمساهمة في تنمية المجتمع ورفعته، فهو خادم للعمل الاجتماعي، كما أن العمل الاجتماعي رافعة لتقدم الفاعلين السياسيين. وحاجة الحركات الإسلامية للاهتمام بالعمل الاجتماعي، تأتي لاعتبارات متعددة، في مقدمتها المردود السياسي لهذا العمل، والذي يبرز بدوره في عدة مجالات أساسية.

معلومات إضافية

العمل الاجتماعي:

هو أحد فروع العلوم الاجتماعية التي تتضمن تطبيق النظرية الاجتماعية، ومناهج البحث الاجتماعي بهدف دراسة حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات وتحسينها. وانطلاقاً من ذلك، فإنه يمكن القول: إن العمل الاجتماعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بباقي فروع العلوم الاجتماعية الأخرى، ويتحد معها كوسيلة لتحسين الظروف والأحوال الإنسانية (الحالة الإنسانية)، وكذلك من أجل العمل على تغيير استجابة المجتمع للمشكلات المزمنة التي تواجهه، ومدى تعامله معها بصورة إيجابية.

يُعتبر العمل الاجتماعي مهنة تهدف إلى السعي وراء إقرار العدالة الاجتماعية، وتحسين الظروف الحياتية، ودعم كافة السبل والإمكانات التي توفر الرفاهية والرخاء لكل فرد وعائلة وجماعة في المجتمع. كما أنه يسعى جاهداً في الوقت نفسه إلى التعامل مع القضايا الاجتماعية، والتوصل لحلول بشأنها، وذلك على كافة مستويات المجتمع، هذا إلى جانب العمل على تطوير الوضع الاقتصادي للمجتمع ككل، ولاسيما بين الفقراء والمرضى.

يهتم الأفراد الذين يمارسون العمل الاجتماعي «الأخصائيون الاجتماعيون» بتحديد المشكلات الاجتماعية، ومعرفة أسبابها، وحلها، ومدى تأثيراتها على أفراد المجتمع. كما أنهم يتعاملون مع الأفراد والأسر والجماعات والمنظمات والمجتمعات.

من ناحية أخرى: يرتبط العمل الاجتماعي بالتاريخ الإنساني، على الرغم من أن العمل الاجتماعي كان سائداً في المجتمعات الإنسانية منذ القدم، فإن بدايته باعتباره مهنة تركز على تحقيق أهداف محددة كانت في القرن التاسع عشر الميلادي. وكان ظهورها استجابة للمشكلات الاجتماعية التي نتجت عن الثورة الصناعية، وما ترتب عليها من زيادة الاهتمام بتطبيق النظرية العلمية على جميع جوانب الدراسة المختلفة. وفي النهاية، زاد عدد المؤسسات التعليمية التي بدأت في تقديم برامج للعمل الاجتماعي.

إن تركيز حركة الإصلاح الاجتماعي (Settlement Movement) على بحث الحالات ودراساتها أصبح جزءاً من ممارسة العمل الاجتماعي.

خلال القرن العشرين، بدأت مهنة العمل الاجتماعي تعتمد بشكل أكبر على البحث، والممارسة العملية القائمة على مناهج البحث والتجربة، كما أنها حاولت تحسين مدى كفاءة وجودة العمل الاجتماعي الذي يتم تقديمه. أما الآن، فقد أصبح العاملون في مجال العمل الاجتماعي يشغلون بالعديد من المهن والوظائف المختلفة في أماكن عديدة. وعلى وجه العموم، يعد الأخصائيون الاجتماعيون الذين يمارسون العمل الاجتماعي باعتباره مهنة هم هؤلاء الأفراد الذين يحملون شهادة مؤهل في مجال الخدمة الاجتماعية، وغالباً ما يكونون أيضاً قد حصلوا على تصريح بمزاولة هذه المهنة أو تم تسجيلهم بها رسمياً. ومن الجدير بالذكر أنه قد انضم العديد من الأخصائيين الاجتماعيين إلى الهيئات المهنية المحلية والقومية والدولية من أجل دعم أهداف مهنة العمل الاجتماعي التي يعملون بها.

تاريخ العمل الاجتماعي:

العمل الاجتماعي له تاريخ عريق في النهوض بالمجتمع، ومحاربة الفقر والمشكلات التي تتجم عنه. ونتيجة

لذلك، فإن العمل الاجتماعي يرتبط إلى حد كبير بفكرة العمل الخيري، ولكن يجب أن يتم التعامل معه من منظور أشمل. يرجع مفهوم العمل الخيري إلى عصور قديمة، هذا وتدعو جميع الرسائل السماوية إلى فعل الخير والحض على مساعدة الفقراء وتقديم العون لهم.

إن ممارسة العمل الاجتماعي - باعتباره مهنة - تستند إلى حد ما على أساس علمي؛ حيث يرجع تطبيق ذلك إلى القرن التاسع عشر. وبدأت هذه الممارسة في أول الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا. وبعد نهاية نظام الإقطاع، رأى البعض أن الفقراء أصبحوا يمثلون خطراً يهدد النظام الاجتماعي، ولذلك قامت الدولة بتشكيل هيئة لتقديم الرعاية لهم.

لقد ارتبط تطوير مهنة العمل الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً بالصحة العامة والطب النفسي، وبحلول القرن العشرين امتد ذلك ليشمل الرؤى المتطرفة والفلسفات النسائية.

العمل الاجتماعي في الإسلام:

اهتم الإسلام بتربية الإنسان في جميع النواحي (الاجتماعية، والتربوية، والاقتصادية، والأخلاقية، والدينية...)، والعمل الاجتماعي ضروري في الإسلام من عدة نواح، منها: الترابط بين أفراد المجتمع، والإحساس بالمسئولية أمام الآخرين، فما هو العمل الاجتماعي؟ وما هي مبادئه؟ وأخلاقياته؟ وكيف يمكن تطبيقه؟

تعريف العمل الاجتماعي:

العمل الاجتماعي: هو علم وفن ومهنة في مساعدة الناس على حل مشاكلهم، وقد ظهر بعد الحرب العالمية الثانية.

فهو فن: من حيث التعامل مع الآخرين.

وعلم: من حيث التعامل مع الناس بالعلم.

ومهنة: من حيث اشتراك جميع الناس فيه.

ويتميز العمل الاجتماعي في الإسلام من حيث:

النظرة الشمولية، وفهم تقديم المساعدة، وطبيعة الاحتياجات البشرية، وعملية المعاناة والصبر والشكر.

مبادئ العمل الاجتماعي في الإسلام:

(١) التضامن الاجتماعي الذي ينقسم إلى عدة نواح:

- تضامن الفرد مع نفسه.

- تضامن أفراد الأسرة.

- التضامن الدولي.

(٢) العدالة الاجتماعية: ويُقصد بها إعطاء كل أوجه الحياة في المجتمع الإسلامي اهتماماً خاصاً.

(٣) حقوق الإنسان: فلكل فرد حقوق وواجبات.

(٤) حفظ الضرورات الخمس (النفس، المال، والعقل، والعرض، والدين).

(٥) التعارف والتعايش السلمي.

أخلاقيات العمل الاجتماعي في الإسلام:

(١) التعاون: الكل مطالب بالعمل.

(٢) التسامح.

(٣) التكامل: من حيث كونه عبادةً، ومن حيث كونه مصلحةً مشتركة.

(٤) المتابعة: للحالات التي تحتاج إلى مساعدة.

(٥) الوفاء بالعهد.

(٦) الصبر.

(٧) الصدق.

(٨) مراقبة الله تعالى.

(٩) السرية (سرية المعلومات).

خطوات ممارسة العمل الاجتماعي:

(١) التقدير والتقييم المبدئي: أعرف ماذا أريد.

(٢) التخطيط: عن طريق الشورى والاستشارة واليقين والأمل.

(٣) التدخل: بالعزم والتوكل والاستعانة والإتقان والمراقبة.

(٤) المتابعة المستمرة: والتي لا تتوقف عند دراسة الحال فقط، بل لإيجاد البدائل، والمراقبة والمحاسبة.

المصدر:

محاضرة الدكتور حسين بن سعيد بن سالم الحارثي المحاضر بجامعة نزوى، على الرابط التالي:

www.al-ndwa.net/index.php